المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/11/2015

وقفة بالشموع للشبيبة الاتحادية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إصرار على كشف الحقيقة كاملة في ملف الشهيد بنبركة

الجماعة الحضرية للدار البيضاء أمام عجز مالي بـ 30 مليارا

يواجه المديرون الجدد لمجلس مدينة الدار البيضاء، عجزا ماليا تبلغ قيمته 30 مليار سنتيم. هذا العجز وكما أفادتنا مصادر جماعية، انعكس سلبا، على تنزيل القانون الجديد المنظم للجماعات، والذي يحدد ميزانية المقاطعات في 10% من مجموع الميزانية العامة للجماعة الحضرية للدار البيضاء، والتي تبلغ 330 مليار سنتيم، بمعنى أن ميزانية المقاطعات الست عشرة الموزعة على حضيرة العاصمة الاقتصادية، يجب أن تبلغ على الأقل مليارا و 400 مليون لكل مقاطعة، وقد تنزل عن ذلك بقليل، الا أن المقاطعات لم تتوصل إلا بميزانية لا يتعدى معدلها 700 مليون سنتيم، أي ما كانت تتوصل به خلال الولاية السابقة في إطار الميثاق الجماعي.

مصادرنا أضافت أن المصالح الجماعية المختصة، عليها استخلاص 30 مليار سنتيم قبل متم السنة الحالية أي أن لها أجل شهرين للقيام بذلك، وهو أمر مستحيل بحكم ضعف الإدارة الجبائية التابعة لمجلس المدينة، ويعود سبب هذا الضعف، لكون الجماعة منذ الولاية السابقة، لم تشرك المقاطعات في عملية استخلاص مستحقاتها، وظل الاعتماد كليا على الإدارة المركزية، التي تعاني من نقص في الموارد البشرية، يوازي هذه العملية ضعف في تدبير الرسوم المحولة من وزارة المالية لفائدة الجماعة. وكانت اتفاقية قد وقعت في السنة الفارطة، بين مجلس المدينة والمديرية الجهوية للضرائب تتكلف من خلالها المديرية باستخلاص المستحقات الضريبية لفائدة الجامعة، على أساس أن تمدها الأخيرة بالعنصر البشري، وعناوين المؤسسات والأشخاص الذي عليهم دفع المستحقات إلا أن هذه العملية لم تتم، وهو ما جعل أموال الجماعة خارج الخزينة.

العربي رياض

وقفة رمزية بالشموع للشبيبة الاتحادية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إصرار على كشف الحقيقة كاملة في ملف الشهيد بنبركة

مساء الجمعة أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان ت: المساوي

الرباط: عبد الحق الريحاني

نظمت الشبيبة الاتحادية يوم الجمعة 30 اكتوبر 215 وقفة رمزية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بحي الرياض الرباط، شارك فيها اكثر من 60 شابا يمثلون فروع الشبيبة الاتحادية بكل مناطق المغرب.

خلال هذه الوقفة الرمزية حمل الشباب الاتحادي الشموع، ورددوا شعارات مطالبة السلطات المغربية والفرنسية بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف عريس الشهداء المهدي بنبركة، كما حملوا لوحات تضم صور المهدي بنبركة، وعلقوا بمدخل مقر المجلس الوطني ملصقات كتب عليها «كلنا المهدي بنبركة».

لقد عبر الشباب الاتحادي بعدد من الشعارات عن أنهم مدرسة حقيقية في النضال والسير على درب النضال الذي خطه الشهيد المهدي بنبركة، حيث صدحت حناجرهم بشعار «اشبال المهدي لن تخضع لزمان الظلم لن تركع»، ونشيد «اتحادي اتحادي نحن ثورة على الإعادي»، مؤكدين بذلك على أن الشبيبة الاتحادية متشبثة بالكشف عن مصير هذا الملف الذي طال نصف قرن دون الوصول إلى الحقيقة في جريمة نكراء عرفها العالم.

وفي كلمة مقتضبة لعبد الله الصيباري الكاتب العام للشبيبة الاتحادية ، خلال هذه الوقفة الرمزية أمام مقر المجلس، اكد على أن هذه الوقفة تاتي في إطار برنامج اقرته الشبيبة الاتحادية وحزب الاتحاد الاشتراكي من أجل تخليد الذكرى الخمسين لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة.

وذكر الصيباري بنفس المناسبة ان وقفة الشبيبة الاتحادية التي ارادتها رمزية برفع الشموع، هي تعبير منها لرفع الظلام والعتمة التي سادت ملف الشهيد المهدي بنبركة، والتي جعلت منه حيا اكثر من أرواح أبادي الغدر التي اختطفته بالعاصمة الباريسية يوم 29 اكتوبر 1965، من امام مطعم ليب.

وأكد الكاتب العام على ان الشبيبة الاتحادية اليوم، ولوقت اكثر من مضى، توجه بتنظيمها هذه الوقفة الرمزية رسالة إلى كل المعنيين على انها شبيبة اتحادية باقية على العهد والوفاء لروح شهداء الاتحاد، وتنهل من افكارهم ومبادئهم وقيمهم وفي مقدمتهم المهدي بنبركة، وستبقى على الدوام سائرة في هذا النهج ومصرة على المطالبة بالكشف عن الحقيقة كاملة في هذا الملف العالق.

واعتبر الصيباري أن ملف صفحة الماضي بالمغرب لا يمكن ان يتم طيه دون إغلاق ملف المهدي بنبركة ، وذلك بالكشف عن الحقيقة كاملة كي تتمكن عائلة المهدي الصغيرة والكبيرة من الانحناء يوما على قبره والترحم عليه.

ويذكر ان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد خلد الذكرى الخمسين لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة يوم 29 اكتوبر الماضي بسينما «الملكي» بالرباط في شكل مهرجان خطابي ترأسه الكاتب الأول للحزب ادريس لشكر ، وشاركت فيه عدد من المنظمات الحقوقية من خلال مداخلات لرؤسائها طالبت بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة.

كما نظم الحزب معرضا للصور عن مسار المهدي بنبركة النضالي ومساهماته في بناء المغرب، والمجهودات التي قام بها من أجل إقرار الديمقراطية بالمغرب حيث تم عرض اكثر من اربعين لوحة، وعرف هذا المعرض إقبالا كبيرا كميا ونوعيا من كل الفئات كدليل على أن الشعب المغرب متلهف لمعرفة الحقيقة في ملف المهدي بنبركة.

وتجدر الإشارة الى أن الشبيبة الاتحادية، بالإضافة إلى هذه الوقفة الرمزية، نظمت أيضا جامعة بمناسبة الذكرى الخمسينية للمهدي بنبركة ايام 29 و 30 و31 اكتوبر بمخيم سيدي الطيبي القريب من القنيطرة، شارك فيها اكثر من 150 شابة وشابا ينتمون لجل فروع الشبيبة الاتحادية بمجموع المغرب.

الرميد: توصية اليزمي مرفوضة بالإطلاق وأخشى أن تكون دعوة إلى الفتنة

قال إن التعذيب موجود وحصاد والحموشي وافقا على توثيق التدخلات الأمنية

حاوره - المهدي السجاري
سعيد الخمسي

- برز مؤخرا توتر مع القضاة بشأن مشاريع القوانين التنظيمية، وقد لوح رئيس نادي قضاة المغرب، في حوار مع «المساء»، بالنزول إلى الشارع وطلب تحكيم ملكي. هل من توضيحات بخصوص هذا التوتر؟

● أي إصلاح يكون له أنصار كما يمكن أن يقف في وجهه من يرون خلافه. الإصلاح يستفيد منه بعض الناس وقد يضر ببعضهم الآخر، والإصلاحات العميقة والشاملة التي تشهدها الدول الديمقراطية تهتز لها كثير من الأوساط وتواجهها ردود أفعال. بالنسبة إلينا فنحن إزاء إصلاح مؤسساتي كبير، لأنه لأول مرة ستخرج من رحم السلطة التنفيذية، أي وزارة العدل والحريات، سلطة قضائية أسس لها الدستور وجاءت توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة لترسم بعض ملامح الإصلاح الأساسية. وقد اجتهدنا من أجل بلورة معالم الإصلاح، لكن في إطار من التشاور الواسع مع السيدات والسادة القضاة. وهنا أشير إلى أنني توجهت إلى مراكش واجتمعت هناك بالقضاة الذين يشتغلون بالدوائر القريبة، ونفس الشيء وقع في الدار البيضاء وفاس والعيون وأكادير وورزازات، وهو ما يؤكد أننا عملنا على أن نوصل لكافة القاضيات والقضاة الصورة العامة مع كثير من جزئياتها وأخذنا عنهم كثيرا من الأفكار. كما أننا تشاورنا مع هيئات مختلفة، كالمحامين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للقضاء الذي يمثل القضاة إلى جانب هيئات دولية. وبعد ذلك بلورنا مشروعي قانونين تنظيميين يؤسسان لهذا الإصلاح الكبير. شيء طبيعي أن هذا الإصلاح لا يمكن أن يرضى عنه الجميع، خاصة أنه بقدر ما يؤسس لسلطة ثالثة مستقلة في إطار ما ينص عليه الدستور الذي يؤكد أن نظام المملكة المغربية يقوم على أساس فصل السلط لكن مع توازنها وتعاونها، فإننا رأينا، أيضا، حقوق المواطنين لأن القضاء وجد ليخدم المواطن.

في أول تعليق له على تهديد عبد اللطيف الشنتوف، رئيس نادي قضاة المغرب، بتعطيل المحاكم والنزول إلى الشارع احتجاجا على مشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، أكد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أنه سيتم تطبيق القانون بكل حزم على أي جهة تقوم بذلك. واعتبر الرميد، خلال استضافته في برنامج مناظرات، الذي تبثه إذاعة «إم إف إم» بشراكة مع يومية «المساء»، يوم الجمعة الماضي، أن ما يروج حاليا بشأن هذه القوانين تفوح منه رائحة الانتخابات الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

الرميد: توصية اليزمي مرفوضة بالإطلاق وأخشى أن تكون دعوة إلى الفتنة

2011/6/7

لتحدم المواطن.

– وماردك على رئيس نادي قضاة المغرب الذي قال إن وزارة العدل هي من تولت صياغة القوانين وأضافت أمورا لم يكن متفقا عليها من قبل للحفاظ على دورها في المشهد القضائي؟

● هذا الكلام غير صحيح إطلاقا، وحينما أتابع ما يروج هنا وهناك فإنني أشم رائحة الانتخابات التي سنستقبلها على مستوى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث سيكون هناك 10 أعضاء منتخبين 6 منهم من المستوى الابتدائي و4 أعضاء من المستوى الاستئنافي، ومن ثم هناك كلام أقول جازما بأن فيه كثير من المزايدات. الإصلاح الذي نحن بصدده، والذي لم يعد إصلاح وزير العدل بل إن الحكومة تبنته والمجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك صادق عليه، وتبناه أيضا مجلس النواب، يقطع الصلة بين وزارة العدل والسلطة القضائية. العلاقة ستكون بين الوزارة والمسؤولين القضائيين ليس بصفتهم القضائية بل الإدارية، على اعتبار أنهم سيشرفون على إدارة المحاكم التي تبقى بناياتها تحت إشراف وزارة العدل إلى جانب الموظفين والتجهيزات. ثانيا، هناك علاقة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل لأن الأمر يتعلق بمؤسسة ليست جزءا من السلطة القضائية، على اعتبار أنها وإن كانت تشرف على المسار المهني للقضاة فهي لا تمارس القضاء بل التدبير الإداري للقضاة وهنا العلاقة محدودة ومقننة من خلال البندين الأولى آلية للتنسيق لأنه لا يمكن أن يتساكن الإداري مع القضائي بدون وجود تنسيق حتى تسير الأمور في الاتجاه الصحيح والسليم، وأيضا، آلية حضور وزير العدل لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية إما بطلب من المجلس أو الوزير، وذلك في ما يخص فقط ما هو إداري دون التدخل في القضاء. أقول هذا وأنا الذي زرت بلدانا، مثل فرنسا وإسبانيا وبلجيكا، وسازور عما قريب هولندا وتتابع أيضا مختلف التجارب الديمقراطية المتقدمة. فليس هناك أي دولة من الدول لديها فصل تام بين المؤسسات لأن هذه الدول تعتمد الاستقلال ولكن أيضا التعاون، وهذا ما ورد في الدستور المغربي. نحن نقول إنه ينبغي أن يكون هناك تعاون، وبالتالي هذا الكلام الذي سمعت لا أصل له مطلقا فيما نحن فيه، وأي مواطن سيسمعني وسيقرأ ما كتب على لسان الأستاذ الجليل عبد اللطيف الشتوف سيجد أن الأمور واضحة ومحسومة.

– لكن هناك تخوف لدى نادي القضاة من المسؤولين القضائيين الذي سيديرون أمورهم الإدارية حتى وإن كانت هناك آلية للطعن لدى الغرفة الإدارية، على اعتبار أنها ستكون تحت إشراف هؤلاء المسؤولين. كيف ترون هذه المخاوف؟

● الذي أراه هو أننا إزاء مجموعة من الشباب ينشطون النقاش بين القضاة دون أن يعني ذلك أنهم يقولون الصواب، بل أحيانا يقولون كلاما صعبا وغير معقول وغير مقبول. يقولون لنا بأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يترأسه نيابة عن جلالة الملك الرئيس المنتدب الذي هو رئيس محكمة النقض، وإن أصدر هذا المجلس عقوبة ما تم الطعن فيها أمام الغرفة الإدارية لدى محكمة النقض فهذه الغرفة هي في النهاية تحت سلطة الرئيس المنتدب النقض. أنا أقول بأنه إذا ثبت أن الغرفة الإدارية تشتغل تحت سلطة رئيس محكمة النقض وغير مستقلة فهذه كارثة، فأنا لا أفهم كيف يشكك القضاة في إخوانهم وزملائهم الذين هم أقدم منهم وأعلى منهم درجة، لأنه لا يمكن أن يصل للغرفة الإدارية لمحكمة النقض إلا قضاة قضوا حوالي 30 سنة من العمل ويفترض أنه مشهود لهم بالحياد والاستقلالية لكي يقوموا بمهامهم، وهذا دأبهم لأنهم يحكمون ضد الدولة في قضايا مهمة، وناتي ونقول إن هؤلاء سيكونون خاضعين لرئيس محكمة النقض. إذا كان الأمر كذلك فنفس الشيء سيقع بالنسبة للمادة التجارية والمادة العقارية والمدنية والاجتماعية، وبالتالي ليس لدينا استقلال. لماذا سنتحدث فقط عن قضايا القضاة التي يقال إنه سيكون فيها تدخل ولا نطرح قضايا المواطنين أيضا؟ أعتقد أنه يجب أن نكون مسؤولين، فأنا لا أقول إن قضاة محكمة النقض ملائكة ولا أقول إنهم أشخاص منزهون عن كل الشبهات، لكنهم ليسوا شياطين ومنبطحين ورهن إشارة الرئيس الأول، فهذا تصوير كاريكاتوري غير معقول وغير مقبول من لدن القضاة في حق زملائهم ومؤسساتنا القضائية. إذا كان هذا الأمر موجودا فيجب أن «نغسل أيدينا على القضاء» ليس فقط بالنسبة إلى حالة البت في قضايا القضاة، بل أيضا في حق جميع المواطنين وأنا أيضا مواطن والدولة نفسها لأنها تتقاضى وتخسر أحيانا ملفات بالملايير. ما نحن بصدده موجود في إسبانيا، فرئيس المجلس العام للسلطة القضائية هو رئيس محكمة النقض، ولم يقل قضاة إسبانيا إن الأمر يطرح مشكلا ديمقراطيا. الآن يجب أن نثق في الغرفة الإدارية التي ستبت في القرارات التي سيتخذها المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والذي ليس بوزير للعدل ولا بسلطة تنفيذية، بل يتشكل من عشرة قضاة منتخبين والرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ورئيس الغرفة الأولى، وسبع شخصيات أحدهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووسيط المملكة وخمس شخصيات يختارهم جلالة الملك، وهذا فيه من الضمانات الشيء الكثير.

> لا أفهم كيف يشكك القضاة في إخوانهم وزملائهم داخل الغرفة الإدارية لمحكمة النقض

– قضية تنقيل القضاة أثارت نقاشا دستوريا على اعتبار أن هذه الوثيقة تؤكد أنه لا يعزل ولا ينقل قضاة الأحكام إلا بمقتضى القانون، وبالتالي هناك تخوف من تحول التنقيل إلى آلية للانتقام.

● الفصل 108 يؤكد أنه لا يعزل قضاة الأحكام ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون. إذن، فالقانون هو الذي يجب أن يحدد حالات العزل والانتقال وهو ما نحن بصدده، فالمجلس الأعلى للسلطة القضائية لا يجوز له أن يعزل أو ينقل أي قاض إلا بمقتضى القانون. ثانيا، كيف نتصور أن 20 شخصية، منها 10 منتخبين يمثلون القضاة و3 قضاة يشكلون أركان العدالة الوطنية و7 شخصيات وطنية سينتقمون من هذا القاضي؟ وإلا فلماذا لا أشكك من جانبي كمواطن في القاضي الذي سيصدر حكمه علي في قضية مدنية أو زجرية إذا ما قمنا بتحليل الأمور بمنطق الانتقام؟

– ألا يمكن لهذه النقطة أن تجر علينا انتقادات على اعتبار أننا ننضبط للمواثيق الدولية؟

● أنا أطبق الدستور المغربي، الذي يؤكد على أن المغرب ينضبط للمواثيق التي صادقت عليها المملكة. أضف إلى ذلك أنه ليس من حق

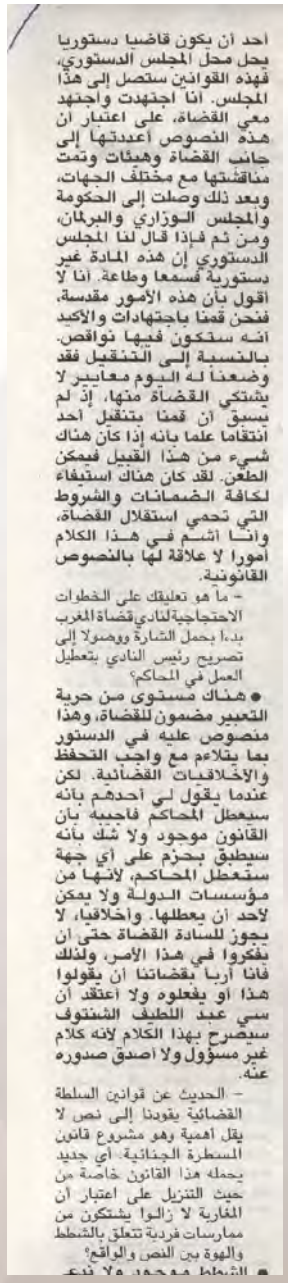

احد أن يكون قاضيا دستوريا يحل محل المجلس الدستوري، فهذه القوانين ستصل إلى هذا المجلس. أنا اجتهدت واجتهد معي القضاة، على اعتبار أن هذه النصوص أعددتها إلى جانب القضاة وهيئات وتمت مناقشتها مع مختلف الجهات، وبعد ذلك وصلت إلى الحكومة والمجلس الوزاري والبرلمان، ومن ثم فإذا قال لنا المجلس الدستوري إن هذه المادة غير دستورية فسمعا وطاعة. أنا لا أقول بأن هذه الأمور مقدسة، فنحن قمنا باجتهادات والأكيد أنه ستكون فيها نواقص. بالنسبة إلى التنقيل فقد وضعنا له اليوم معايير لا يشتكي القضاة منها، إذ لم نسبق أن قمنا بتنقيل أحد انتقاما علما بأنه إذا كان هناك شيء من هذا القبيل فيمكن الطعن. لقد كان هناك استيفاء لكافة الضمانات والشروط التي تحمي استقلال القضاة، وأنا أشم في هذا الكلام أمورا لا علاقة لها بالنصوص القانونية.

– ما هو تعليقك على الخطوات الاحتجاجية لنادي قضاة المغرب بدءا بحمل الشارة ووصولا إلى تصريح رئيس النادي بتعطيل العمل في المحاكم؟

● هناك مستوى من حرية التعبير مضمون للقضاة، وهذا منصوص عليه في الدستور بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية. لكن عندما يقول لي أحدهم بأنه سيعطل المحاكم فأجيبه بأن القانون موجود ولا شك بأنه سيطبق بحزم على أي جهة ستعطل المحاكم، لأنها من مؤسسات الدولة ولا يمكن لأحد أن يعطلها. وأخلاقيا، لا يجوز للسادة القضاة حتى أن يفكروا في هذا الأمر، ولذلك فأنا أربأ بقضاتنا أن يقولوا هذا أو يفعلوه ولا أعتقد أن سي عبد اللطيف الشنتوف سيصرح بهذا الكلام لأنه كلام غير مسؤول ولا أصدق صدوره عنه.

– الحديث عن قوانين السلطة القضائية يقودنا إلى نص لا يقل أهمية وهو مشروع قانون المسطرة الجنائية. أي جديد يحمله هذا القانون خاصة من حيث التنزيل على اعتبار أن المغاربة لا زالوا يشتكون من ممارسات فردية تتعلق بالشطط والهوة بين النص والواقع؟

● الشطط موجود ولا ندعي أن القائمين على إنفاذ القانون في كافة المستويات ملائكة، سواء تعلق الأمر بالشرطة، التي تقوم بإجراء الأبحاث، أو النيابة العامة أو حتى قضاة الحكم. وفي الآن نفسه أقول، وأنا الذي اشتغلت لمدة 30 سنة كمحام، ليس كل ما ينسب إلى الجهات التي تقوم على إنفاذ القانون صحيحا. الآن، نحن أمام إصلاح عميق للمسطرة الجنائية، غير أنه لم يخرج بعد لأننا أمام إصلاحات ضخمة وكبيرة جدا ولازلنا في البداية أمام القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة وبعدهما قوانين التنظيم القضائي والمسطرة المدنية والمسطرة الجنائية والقانون الجنائي ومدونة التجارة وغيرها. وقد أنجزنا هذه النصوص كلها وأتمنى أن تتم المصادقة على أغلبها. طبعا المسافة بين القانون والممارسة موجودة ولا أنكرها، مثلا، المواطنون يشتكون من وجود تجاوزات داخل مخافر الشرطة، وأحيانا يكون هناك تعذيب، غير أنني أنفي تماما أن تكون له طبيعة منهجية أو أن تكون الدولة لديها أي توجيه لتعنيف المواطنين على الأقل منذ 2 فبراير 2012 وهي الفترة التي كنت عليها شاهدا. بالنسبة إلى مسودة قانون المسطرة الجنائية اقترحنا بأنه عندما يكون المواطن موضوعا تحت تدبير الحراسة النظرية أن يتم توثيق تصريحاته صوتا وصورة.

– هل يجيب القانون على ما هو تقني، من قبيل الادعاء بتعطل وسائل التوثيق السمعي البصري؟

● هذا الأمر سيكون استثناء، وهو موجود حتى في فرنسا ودول أخرى، فلا يمكن أن نتصور بأن هذه التقنية ستكون صالحة مائة في المائة، وإذا قام الضابط بهذا الأمر مرة أو مرتين أو ثلاث فسيكتشف أمره، فالكاميرا يمكن أن تتعطل مرة في أربع سنوات وليس يوميا. المسألة الثانية، هي أنه سيصبح من حق أي شخص يتوجه نحو مخفر الشرطة، خارج تدبير الحراسة النظرية، أن يصطحب معه محاميا وذلك بشكل مؤقت في انتظار تأهيل جهاز الشرطة ومهنة المحاماة خلال خمس أو ست سنوات ليتفاعلا بشكل إيجابي حتى خلال مرحلة الحراسة النظرية.

– هل هناك مواكبة بيداغوجية

لتثبيت ثقافة حقوق الإنسان في الشارع؟

● أشهد بأن الأمر يتعلق بتجاوزات فردية لا علاقة للدولة بها، والدليل على ذلك هو أنه في الأسبوع الماضي قرر الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء اعتقال 7 من رجال الشرطة، اشتبه في تسببهم في وفاة مواطن إثر الاعتداء عليه، وهناك حالات أخرى. في هذا الصدد، أؤكد بأنه ليس هناك ادعاء بالتعرض للتعذيب لا نقوم بالبحث فيه، لكن المشكل يكمن في الإثبات. بيد أن هناك جهودا من قبيل تثبيت الكاميرات في مخافر الشرطة، كالحالة التي تم فيها اعتقال رجال الشرطة السبعة حيث تم الاستناد إلى الكاميرا التي سجلت المعطيات التي ستعتمد عليها المحكمة لتقول كلمتها فيهم.

– في غياب الكاميرا يتم الاحتكام إلى الخبرة الطبية، لكن في عدد من الحالات نسمع عن وجود تعذيب ويخرج القرار الطبي بعدم وجوده.

● إذا كشفت الخبرة الطبية التي يتم إنجازها من طرف ثلاثة أطباء خبراء أن هناك تعذيبا فسيكون كذلك، وإذا قالت العكس فليس هناك تعذيب، علما أن المغرب صادق على البروتوكول الملحق باتفاقية التعذيب، حيث سيصبح من حق لجنة، سنرى إن كانت مستقلة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أم ضمن اختصاصاته، أن تقوم بعمليات البحث في مثل هذه الحالات. المغرب جاد في هذا الأمر لكن هناك مخالفات، وقد أرسلنا منشورا إلى جميع النيابات العامة يشير إلى أنه إذا ادعى أي مواطن أنه كان موضوع تعذيب فيجب إجراء الخبرة، لدرجة أنه في مدينة من المدن ادعى أمام وكيل الملك التعرض للتعذيب لكنه لم يستجب للأسف لطلب الخبرة، فقرر المجلس الأعلى للقضاء أن يضع حدا لمهامه وهذا يبين أن هناك إرادة حقيقية لمكافحة التعذيب. اليوم، توصلت برسالة من السيد المدير العام للأمن الوطني يخبرني فيها بتوجيهاته لما ينبغي أن تكون عليه مخافر الشرطة من احترام لحقوق الإنسان وعدم إتيان أي فعل من الأفعال التي يمكن أن تلحق الضرر أو الأذى بالمواطن. في المغرب، هناك إرادة جماعية ومؤسساتية لتجاوز هذه المخالفات التي يمكن أن تقع

حق الشرطة أن تتدخل. لكن بناء ... هناك سؤال حول

وهو سلطة لتجاوز هذه المخالفات التي يمكن أن تقع في مخافر الشرطة، لكن مع الأسف لازالت هناك حالات نعمل على التصدي لها.

– كيف تتعاملون مع حالات التعذيب غير الجسدي؟

التعذيب النفسي لديه نفس ● عقوبة التعذيب البدني، ولذا فالخبرة الطبية أصبحت قادرة على اكتشاف مختلف أنواع التعذيب. ومرة أخرى، فعلى مستوى النيابة العامة التي لدي علاقة بها، إذا قالت الخبرة الطبية بأن هناك تعذيبا فالنيابة العامة تقوم بالمتابعة ولا يوجد إطلاقا أي شخص ادعى ذلك وكانت هناك خبرة طبية خلصت إلى وجود تعذيب ولم نعتبرها.

– هذا يجرنا إلى سؤال يتعلق بتدخل القوات العمومية لفض الاحتجاجات وشكاياتها. ماذا فعلتم كحكومة وكوزارة مكلفة بالعدل والحريات؟

● هذا الأمر يحكمه القانون، ولدينا القانون المتعلق بالتجمعات، ومن ذلك تنظيم المظاهرات العمومية والتجمهر والتجمعات. لما رأى وزير العدل والحريات بأن التجمهر يواجه في كثير من الأحيان بطرق لا يتم فيها الالتزام بالقانون أصدر منشورا حدد فيه ما ينبغي احترامه من طرف النيابات العامة إزاء كل تجمهر، والذي يفترض أنه ليست هناك مقتضيات قانونية تقتضي التصريح به. وإذا رأت الجهات القائمة على استتباب الأمن أن هناك استعمالا للسلاح (عصي أو حجارة وغيرها) أو ما يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالأمن العمومي، كما يقول النص القانوني، فيمكن أن تتدخل. هذا التدخل يجب أن يتم بعد أن يقوم عميد الشرطة القضائية أو عون آخر يمثل السلطة العمومية يحمل شارة وظيفته بالتوجه نحو مكان التجمهر، ويعلن عن وصوله بواسطة مكبر الصوت ويوجه الأمر للمتجمهرين بفض التجمهر والانصراف ويتلو العقوبات المنصوص عليها في الفصلين 20 و21 من القانون، فمن بقي من المتظاهرين يمكن التدخل لفضه وإحالته على المحكمة لتقول كلمتها بشأنه عند الاقتضاء.

– ما الذي وقع حتى تم اقتحام كلية الطلبة من طرف القوات العمومية؟

● لا يجوز لشخص أراد أن يتظاهر أن يغلق الشارع العمومي وإذا قام بذلك فمن حق الشرطة أن تتدخل. لكن بناء على شكليات ينبغي احترامها احتراما تاما، وينبغي أن يكون التدخل متناسبا لأن الهدف هو إخلاء الشارع العمومي حتى لا تتم عرقلة مرور المواطنين. غير أنه إذا لم يتم احترام الشكليات التي تحدثت عنها فإن الأمر يصبح تدخلا تعسفيا وفيه تجاوز ينبغي أن يحاسب أصحابه. وقد قلت لوزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني بأنه يجب تسجيل التدخلات بالصوت والصورة، وهما يوافقاني في ذلك، على اعتبار أن التسجيل هو الذي يحفظ على بلدنا التجاوزات من هذا الطرف أو ذاك لأنه إذا كانت التجاوزات من طرف القوة العمومية فيجب محاسبتها وإذا كانت من طرف المواطنين فيجب محاسبته. هذا الأمر يجب أن نذهب إليه وينتظر تفعيل ذلك قريبا.

– ماذا عن التدخل في حق طلبة كلية الطب؟

● لم يتقدم أمامي أي شخص بشكاية على أساس أنه كان ضحية اعتداء، فقد سمعت عن الأمر من هنا وهناك، ومجرد السماع لا يؤسس لأشياء لديها أثر قانوني. طبعا أعرف أن القوات العمومية دخلت إلى الكلية وقد التقيت رفقة رئيس الحكومة الطلبة، وكان هناك سؤال حول قانونية تدخل الشرطة في الكلية فكان جوابي هو نعم ولا. فإذا كان الأمر لا يقتضي التدخل فلا يمكن للقوات العمومية أن تقوم بذلك، لكن إذا تم منع طلبة آخرين من الدراسة فارتأى عميد الكلية لضمان حفظ السير العادي للدراسة أن يستعين بالقوات العمومية فيجب عليها أن تتدخل لكن لا يمكن أن تبدأ في الضرب، بل لتحافظ على حق الطلبة الراغبين في الدراسة، وإذا تم اعتراضها من طرف أحد الأشخاص فيجب أن تتعامل معه في إطار ما يسمح به القانون بدون إفراط ولا تفريط.

– قبل أن نغلق ملف القضاء، هل لديك تخوف من استقلالية النيابة العامة. كما عبر عن ذلك برلمانيون حتى من داخل حزب العدالة والتنمية؟

● في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة قلت بأن استقلالية النيابة العامة غير معقولة، لأن هذا الجهاز بطبيعته غير مستقل على اعتبار أن النيابة العامة مبنية على التراتبية وليست كالقاضي الذي يحكم بما يمليه عليه ضميره ولا شيء آخر. في الدستور هناك نص صريح على أن قضاة النيابة العامة يتلقون تعليمات كتابية من رؤسائهم، والاستقلالية يجب أن تكون من وزارة العدل أي السلطة التنفيذية. المشكل الذي سنواجهه مستقبلا هو أن وزير العدل مساءل من طرف من له حق مساءلته، أي البرلمان والرأي العام، والوكيل العام هو بطبيعته قاض ولن يكون مساءلا من طرف أي جهة. لكن هناك رأي آخر يقول إن النيابة العامة تتشكل من قضاة ينتمون للسلطة القضائية التي ينبغي أن تكون مستقلة. وبعد أن خرجت توصية الهيئة بفصل النيابة العامة عن وزارة العدل بدأ الناس يدركون بعض الأمور ويتراجعون عن آرائهم، ومنهم محامون وبعض الجمعيات الحقوقية. وأنا كوزير للعدل كنت رئيسا للهيئة العليا للحوار الوطني، ولم أكن أشرف على حوار مغشوش بل على حوار حقيقي، وهذه من التوصيات الأساسية والمفصلية التي كان حولها نقاش، وبالتالي تنازلت عن رأيي بالرغم من أنني لا أوافق على ذلك.

– أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، توصية تدعو إلى المساواة في الإرث. ما تعليقك؟

● يؤسفني جدا أن أسمع أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتحدث بهذه اللغة

التي تصادم قطعيات الشرع. ينبغي الا ننسى بان لدينا دستورا ينص صراحة على إسلامية الدولة وعلى أن الملك أمير المؤمنين وعلى المواثيق الدولية لكن في إطار الدستور وثوابت المملكة. لذلك حينما يتعلق بنص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة كما هو الأمر بالنسبة لقوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» فلا حق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتحدث بهذه اللغة. هذه اللغة تصادم الدستور وثوابته ومن جملتها الإسلام، وتصادم النظام التشريعي العام للبلاد وهي دعوة مرفوضة بالإطلاق وأخشى أن تكون دعوة للفتنة.

– بالحديث عن المجلس الوطني يطرح السؤال عن ثقافة المؤسسات الاستشارية. هل هناك نقائص في أداء هذه المؤسسات لمهامها؟

● نحن دولة ناشئة في الديمقراطية، ولدينا الكثير من مميزات الدولة الديمقراطية ونتمنى أن يكتمل هذا البناء. في الدول الديمقراطية هناك مؤسسات وسلطة تراقب سلطة، لكن الجميع يشتغل وفق منظومة قيم تشود ذلك المجتمع ولصالح المصلحة العامة والجميع في النهاية يتعاون من أجل مصلحة الدولة التي يشتغل فيها. لا أتصور أنه من المقبول أن تأتي أي مؤسسة وتشتغل بطريقة فيها نوع من الشرود، وهنا أشير إلى قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان والذي صدر في 23 يناير 2014 وينص على أنه يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضع في اعتبارها أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والدينية.

– ألا يحترم المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذه الخصوصيات؟

● لما يقول بأنه يوصي بمساواة الذكر والأنثى في الإرث فإنه لا يحترم الخصوصية، ويخرج صراحة عن الوجهة السليمة بشكل لا يليق بمؤسسة وطنية.

– الحديث عن المساواة يقودنا إلى موضوع آخر يتعلق بالإجهاض ودعوات البعض إلى إباحة الحرية الجنسين بين الطرفين. كوزير للعدل والحريات كيف تابعت هذا النقاش ومخرجاته؟

● هذا مجتمع ودولة إسلامية لقرون، ولا يمكن أن نتصور أن يكون لدينا في المغرب إمكانية لتشريع العلاقة الحرة بين رجل وامرأة. في ما يخص الإجهاض، هناك خلاف بين العلماء قديما وحديثا، وبين المواطنين والجمعيات وبين من يتشدد في الموضوع ومن يتساهل فيه. فتحنا هذا الملف في إطار النقاش حول تعديل القانون الجنائي، وقد واكبنا وزير الصحة بنقاش موازي مع الجهات المختصة، وتدخل جلالة الملك بصفته أميرا للمؤمنين وأعطى تعليماته لوزير العدل والحريات ووزير الأوقاف

لا أنفي وجود التعذيب غير أنني أنكر تماما أن تكون له طبيعة منهجية

المجلس الأعلى للقضاء وضع حدا لمهام وكيل الملك لم يستجب لطلب الخبرة في ادعاء بالتعذيب

عدم احترام الشكليات في فض التجمعات العمومية يعتبر تدخلا أمنيا تعسفيا وينبغي أن يحاسب أصحابه

ومن خلاله المجلس العلمي الأعلى وكذلك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمقاربة الموضوع مقاربة جماعية وتقديم الخلاصات اللازمة. وبعدما تشاورنا مع الجميع، كل من موقعه، وضعنا تصورا رفعناه إلى جلالة الملك الذي أمر بصياغة مقتضيات في القانون الجنائي تستجيب للتوجيهات الملكية التي اخذت العصا من الوسط وقاربت الموضوع مقاربة موضوعية. هذه المقاربة الموضوعية تقول إن الأصل في الإجهاض هو المنع ويرد على هذا المنع استثناءات. أولا، إذا تعلق الأمر بامرأة يمثل الحمل خطرا على حياتها أو صحتها أو بامرأة أصابها حمل بسبب اغتصاب وامرأة حامل من علاقة أسرية وامرأة تعاني من اختلالات عقلية، وحالات التشوه الجينية التي لا يستطيع معها الجنين أن يعيش حياة طبيعية. لازلنا نشتغل مع وزارة الصحة على الموضوع، وأنا التزم بأنه خلال الشهر الجاري بحول الله سننتهي من إعداد مسودة مشروع القانون الجنائي لنرفعها إلى الأمانة العامة للحكومة.

– ملف الفساد من بين الملفات المطروحة عليكم، وسبق للمعارضة أن اتهمتكم بالانتقائية فكان ردكم بالنفي. كيف تتعاطون مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات، خاصة أن هناك تساؤلا حول ملف وزارة الصحة في عهد الوزيرة السابقة؟

● لا أدري لماذا لايزال مصطلح الانتقائية يتداول، رغم أنني قلت مرة لفريق الأصالة والمعاصرة، ومرة أخرى لفريق الاستقلال إنه إذا كانت هناك انتقائية فهذا أمر خطير جدا وفيه تلاعب بالعدالة والمؤسسات المسؤولة في مجال القضاء. وبالتالي فهذا التلاعب إذا كان وزير العدل فيجب ضبط تلاعبه بالآليات القانونية، أي لجنة لتقصي الحقائق، وإذا وجدتم أن وزير العدل قام، ليس بالتلاعب في 10 ملفات أو أكثر بل فقط في ملف واحد فينبغي فضحه في ملف واحد فينبغي فضحه أمام الرأي العام الوطني ولن يستحق أن يستمر وزيرا ليوم واحد. هذه الادعاءات بالانتقائية هي كذب وبهتان وافتراء لا أساس لها من الصحة. بالنسبة إلى تقارير المجلس الأعلى للحسابات فجميع ما يرد علينا نحيله على النيابة العامة، سواء تعلق الأمر بتقارير المجلس الأعلى للحسابات أو المفتشية العامة للمالية أو مفتشيات الوزارات أو شكايات المجتمع المدني أو حتى بوشايات. أكثر من ذلك، فحتى في الحالات التي لم يحل علينا المجلس الأعلى للحسابات تقريرا لإحالته على القضاء فإننا نقوم بقراءته قراءة متأنية من طرف لجنة على مستوى الوزارة مكونة من قضاة مختصين، وإذا كانت لدينا شكوك بوجود مخالفات للقانون الجنائي فإننا نقوم بإحالتها.

– ماذا عن ملف وزيرة الصحة السابقة؟

● ليس من حقي مناقشة ملف معين، لكن تأكد أنه لو كان هذا الملف أو غيره من ضمن تلك الملفات المشبوهة لقمنا بإحالتها. اقسم بالله إني لا أتردد في إحالة جميع الملفات ويبقى للجهات الأخرى أن تتحمل مسؤوليتها لأنني لا يمكن أن أتحمل إلا مسؤولية ما يعطيني الدستور والقانون.

– إلى أن نصل إلى مرحلة الإحالة التلقائية لهذه الملفات على النيابة العامة؟

● بالفعل، فمن خلال مشاريع القوانين التي انتجناها، سيمكن للمجلس الأعلى للحسابات أن يحيل مباشرة على النيابة العامة دون المرور عبر أي جهة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة. المغرب والحمد لله يسير في الاتجاه الصحيح رغم أن ذلك يتم ببطء، واعذرونا فهذه دولة فيها مراكز ومساطر وقوانين مؤطرة لا تجعل ما نريد أن نصل إليه نصله في وقت وجيز. فنحن نشتغل ليل نهار، لكن هناك عامل الوقت بالأساس.

رأي الرميد في هؤلاء..

عزيز أخنوش

وزير من أركان الحكومة السابقة والحالية.

المعطي منجب

مواطن فتح معه بحث، وأغلقت الحدود في وجهه فاحتج على ذلك بطريقته. الآن، الموضوع المتعلق بالإغلاق انتهى، لأن ملفه وصل إلى القضاء، وأتمنى أن يتمتع بجميع ضمانات المحاكمة العادلة.

بنعبد الله مع المساواة في الإرث وينتقد مجلس اليزمي

18/18/1-5

الرباط أخبار اليوم

عبر أمين عام حزب التقدم والاشتراكية، نبيل بنعبد الله، عن موقف مؤيد للمساواة في الإرث بين الجنسين، حيث أكد أن «قضية المساواة قضية مبدأ يكرسه الدستور» مشددا على أنها قضية «لا تحتمل أي مقاربة قائمة على المزايدات أو التعصب أو التوظيف السياسوي المغرض من أي جهة كانت»، قبل أن يدعو في كلمة له خلال انعقاد الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب، أول أمس السبت، إلى «تحكيم العقل، وترجيح المصلحة الوطنية العليا، وفتح الباب أمام الاجتهاد الخلاق، المتوافق بشأنه، بما يمكن من تعزيز المساواة الكاملة والمطلقة بين الجنسين في مختلف المجالات».

وعما إذا كان الحزب بهذا الموقف يؤيد التوصية التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث بين الجنسين، أوضح بنعبد الله، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، أن «المساواة مبدأ يتبناه الحزب منذ زمن طويل»، مشددا على أنه «لا يمكن اللعب بالمبادئ أو استعمالها كموضوع للمزايدات».

وانتقد بنعبد الله طرح مجلس اليزمي القضية في هذا الوقت، حيث تساءل: «ما الداعي إلى إخراج هذه القضية في هذه الظرفية بالذات؟!»، مضيفا: «نحن في الحزب لدينا مبدأ وموقف واضح من المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، بما فيها المساواة في الإرث، لكننا لا نفرض موقفنا هذا على المجتمع، ولا نقول بإخراجه الآن وحالا».

التفاصيل ص 5

بنعبد الله يؤيد المساواة في الإرث وينتقد مجلس اليزمي

18/18/1-5

الرباط
حليمة أبروك

عبر نبيل بنعبد الله، أمين عام حزب التقدم والاشتراكية، عن موقف مؤيد للمساواة في الإرث بين الجنسين، حيث أكد على أن «قضية المساواة هي قضية مبدأ يكرسه الدستور»، مشددا على أنها قضية «لا تحتمل أي مقاربة قائمة على المزايدات أو التعصب أو التوظيف السياسوي المغرض من أي جهة كانت»، قبل أن يدعو في كلمة له خلال انعقاد الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب، أول أمس السبت، إلى «تحكيم العقل، وترجيح المصلحة الوطنية العليا، وفتح الباب أمام الاجتهاد الخلاق، المتوافق بشأنه، بما يمكن من تعزيز المساواة الكاملة والمطلقة بين الجنسين في مختلف المجالات».

وعما إذا كان الحزب بهذا الموقف يؤيد التوصية التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث بين الجنسين، أوضح بنعبد الله في تصريح لـ«أخبار اليوم» أن «المساواة مبدأ يتبناه الحزب منذ زمن طويل»، مؤكدا على أنه «لا يمكن اللعب بالمبادئ أو استعمالها كموضوع للمزايدات».

وانتقد بنعبد الله طرح مجلس اليزمي لهذه القضية في هذا التوقيت، حيث تساءل: «ما الداعي إلى إخراج هذه القضية في هذه الظرفية بالذات؟!»، مردفا في السياق نفسه: «نحن في الحزب لدينا مبدأ وموقف واضح من المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات بما فيها المساواة في الإرث، ولكن موقفنا هذا لا نفرضه على المجتمع، ولا نقول بإخراجه الآن وحالا»، وهو ما أرجعه إلى اعتبارين أساسيين، أولهما القرآن الذي يتضمن نصوصا قطعية حول توزيع الإرث، وثانيهما كون «المجتمع غير محضر لهذا الطرح في الوقت الراهن»، على حد تعبير بنعبد الله، الأمر الذي يستدعي حسب المتحدث نفسه اعتماد مقاربة تدرجية «تستند إلى مراكمة المكتسبات المحققة على مستوى النهوض بوضعية المرأة، خاصة، وحقوق الإنسان، بصفة عامة»، إلى جانب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار «الخصوصيات الوطنية، وموازين القوى القائمة، وطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر منها مجتمعنا والسعي إلى فتح آفاق التطور والتقدم على درب تحقيق المساواة الكاملة».

وتابع أمين عام التقدم والاشتراكية مؤكدا أن حزبه ضد المغالاة والتطرف في تناول هذا الموضوع من الجانبين، سواء من طرف الداعين إلى المساواة في الإرث ممن يحاولون فرضها على المجتمع دون فتح نقاش واسع، أو ممن يعارضون الفكرة، والذين قد يذهب بهم غلوهم حد تكفير الداعين إليها، مجددا أن حزبه «لا يرى مانعا في أن يناقش موضوع المساواة في الإرث»، شرط أن يتم ذلك في جو يطبعه «الهدوء والاتزان من خلال تغليب العقل وترجيح المصلحة الوطنية العليا».

ويأتي تصريح بنعبد الله بعد يوم واحد على الخرجة الإعلامية لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، والتي شن خلالها هجوما قويا على رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي بخصوص التوصية المذكورة، مطالبا إياه بتقديم اعتذار للمغاربة، ومشددا على أن الأمر يتعلق بالدين وليس بالسياسة وأن القرآن الكريم واضح في قسمة الإرث.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ضمن تقريره الموضوعاتي حول: «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب»، الذي قدم الشهر المنصرم بشأنه توصية تتعلق بالمساواة في الإرث بين الجنسين، حيث دعا إلى تعديل مدونة الأسرة بشكل «يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل، فيما يتعلق بانعقاد الزواج وفسخه، والعلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث»، وهي التوصية التي أثارت عاصفة من ردود الأفعال وخلقت سجالا قويا بين المؤيدين لها باعتبارها تتماشى مع التزامات المغرب الدولية، والرافضين لها من منطلق مسها بالنصوص القرآنية.

استطلاع: 86٪ من المغاربة ضد المطالبة بالمساواة في الارث

2/3756

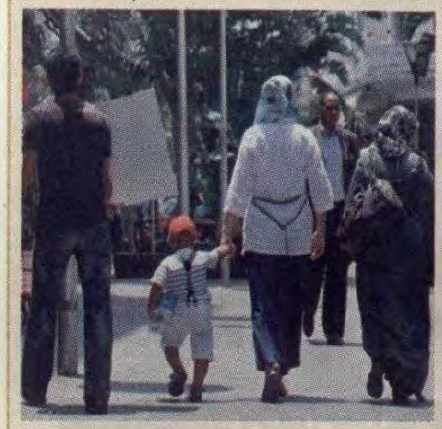

عبرت نسبة كبيرة من المشاركين في استطلاع للرأي أجرته الجريدة الالكترونية هيسبريس عن رفضهم لمسألة المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في قضية الارث حيث بلغت النسبة 86.47%. وشارك في الاستطلاع 40 ألفا و370 مشاركا من قراء الجردية الالكترونية عبر 86.47% منهم عن رفضهم لهذا التوجه، في مقابل 11.07% فقط وهي نسبة الذين طالبوا بتطبيق المساواة بين الرجل والمرأة في اقتسام الارث. من جهة اخرى أجاب 2.46% من المستطلعين عن سؤال هيسبريس «هل تؤيّد(ين) مساواة المغاربة والمغربيّات في النصيب من الإرث؟» بالايجاب لكن مع تأجيل ذلك وإعمال المساواة مستقبلا.

هذا وكان عدد من الجمعيات والهيئات الدعوية والسياسية قد عبرت عن رفضها توصية ادريس اليزمي، معتبرة غياها تطاولا على صلاحيات مؤسسة دستورية أخرى خاصة المجلس العلمي الاعلى.

ابن كيران: التوصية بالمساواة في الإرث بحث عن الفتنة

1/3761

• مريم التايدي

قال عبد الاله ابن كيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية إن توصية مجلس اليزمي بالمساواة في الارث، بحث عن الفتنة، وصب للزيت فوق النار. وأوضح ابن كيران، خلال استضافته في برنامج خاص على قناة «ميدي1 تي في»، أن المغرب في إطار ثوابته ودستوره عنده مواصفات جعلت منه دولة مستقرة وآمنة ومطمئنة، مشيرا إلى أن دولا تركت خصوصياتها وتخلت عن مشاعر شعوبها

تعيش الخراب.

وطالب ابن كيران من اليزمي (رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان) سحب توصيته وأن يعتذر عنها، مضيفا أنه لا مانع عنده أن يكون اجتهاد في الموضوع ضمن ضوابط الاجتهاد والفتوى.

وفي سياق آخر، أكد عبد الاله ابن كيران أنه من غير المعقول تأخيرإصلاح التقاعد، موضحا أن الحكومة اعتمدت -بعد المشاورات مع الفاعلين والمتدخلين- رفع سن التقاعد إلى 63 سنة عوض 65، مع مجموعة من التدابير المرافقة التي قال عنها انها «إجراءات مؤلمة» لكنها ضرورية لأن مقابلها هو الأزمة وعدم تسديد المعاشات.

ابن كيران: التوصية بالمساواة في الإرث بحث عن الفتنة

3/3761

وبخصوص ورش إصلاح المقاصة، أوضح ابن كيران أنه لا تغيير فيما يخص دعم مادة «البوتان»، وأن إصلاح الدعم سيطال السكر تدريجيا، وستوفر الحكومة منه ملياري درهم، يوجه مليار منهاإلى قطاع الصحة وتحديدا لتجهيز المستشفيات الجهوية بالمعدات اللازمة، والمليار الثاني لصندوق التضامن الاجتماعي.

وأضاف ابن كيران في السياق ذاته أن الدقيق هو الآخر سيعرف رفعا تدريجيا للدعم، وأن أسعار المحروقات مرشحة للمزيد من الانخفاض بعد الرفع النهائي للمقايسة في دجنبر المقبل.

عزيز أمعي
كاتب وروائي

ملاحظات حول قضية الإرث

أثارت التوصية الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والتي تدعو إلى المساواة بين الجنسين في مسألة الإرث ، بحيث يصبح للذكر مثل حظ الأنثى . جدلا واسعا ما بين المؤيدين لتوصية المؤسسة الحقوقية التي يترأسها السيد ادريس اليازمي ، وبين المناوئين لهم ممن يرى أن مسألة الإرث، هي قضية قد حسم أمرها مع نزول الآيات التي فصلت في طريقة توزيع ما يخلفه الهالك من أموال وعقارات وغيرها . وبالتالي لا داعي للخوض مرة أخرى في ما ورد فيه النص لأنه لا اجتهاد مع وجود هذا الأخير .

وهذه الورقة لا تروم الانتصار لطرف ضد الأخر ، بل هدفنا أن نقدم بعض الملاحظات حول هذه المسالة المثيرة للجدل .

-أولا . المجلس الوطني والقائمون عليه يعلمون علم اليقين ، أن الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في نصيب كل واحد منهم في الإرث ، هي مسألة بعيدة عن التحقق على الأقل على المدى القريب أو المتوسط ، لأن لا أحد يمكن أن يتجاسر على النص القرآني الذي حدد كيفية توزيع الإرث .

-ثانيا ، مسألة الإرث تختلف عن قضية الحد من تعدد الزوجات التي حققت فيها المرأة بفصل مدونة الأسرة قفزة مهمة ، لأن النص القرآني ، ترك مجالا للاجتهاد وقنن الشروط الواجب توفرها في كل من أراد أن يتزوج بأكثر من واحدة . وإذا كان الاجتهاد ممكنا في مسألة الزواج بالنسبة للفقهاء فهو غير وارد في قضية الإرث بالبث والمطلق .

-ثالثا ، لا يمكن اعتبار توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سوى توصية غير ملزمة تهدف إلى إثارة نقاش حول بعض القضايا التي تستهدف تسليط الضوء على الحيف والتمييز الذي تعاني منه المرأة في مواجهة الرجل في العديد من الحقوق .

-رابعا مصدر التشريع في المغرب تتعدد مناهله ، فهو لا يعتمد الشريعة كمصدر واحد ووحيد للتشريع ، كما أن المغرب قد وقع على المواثيق الدولية التي تهدف إلى تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة . وبما أن المجلس الوطني ، وانسجاما مع المبادئ التي تأسس عليها ، والتي لا تفرق بين الذكر والأنثى بل يعتبر أن الكل سواسية كما تنص على ذلك القوانين الوضعية . فإنه من حقه أن يدعو إلى ضرورة مساواة المرأة بالرجل في الإرث .

-خامسا ، لا شك أن تزامن دعوة السيد اليازمي إلى المساواة في الإرث ، ودعوة السيد الصبار إلى ضرورة الغاء عقوبة الاعدام .هي دعوات يتيمة ، وليست ذات وقع كبير . لأن المجتمع المغربي ، يعاني من مشاكل أهم وأعمق تمس الحياة اليومية. وهي مشاكل تتوخى من كل الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات المؤثرة أن تفاضل من أجل حلها حتى يتحقق العيش الكريم للمغاربة .أما قضايا من نوع الإرث والإعدام وعلى الرغم من أهميتها لا تعتبر ذات أولوية في سلم المطالب الاجتماعية .

-سادسا ، الاستشارة التي بطلبها المجلس العلمي ،وكل علماء الدين المغاربة من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان هو طلب مستحيل لأن المرجعية والمبادئ التي تأسس عليها عمل المجلس لا تعتمد دائما نفس المرجعية التي يعتمدها رجال الدين ، الذين يعتبرون أن قضية الإرث قد انتهت وحسم في أمرها منذ زمن ولى وانتهى والاجتهاد قد أغلق في هذه القضية . إثارتها من جديد لا تهدف سوى إلى خلق البلبلة وصرف الناس عن المشاكل الاجتماعية والسياسية الحقيقية التي تواجههم .

سابعا ، لا أحد ينكر أن المجتمعات تتقدم وتتطور ، وبمرور الزمن تتطور المطالبة بالحقوق ، وحق المرأة بالذات قد ارتقى إلى المطالبة بالمساواة الفعلية بينها وبين الرجل في كل المجالات ، خاصة وأنها دخلت معترك العمل وأصبحت تعيل بعدما كانت في الغالب الأعم هي من يعال ، وبالتالي فالرجل لم تعد له الميزة التي يتمتع بها سواء في العمل أو الانفاق .مما يفرض على الدولة أن تعيد النظر في ما يترتب عن خروج المرأة من البيت إلى العمل من حقوق موازية لحق الرجل .

-ثامنا ، طرح إشكال الإرث انطلاقا من التغييرات الجذرية التي أصبحت تعرفها أدوار المرأة والرجل ، يجعلنا نتساءل هل فعلا أن النص القرآني ثابت وأغلقت أحكامه ، أم أننا نحتاج إلى علماء يحملون مفاتيح جدد ووسائل يفرضها الواقع للاجتهاد في ما ورد فيه النص ، كما اجتهد السابقون في قضايا دينية ورد الحكم فيها بالنص وعمر بن الخطاب أكبر دليل على ذلك الاجتهاد.

ختاما نرى أنه على الرغم من الجلبة التي أحدثتها دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، فإن المسألة ستظل منحصرة في نقاش الترف الفكري على الأقل في اللحظة الراهنة . مما يعني أن المغاربة يحب أن يحققوا أولا إنصافا في توزيع الثروات بالعدل فيما بينهم وبعدها يأتي الفصل في الإرث . أما وأن الأغلبية الساحقة لا تملك ما يمكن أن يرثه لا الذكر ولا الأنثى ، فمن الأفضل أن نوجل الحديث في قضية الإرث إلى وقت تكون مناقشة هذه المسألة ضرورية .

سعيد الكحل
أستاذ متخصص في شؤون الحركات الإسلامية

من أولى بتقديم الاعتذار؟

5735/22

تفاجأت كغيري من المشاهدين بتصريحات السيد رئيس الحكومة، وهو يتهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، بإثارة الفتنة ويطالبه بسحب التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث بين الإخوة الذكور والإناث ونقديم الاعتذار. إذ كان من المفروض في السيد ابن كيران أن يتعامل مع الأسئلة الموجهة إليه ويصدر في الإجابة عنها كرئيس لحكومة الدولة المغربية التي اختار شعبها النظام الديمقراطي القائم على الفصل بين السلطات واستقلالية المؤسسات الدستورية بعضها عن بعض. فأيا كانت قناعات رئيس الحكومة، فإن منصبه السياسي يلزمه بالحياد في القضايا الخلافية (فقهية أواجتماعية) والعودة إلى المؤسسات الدستورية في كل القضايا التي تهم الشأن العام.

لكن المستغرب في خطاب السيد رئيس الحكومة هو تمسكه بالخطاب الدعوي وإصراره على توظيف الدين لتكميم أفواه أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وترهيبهم بخطاب مباشر لا يحتمل التأويل «إن كانو الا يريدون هذا القرآن فليقولوها صراحة، وهو كلام الله الذي نعلمه أولادنا، ونقرؤه في الصلوات والتراويح».

إن اعتماد هذا الخطاب التحريضي والترويج له باسم رئاسة الحكومة ومن خلال وسيلة إعلام عمومية لهو الفتنة عينها. ذلك أن السيد رئيس الحكومة لم يحترم الإطار الدستوري الذي يشتغل ضمنه ولا الاختصاصات التي يحددها الدستور لكل مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها مؤسسة إمارة المؤمنين التي أناط بها لوحدها مهمة تدبير الشأن الديني وحمايته. وأن يتهجم السيد رئيس الحكومة على مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسها وينهمه بإثارة الفتنة ومحاربة القرآن والدين، هو اعتداء على إمارة المؤمنين وتجريد لها من كل الاختصاصات الدستورية الممنوحة لها، ونطاول، بالتالي على اختصاصات الملك الذي أكد في أكثر من خطاب أنه وحده يجمع بين الصفة السياسية والصفة الدينية.

فمن أولى أن يقدم الاعتذار؟ إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بواجبه وقدم التوصيات التي يراها كفيلة بجعل المغرب ينسجم مع المواثيق الدولية والاتفاقيات المتعلقة برفع كل أشكال التمييز ضد النساء بهدف مواءمة القوانين المغربية مع حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا. والاختباء وراء الدين لتأبيد الاستغلال والتهميش والقهر الاجتماعي ضد النساء، ليس وليد اليوم مع رئيس الحكومة، بل هي ممارسة دأب عليها الحزب الذي يرأسه والحركة الدعوية التي هو عضو قيادي بها. فمنذ 1992، وإخوان وأخوات السيد ابن كيران يناهضون أي إصلاح لمدونة الأحوال الشخصية باسم الدين وأحكامه القطعية. وقد تأجج الصراع حين خاض حزب السيد ابن كيران وحركته معركة شرسة ضد مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية سنة 2000 بعد أن جيشوا لمسيرة 12 مارس 2000.

كل تلك المعارك استعمل فيها إخوان ابن كيران كل أساليب الترهيب والتحريض ضد المواطنات والمواطنين الذين تبنوا المشروع. فلو أنها معركة سياسية صرفة لهان الخطب، لكنهم جعلوها معركة دينية بعد أن اتهموا خصومهم بمحاربة الإسلام والتآمر ضده لتحطيم آخر حصونه. لقد جعل إخوان ابن كيران الإسلام حكرا عليهم، وسفهوا كل الاجتهادات الفقهية التي تخالف توجهاتهم ومواقفهم من المرأة ومطالبها العادلة. هكذا اتهموا المطالب النسائية المتعلقة بـ: ولاية المرأة على نفسها في الزواج، اقتسام الممتلكات الزوجية، وضع الطلاق بيد القاضي، الرفع من سن الزواج إلى 18 سنة، تقييد التعدد .. اتهموها بمصادمة الشرع، إذ جاء في الكتيب الذي أصدرته حركة التوحيد والإصلاح تحت عنوان «موقفنا مما سمي «خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» (ط 2000) «والدعوة إلى السماح للفتيات بالزواج بدون إذن أبائهن وأوليائهن نموذج آخر لمصادمة نصوص الخطة ومقاصدها لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها».

> **جعل إخوان ابن كيران الإسلام حكرا عليهم، وسفهوا كل الاجتهادات الفقهية التي تخالف توجهاتهم ومواقفهم من المرأة ومطالبها العادلة. هكذا اتهموا المطالب النسائية المتعلقة بـ : ولاية المرأة على نفسها في الزواج، اقتسام الممتلكات الزوجية**

وذهبت مذكرة حزب العدالة والتنمية للجنة الملكية المكلفة بتعديل المدونة إلى مناهضة مطلب ولاية المرأة على نفسها في الزواج بنفس الذريعة التي يتذرع بها السيد رئيس الحكومة، وهي لا اجتهاد مع النص، وأن هناك نصوصا صحيحة وقطعية لا ينبغي الاجتهاد معها، بحيث نقرأ في تعليلهم لرفض الولاية ما يلي (وجود نصوص حديثية صحيحة تؤكد على الولاية وتؤكد عدم صحة الزواج بدون ولي مثل قوله صلى الله عليه وسلم «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»). لكن، وبعد أن حسمت اللجنة الملكية في مشروع مدونة الأسرة وأقره البرلمان، كل الذرائع التي بنى عليها إخوان ابن كيران رفضهم للمشروع وهجوماتهم على واضعي الخطة ومناصريها، صارت لاغية ولا قيمة لها. فما الذي جعلهم يقبلون بتشريعات هي في نظرهم مصادمة للشرع؟ ما الذي أجاز لهم القبول باجتهادات مع وجود النص؟ وما الذي سوغ لهم اعتماد تشريعات ظلوا يعتبرونها مخالفة للنص؟ ألم تكن مواقفهم إيديولوجية أكثر مما هي خالصة لوجه الله؟ بعد صدور مدونة الأسرة وشروع المحاكم المغربية في تطبيق بنودها، ظلت تعاليم الإسلام قائمة والأسرة متماسكة ولا شيء مما كان يحذر منه إخوان ابن كيران ويتعللون به في إدامة قهر النساء، تحقق. وثبت للشعب المغربي بهتان ما كان يزعم إخوان ابن كيران لكنهم لم يعتذروا للشعب عن مغالطاتهم ولا سحبوا اتهاماتهم لواضعي الخطة ومناصريها بالكفر والتآمر على الدين والأسرة.

لم يستخلص إخوان ابن كيران الدروس من معاركهم الوهمية ولا أخذوا العبرة من تغيير المواقف من الرفض إلى القبول إزاء نفس القضايا دون شرح الأسباب وتوضيح الدوافع. فهل تغير الشرع الديني أم هي السياسة والخدعة والإيديولوجيا؟ إن مصداقية أية هيئة تقاس بمدى احترامها للرأي العام ومدى إخلاصها لقضاياه، وتغيير المواقف من قضايا يزعم مناهضوها أنها «تصادم الدين الحق» بين عشية وضحاها فيتبنونها دون توضيح، يفقد الهيئة إياها كل مصداقية. وللسيد ابن كيران وحزبه وحركته أوجه لهم الدعوة للاجتهاد في قضية المساواة في الإرث باستحضار الحديث النبوي الشريف: «سووا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مؤثرا لأثرت النساء على الرجال»! وهو الحديث الذي ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهو رأي الجمهور إلى أن المراد من التسوية هو أن يسوي الأب بين الأولاد. الذكور والإناث . في العطية، فتعطى الأنثى مثلما يعطى الذكر. فالعطية تكون بمثابة الوصية الواجبة.

في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في لقاء «مكانة الشهيد المهدي بن بركة في التاريخ المعاصر»:

«أعداء المغرب قاموا باستغلال قضية بن بركة للإساءة لصورة بلادنا»

رسائل قوية أرسلها جلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في لقاء «مكانة الشهيد المهدي بن بركة في التاريخ المعاصر»، تلاها الأستاذ اليوسفي، بحضور مستشار جلالة الملك السيد عمر عزيمان، والدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، فبعد أن أكد أن «أعداء المغرب قد قاموا باستغلال القضية للإساءة لصورة بلادنا»، دعا إلى «استخلاص الدروس والعبر من قضية المهدي بن بركة، وجعلها في صالح الوطن، لتساعد على البناء وليس على الهدم». كما أكد أن «الملكية اليوم كما اليوم، متشبثة بالتلاحم مع مكونات الأمة، شريطة الالتزام بالثوابت والمقدسات».

جلالة الملك يدعو لجعل قضية بن بركة في صالح الوطن لتساعد على البناء وليس على الهدم

سرقت المبادرة الملكية بتوجيه رسالة إلى المشاركين في اللقاء حول «مكانة الشهيد المهدي بن بركة في التاريخ المعاصر» بالرباط، الأضواء، وشكلت حدثا بعد دعوته إلى «استخلاص الدروس والعبر من قضية المهدي بن بركة، وجعلها في صالح الوطن، لتساعد على البناء وليس على الهدم».

وشدد جلالة الملك، في رسالة سامية وجهها إلى المشاركين في اللقاء على أنه «كيفما كان المجال فإن بركة قد دخل التاريخ، ليس هناك تاريخ سيء أو تاريخ جيد، وإنما هناك التاريخ كما هو : ذاكرة شعب بأكمله. إلا أنه يجب ألا ننسى أن أعداء المغرب قد قاموا باستغلال القضية للإساءة لصورة بلادنا».

وأكد جلالة الملك أن «الدول تبنى على تاريخها، بإيجابياته وسلبياته، وشعب بلا تاريخ هو شعب بلا هوية، ولن يكون له مستقبل»، مذكرا بما قاله جلالته في خطاب تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، حيث أكد أن الشعب المغربي لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته، بل يعمل على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي.

كما ذكر جلالته بأنه سبق لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد أن وجهت لجلالته الدعوة سنة 1997، لما كان وليا للعهد، للمشاركة في منتداها الدولي حول الانتقال الديمقراطي مصيغا: «وقد نصحني، آنذاك، والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، بتلبية الدعوة، فشاركت وألقيت كلمة بتلك المناسبة. وها أنا اليوم، يقول جلالة الملك، بعد مرور السنوات، أتوجه إليكم، من جديد، لأؤكد أن الملكية بالأمس كما اليوم، متشبثة بالتلاحم مع مكونات الأمة، شريطة الالتزام بالثوابت والمقدسات التي ضحى من أجل الدفاع عنها العديد من المغاربة الأحرار، ومن بينهم المهدي بن بركة.

وأكد جلالته أنه نهوضا بالأمانة الملقاة على عاتقه، بصفته أمير المؤمنين وملك البلاد، فإنه لن يدخر أي جهد من أجل صيانة الاختيار الديمقراطي للبلاد، وحماية حقوق وحريات المواطنين والمواطنات، أفرادا وجماعات.

وأوضح جلالة الملك أن التاريخ ليس مجرد تسجيل للأحداث، كما وقعت في زمن معين، وإنما هو أيضا طريقة تدوين هذه الأحداث، والتفسير الذي يعطيه لها كل واحد حسب منظوره، انطلاقا من موقعه. غير أن الأهم، كما شدد على ذلك جلالته، يبقى هو «العمل على تملك جميع المغاربة لتاريخهم بنجاحاته وإخفاقاته من أجل العيش في حاضر آمن ومستقر، والتوجه لبناء مستقبل أفضل، بكل ثقة وتفاؤل وأمل».

وعن المهدي بن بركة، قال جلالة الملك: «إننا نستحضر معكم، قبل كل شيء، أنه كان رجل سلم، كما كان قريبا من العائلة الملكية».

ورغم أن هذه الذكرى تأتي في وقت ما تزال فيه العديد من التساؤلات مطروحة دون إجابات، فقد حرصنا على مشاركتكم هذا الحدث، دون عقدة أو مركب نقص من هذه القضية، تقديرا لمكانته لدينا ولدى المغاربة.

ويجب التذكير هنا بأن مرحلة ما بعد الاستقلال كانت مشحونة بشتى التقلبات والصراعات حول ما كان ينبغي أن يكون عليه مسار المغرب المستقل.

إننا لسنا هنا لإصدار الأحكام على المواقف التي تبناها هذا الطرف أو ذاك، ولكن الأكيد أن القاسم المشترك بين جميع المغاربة، في تلك المرحلة التاريخية، كان هو السعي لخدمة مصالح البلاد، والنهوض بتنميتها وتقدمها، والدفاع عن قضاياها، كل من منطلق قناعاته وتوجهاته.

وكيفما كان الحال، فإن بركة قد دخل التاريخ؛ ليس هناك تاريخ سيء أو تاريخ جيد، وإنما هناك التاريخ كما هو : ذاكرة شعب بأكمله. إلا أنه يجب ألا ننسى أن أعداء المغرب قد قاموا باستغلال القضية للإساءة لصورة بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول تبنى على تاريخها، بإيجابياته وسلبياته، وشعب بلا تاريخ هو شعب بلا هوية، ولن يكون له مستقبل.

لذا، فإنه يجب استخلاص الدروس والعبر من قضية ابن بركة، وجعلها في صالح الوطن، لتساعدنا على البناء وليس على الهدم.

وها أستحضر ما قاله في خطاب تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، حيث أكدت أن الشعب المغربي لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته، بل يعمل على تحويله إلى مصدر قوة وديناميه لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد أن وجهت لي الدعوة سنة 1997، لما كنت وليا للعهد، للمشاركة في منتداها الدولي حول الانتقال الديمقراطي.

وقد نصحني، آنذاك، والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، بتلبية الدعوة، فشاركت وألقيت كلمة بتلك المناسبة.

وها أنا اليوم، وبعد مرور السنوات، أتوجه إليكم، من جديد، لأؤكد أن الملكية بالأمس كما اليوم، متشبثة بالتلاحم مع مكونات الأمة، شريطة الالتزام بالثوابت والمقدسات التي ضحى من أجل الدفاع عنها العديد من المغاربة الأحرار، ومن بينهم المهدي بن بركة.

ونهوضا بالأمانة الملقاة على عاتقي، بصفتي أمير المؤمنين وملك البلاد، فإني لن أدخر أي جهد من أجل صيانة الاختيار الديمقراطي لبلادنا، وحماية حقوق وحريات المواطنين والمواطنات، أفرادا وجماعات.

حضرات السيدات والسادة،

إن التاريخ ليس مجرد تسجيل للأحداث، كما وقعت في زمن معين، وإنما هو أيضا طريقة تدوين هذه الأحداث، والتفسير الذي يعطيه لها كل واحد حسب منظوره، انطلاقا من موقعه.

ويبقى الأهم هو العمل على تملك جميع المغاربة لتاريخهم بنجاحاته وإخفاقاته من أجل العيش في حاضر آمن ومستقر، والتوجه لبناء مستقبل أفضل، بكل ثقة وتفاؤل وأمل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

نص الرسالة الملكية في ذكرى المهدي بن بركة

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بهذه الكلمة في تخليد الذكرى الخمسين لاختفاء المهدي بن بركة.

وإننا نستحضر معكم، قبل كل شيء، أنه كان رجل سلم، كما كان قريبا من العائلة الملكية.

ورغم أن هذه الذكرى تأتي في وقت ما تزال فيه العديد من التساؤلات مطروحة دون إجابات، فقد حرصنا على مشاركتكم هذا الحدث، دون عقدة أو مركب نقص من هذه القضية، تقديرا لمكانته لدينا ولدى المغاربة.

ويجب التذكير هنا بأن مرحلة ما بعد الاستقلال كانت مشحونة بشتى التقلبات والصراعات حول ما كان ينبغي أن يكون عليه مسار المغرب المستقل.

إننا لسنا هنا لإصدار الأحكام على المواقف التي تبناها هذا الطرف أو ذاك، ولكن الأكيد أن القاسم المشترك بين جميع المغاربة، في تلك المرحلة التاريخية، كان هو السعي لخدمة مصالح البلاد، والنهوض بتنميتها وتقدمها، والدفاع عن قضاياها، كل من منطلق قناعاته وتوجهاته.

وكيفما كان الحال، فإن بركة قد دخل التاريخ؛ ليس هناك تاريخ سيء أو تاريخ جيد، وإنما هناك التاريخ كما هو : ذاكرة شعب بأكمله. إلا أنه يجب ألا ننسى أن أعداء المغرب قد قاموا باستغلال القضية للإساءة لصورة بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

بن بركة آمن بالدور المحوري للملكية في بناء الدولة الحديثة على أسس دستورية وديمقراطية

اليوسفي:

◆ مكتب الرباط، الجيلالي بنحليمة

ضاقت أرجاء المكتبة الوطنية بمن حضر لمتابعة الندوة الفكرية التي دعا إليها الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي تخليدا لنصف قرن من اختطاف المهدي بن بركة. أكبر قاعات المكتبة الوطنية ضاقت بضيوف الفكر والسياسة والدبلوماسية، وخارج قاعات المكتبة الوطنية كان جمهور آخر يتابع ما يدور في القاعة عبر شاشة كبيرة نصبت في ساحة المكتبة، وحالت أعطابها التقنية دون أن يكون، لمن يسعفهم الحظ في الدخول للقاعة، حظ في الاستماع للمداخلات.

اليوسفي: علاقة المهدي تجاوزت السياسي وعلى الدولة الكشف عن الحقيقة

وجد الكل في المهدي ضالته. رفيق دربه عبد الرحمان اليوسفي، ارتجف صوته وهو يرثي صديقه، الذي قال إن العلاقة به امتدت للإنساني أكثر من السياسي، «لم أتوقف عن الاستحضار والاستنارة بفكره ووطنيته، وبالرغم من مرور خمسين سنة على اختطافه إلا أنه لم يتوقف عن الحضور».

اليوسفي وبعد أن سرد الكثير من الذكريات التي كانت تجمعه بالمهدي بن بركة، طالب بالكشف عن الحقيقة كاملة وراء اختفاء صديقه، «أتوجه من صميم القلب، يقول اليوسفي، للكشف عما تعرفه الدولة من حقائق حول هذا الملف، من أجل معرفة الحقيقة في حد ذاتها، ووضع حد لجنازة تستمر منذ خمسين سنة دون أن يكون للعائلة قبر يضم رفاته ويضع اسما عليه، وكذا لكي نعود الحياة إلى طبيعتها وتطوى هذه الصفحة».

اليوسفي وكمن يعرف أن الدولة المغربية لا تملك لوحدها أسرار هذا الملف طالب كل الدولة بالكشف عما تعرف. معتبرا أنه دون خطوة الكشف عن الحقيقة كاملة وراء اختفاء بن بركة، « سيبقى ذلك حاجزا دون السكينة وبناء وطن حر، معتبرا أن الرسالة الملكية التي نمت تلاوتها خلال هذا اللقاء ستكون مدخلا لذلك ».

الابراهيمي: بن بركة كان متوجسا على سلامته في فرنسا

الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، الذي دعاه عبد الرحمان اليوسفي للمشاركة في الندوة عدد مناقب المهدي بن بركة خلال الفترة التي عاشره فيها بداية ستينيات القرن الماضي، وقبل أيام فقط من حادثة اختطافه في العاصمة الفرنسية باريس، كان المهدي بن بركة «رجل مواقف»، وكان حريصا على خدمة الشعوب المستعمرة في كل من إفريقيا وآسيا، وحتى أمريكا الجنوبية، مما جعله يحظى بشعبية واسعة النطاق في هذه الدول، بفضل مواقفه المناهضة للاستعمار الأجنبي ومطالبته بتصفية هذا الاستعمار، والدور الكبير الذي لعبه في مؤتمرات عدم الانحياز التي تم عقدها خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ومطالبته باستقلال عدد كبير من الدول الإفريقية والآسيوية.

وذكر الابراهيمي هواجس بن بركة من الأخطار التي كانت تحدق به خاصة في فرنسا، وهو ما جعل يزور العاصمة المصرية القاهرة، في أواسط الستينيات « وكان حريصا على أن لا يعرف أحد بزيارته تلك، وكنت صلة الوصل بينه وبين الراغبين في التواصل معه ».

عزيزي إدريس اليازمي، رجاءً اعتذرْ...

57351

بقلم: صلاح الوديع

اعتذرْ يا إدريس، لا تضيع وقتنا. اعتذر عما فعلت ولا تنصت لحمود درويش، بل أنصت لرئيس حكومتنا، فهو ينتظر اعتذارك.

أنت أضعت الكثير من الفرص كان عليك أن تعتذر خلالها. أنت لم تعتذر لمن طاردوك واعتقلوك وأدخلوك الكوميليكس وعذبوك ما شاء لك الطغيان. ولم تعتذر يوم غافلت الحراس وهربت بجلدك إلى مليلية المحتلة لتنجو من المطاردين خلال السنوات السود. ولم تعتذر عما فعلت مع العمال المهاجرين خلال ثلاثة عقود من تأطير وتوجيه وتضامن، ولم تعتذر عن كونك من أوائل من تبنى منظومة حقوق الإنسان. ولم تعتذر عما اقترفته يداك من كفاح لتنتصر قضية حقوق الإنسان في العالم كله يوم أصبحت أمينا عاما لمنظمة عالمية. ولم تعتذر عن الإنتاج المعرفي الذي حرصت على إنجازه من أجل إغناء البحث حول قضية الهجرة...

لم تعتذر للحكومة الفرنسية عندما رفضت طلب الجنسية الفرنسية بإباء رغم أنها عُرضت عليك، واحتفظت بجنسيتك المغربية فقط لا غير رغم أنك أقمت بينهم ثلاثة عقود بأكملها، ولم تتصرف مثل بعض إسلاميينا الذين لا يتورعون عن طلب جنسية "الكفار الملحدين" والتبجح بها. ثم إنك لم تعتذر عن مشاركتك في هيئة الإنصاف والمصالحة التي كانت محطة نموذجية في تاريخ المغرب الحديث، يا للهول...

صديقي من فضلك أذعن لسياسة التحكم في العقول والأفئدة حتى ترعوي عن التفكر والتدبر،

ألم تعلم حفظك الله من كل مكروه، ما جرى لآخرين مثلك تجرؤوا على السؤال والتفكير، وما قاسوه على يد أدعياء الدفاع عن المقدسات؟

ألم تعلم ما جرى للغزالي وابن رشد والأصفهاني؟ لقد أحرقت كتبهم...

ألم تعلم ما جرى للمعري؟ لقد حُبس...

ألم تعلم ما جرى للفارابي والرازي؟ لقد كفرا...

وابن الفارض؟ لقد تم تكفيره وطاردوه في كل مكان...

ألم تعلم ما جرى لابن حيان؟ لقد سفك دمه...

ألم تعلم ما جرى للطبري؟ لقد قتل...

ألم تعلم ما جرى للحلاج؟ لقد صلب...

ألم تعلم ما جرى للسهروردي والجعد ابن ابراهيم؟ لقد ذبحا...

أما ما جرى لابن المقفع فيتجاوز كل وصف: لقد طبخت أوصاله وأعطيته ليأكل منها قبل أن يسلم الروح...

اعتذر يا صديقي. واحمد الله أنك محمي بحقوق الإنسان قبل مجلسه، وإلا لوقع ما لا يحمد عقباه.

فاعتذر قبل فوات الأوان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

تنظيم أبواب مفتوحة بالعيون لنشر ثقافة حقوق الإنسان ما بين 1 و6 نونبر

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، أبوابا مفتوحة ولقاءات تحسيسية لفائدة المواطنات والمواطنين، بعدد من الفضاءات بمدينة العيون من فاتح إلى السادس نونبر المقبل.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه الأبواب المفتوحة، التي ستعرف مشاركة العديد من الفاعلين المدنيين وبعض القطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

وسيحتضن مقر اللجنة معرضا مفتوحا للإصدارات الحقوقية، وعرض فيلم للتعريف بمهام اللجنة ومنجزاتها، وتقديم إصدارات ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تعنى بمختلف القضايا الحقوقية. وتنظيم ورشة تكوينية في مجال التربية على حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ أعضاء أندية التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وسيتم بمقر جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، عرض المنجزات المشتركة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة والجمعية في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، بغية التحسيس بحقوق هذه الفئة من المجتمع.

وبالمؤسسة السجنية، سيتم تنظيم يوم ثقافي وترفيهي لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، سيتم خلاله إحداث ولوجيات للأشخاص ذوي الإعاقة بمقر السجن المحلي بالعيون، وورشة تواصلية حول حقوق المرأة لفائدة نزيلات السجن، ومباراة لكرة القدم بين نزلاء من السجن المحلي بالعيون، ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون بالاضافة الى تنظيم أمسية موسيقية لتوزيع الجوائز على الفائزين، وتوزيع وثائق ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار " كتاب لكل نزيل".

وسيتم بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، تنظيم ورشة تكوينية في مجال التربية على حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ أعضاء أندية التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

المساواة في الإرث تواصل إثارة الجدل

4633/14

يستمر الجدل الذي أثارته توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأخير حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، الذي أدرج المساواة في الإرث ضمن توصياته، وهي النقطة التي أججت الخلاف بين معارضين ومؤيدين، اعتبروا أن في المساواة إعمالا لبنود الدستور، لتتوالى التصريحات والتصريحات المعارضة، وتتناسل بلاغات الجمعيات بين مدافع عن توصيات المجلس ورافض لها على اعتبار أن .

وفي هذا الصدد، دافعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب عن تقرير المجلس، واعتبرت أن توصياته تستند إلى المقتضيات الدستورية، وتتقاطع في جميع مضامينها مع مطالب الحركة النسائية.

ونبهت الهيأة الحقوقية إلى أن التقرير تطرق إلى عدة مجالات أخرى، أغفلها النقاش الذي تلا الإفصاح عن مضامين التقرير، وتمحور حول "المساواة في الإرث"، الذي اعتبرته الجمعية الحقوقية، محاولة لـ"التلاعب بالرأي العام، من أجل التغطية عن باقي ملاحظات المجلس التي وردت في التقرير، وتعكس التأخيرات غير المبررة للإصلاحات، والرغبة في التراجع عن المكتسبات المحققة في مجال حقوق النساء"، مشيرة إلى أن النقاش المثار حاليا حول مسألة المساواة في الإرث، يتزعمه "أشخاص يزعمون أنهم يتحدثون باسم الدين، الذي يستعملونه لأغراض سياسوية، علما أن المؤسسة الدستورية المخول إليها الإفتاء في الأمور الدينية هي المجلس العلمي الأعلى للعلماء".

وفي السياق ذاته، شددت الجمعية على ضرورة فتح نقاش اجتماعي صريح حول نظام الإرث، يتوخى التوصل إلى حلول تتماشى مع واقع المجتمع المغربي بالقرن الواحد والعشرين، تتقاسم فيه النساء المسؤولية مع الرجال، وتتحمل امرأة من كل خمسة، المسؤولية الحصرية في الإنفاق، دون وجود أي ضمانة في حال وفاة الزوج أو الأب.

من جهته، رفض منتدى الزهراء للمرأة المغربية، مجموعة من ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واعتبرتها الهيأة الحقوقية "تأويلا وقراءة مبتورة للفصل 19 من الدستور، التي تبناها المجلس، والتي نتجت عنها مجموعة التوصيات الهجينة والمرفوضة"، ذلك أن المنتدى يرى أن المساواة بين المرأة والرجل المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور وردت مؤطرة بأحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، "ولا يمكن قبول قراءة هذا المفهوم خارج هذا الإطار".

وذهب المنتدى إلى اعتبار أن التوصية الواردة في الملخص التنفيذي لتقرير المجلس، التي ذكرت أن "المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث تساهم في رفع هشاشة وفقر الفتيات والنساء"، وما ورد في الفقرة 18 من توصية بـ "تعديل مدونة الأسرة بما فيها المقتضيات المتعلقة بالإرث، تتضمن "تطاولا على اختصاصات الملك بصفته أميرا للمؤمنين المنصوص عليها في الفصل 41 ، وتطاولا على مؤسسات دستورية أخرى، وهي المجلس العلمي الأعلى المخول إليه كجهة وحيدة مؤهلة للبت في القضايا ذات الطابع الديني".

هجر المغلي

اليوسفي: يجب إنهاء جنازة استمرت نصف قرن

طالب الدولة بالكشف عما تعرفه من حقائق حول الملف

أحمد الأرقام - تصوير: عبد المجيد بزيوات

ناشد عبد الرحمان اليوسفي، الوزير الأول الأسبق، وقائد حكومة التناوب التوافقي، الدولة المغربية ودولا أخرى منهمة بالمشاركة في اغتيال بنبركة بكشف حقيقة الاختفاء كاملة. وقال اليوسفي "أتوجه من صميم القلب للكشف عما تعرفه الدولة من حقائق حول هذا الملف، من أجل معرفة الحقيقة في حد ذاتها، ووضع حد لجنازة تستمر، منذ خمسين سنة، دون أن يكون للعائلة قبر يضم رفاته ويضع اسما عليه، حتى تعود الحياة إلى طبيعتها ونطوي هذا الصفحة".

وقال اليوسفي، في كلمة للمناسبة، في الندوة الدولية التي احتضنتها، مساء الجمعة الماضي، المكتبة الوطنية بالرباط، إنه دون خطوة كشف حقيقة اختفاء الراحل بنبركة كاملة، سيبقى ذلك حاجزا دون السكينة وبناء وطن حر، معتبرا أن الرسالة الملكية التي تمت تلاوتها خلال هذا اللقاء ستكون مدخلا لذلك.

وكشف الكاتب الأول الأسبق للاتحاد الاشتراكي، أن المهدي كان يؤمن بدور محوري للملكية لبناء دولة حديثة دستورية وديمقراطية متقدمة، ويؤمن بالحركة الوطنية شرطا للبناء، في إطار تعاقد مع المؤسسة الملكية، مضيفا أن المغرب شهد، منذ بداية الستينات، أحداثا متلاحقة، وعرف مخططات من أجل إبعاده من الخريطة السياسية، من قبل أصحاب المصالح، ما أهدر على المغرب الاستفادة من ذكائه.

واستعاد اليوسفي بدايات علاقته بالمهدي بنبركة، مشددا على أنه كان بمثابة الديناموالذي لم يفقد طاقته بعد الجريمة، بل تحول إلى طاقة متجددة، في طاقة الشهادة التي تبوأت مكانة خاصة، مكانة الضمير الحي الذي لا يتوقف عن المساءلة والبحث المطرد.

ونفى اليوسفي عن بنبركة أن يكون شريكا مباشرا، أو غير مباشر في عمليات غامضة، في إشارة إلى موجة الاغتيالات التي ضربت رموزا من المقاومة والحركة الوطنية، معتبرا تلك الاتهامات أصوات حاقدة. واستحضر اليوسفي للمناسبة في شهادته، قلق الملك الراحل الحسن الثاني، حيال وضعية بنبركة الذي كان بحضر آنذاك لعقد مؤتمر القارات الثلاث، قائلا "سألت الراحل الملك الحسن الثاني، إذا كان ضروريا أن أسافر إلى جنيف، وأتحدث إلى بنبركة، لتحويل اهتمامه إلى الشؤون الداخلية للمغرب والعودة إليه، فكان رد الملك أنه ليس ضروريا أن تفعل ذلك ، ومن ثم، جرت أشياء كثيرة دفعت اليوسفي إلى العيش في المنفى مدة 15 سنة، وتعرض الاتحاديين إلى القمع.

المطالبة بتحديد مسؤوليات اغتيال المهدي

التمس البشير بنبركة، نجل الشهيد بنبركة من الدولة تحديد المسؤوليات في شأن من خطط ونفذ عملية اغتيال والده.

وطالب البشير في رسالة تلتها نيابة عنه الحقوقية خديجة الرياضي، خلال وقفة احتجاجية، تظلمت مساء الخميس الماضي بالرباط بكشف الحقيقة كاملة، ونفض الغبار عن أرشيف وزارات الدفاع الفرنسية والأمريكية والمغربية والإسرائيلية، وأرشيف أجهزة استخبارات "تلك الدول، ومساعدة القضاء على إجراء التحريات اللازمة، وإصدار أمر بالبحث في مركز الاعتقال السري بطريق زعير عن إمكانية وجود رفات بنبركة.

تخلف القضاء عن الوصول إلى الحقيقة

طالب محتجون المنضوون تحت لواء لجنة المتابعة الحقوقية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في وقفة تظلمت الخميس الماضي بالرباط، بكشف حقيقة سبعة أشخاص مجهولي المصير، بعدما تحرى في 59 ملفا، كان يعد من تركة عمل هيأة الإنصاف والمصالحة.

والتمس المحتجون من المسؤولين الكشف عن نتائج تحليلات الحمض النووي التي أجريت، منذ ست سنوات على الرفات، كما انتقدوا تخلف القضاء في المساهمة في كشف الحقيقة، من خلال عدم الاستماع إلى الشهود، قبل وفاتهم.

ورفع المحتجون، وأغلبهم نشطاء المنظمات الحقوقية، شعارات تندد بالتماطل الحاصل في كشف الحقيقة كاملة عن ملف اغتيال اليساري المهدي بنبركة، وذلك بعد مرور 50 سنة على واقعة الاختطاف، التي حصلت في 29 أكتوبر 1965، قرب مقهى ليب بباريس.

وتلا مصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، رسالة لجنة المتابعة، داعيا الحكومة إلى التصديق على منح الاختصاص للجنة أممية بتلقي شكايات الأفراد بشأن الاختفاء القسري، والبت فيها، ومراجعة السياسة الأمنية في مجال إعمال القانون وتطبيق الحكامة، واعتذار الدولة العلني عن ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

شكر، يجب كشف الحقيقة

أقام الاتحاد الاشتراكي معرضا لصور بنبركة، في ساحة قرب المسجد العتيق ملينا بالرباط، مرفقة بخطاباته حول التحرر من العبودية والدفاع عن الديمقراطية وترسيخ الحريات، ونشدان التنمية.

وقال إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، في مهرجان خطابي، الخميس الماضي بإحدى قاعات السينما، إن مذكرة حزبه للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تعني الوقوف إلى جانب مطلب الاتحاديين واليساريين، وعموم الشعب المغربي لكشف حقيقة اغتيال بنبركة، معلنا تلقيه وعدا من قبل مسؤولي المجلس بنشر تقرير شامل عن هذا الملف، في الأيام المقبلة، على أساس أن يعمم نهاية دجنبر المقبل.

وتابع الحاضرون شريطا سينمائيا يروي حياة المهدي، قبل وبعد الاستقلال، واهم المحطات النضالية رفقة قادة حزب الاستقلال ونقابة الاتحاد المغربي للشغل، وفيما بعد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي المحافل الدولية، نقاعا عن قضايا الشعوب، وتحضيرا لمؤتمر القارات الثلاث، قبل أن تقع حادثة الاختطاف والاغتيال. واستحضر عبد الواحد الراضي في كلمة مؤثرة، تلقيه مكالمة هاتفية من قبل الطالب التهامي الزموري، الذي كان رفقة بنبركة لحظة اختطافه، مؤكدا تحرك عبد الرحيم بوعبيد، الكاتب الأول الأسبق للحزب، لمعرفة مصير بنبركة من السلطات الفرنسية، والرعب الذي أصاب الاتحاديين من خلال ما جرى، وهو ما أنبأ القياديين الاتحاديين أن المعركة ستكون طويلة.

وحضر المهرجان عبد الحكيم بنشماس، القيادي في الأصالة والمعاصرة، رئيس مجلس المستشارين، وعبد الواحد الراضي قيدوم الاتحاديين، ومحمد نبيل بنعبد الله، أمين عام التقدم والاشتراكية، وخالد الناصري القيادي في الحزب نفسه، وعمر العباسي الأمين العام للشبيبة الاستقلالية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الأسبوع

5148/17

توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث ومراجعة مدونة الأسرة.. تنال مساندة القوى الحداثية في المغرب

■ إعداد: أمال المنصوري

أعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، موضوع المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة إلى النقاش من جديد، إذ مباشرة بعد صدور توصية من المجلس بضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أثير نقاش واسع في الإعلام وفي المجتمع المدني حول إمكانية قبول المجتمع المغربي بالمساواة في الإرث.

وتعد هذه المرة الأولى التي تتبنى فيها مؤسسة استشارية مبدأ إصلاح مدونة الأسرة، من أجل تغيير عدم التكافؤ في توزيع الإرث بين الجنسين. واعتبر تقرير المجلس أن المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء، وتتعارض مع مقتضيات الدستور المغربي الجديد، إذ يشير بشكل واضح إلى ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل. كما حمل التقرير العديد من التوصيات أبرزها إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع سحب كل الإعلانات التفسيرية المتعلقة بها.

نفس المنحى الذي سارت عليه كل القوى الحداثية في المغرب، التي ساندت توصيات المجلس وخاصة في ما يهم إخراج هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، ومراجعة مدونة الأسرة، و تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للنساء.

واعتبرت الحركات النسائية، إن طبيعة المقاومات التي يعرفها ملف حقوق النساء وحجم الانتظارات كنساء ورجال ورهانات التنمية المطروحة على اقتصاد المغرب والحسم في هذه الرهانات والتحديات عبر الدستور ومن خلال التعهدات الدولية للمغرب، تتطلب المرور من المساواة وعدم التمييز ليس كشعارات بدون محتوى بل بالتفعيل الحقيقي لهذه الحقوق عبر ملائمة الترسانة القانونية وإعمال كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منأى عن كل الحسابات السياسوية الضيقة والتوافقات السلبية التي يكون الخاسر الأول فيها هو المغرب وتنميته.

وأشارت، إلى ان الحكومة تعرف تعثرا في تعزيز مسار المساواة، بل إن عددا من التصريحات والخرجات تفصح عن تراجع في تمثل قيمة المساواة كما هي متعارف عليها كونيا، فلحد الآن لم نستطع أن نسن قانونا لحماية النساء من العنف، رغم أن المغرب وضع استراتيجية للقضاء على العنف منذ سنة 2000، بل أجهضت كل البرامج التي وضعت لذلك الغرض، خاصة برنامج تمكين الذي تمحور حول مناهضة العنف من خلال تمكين النساء والفتيات، هذا من ناحية من ناحية ثانية لم تتمكن الحكومة الحالية من إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بل اكتفت بتقديم مشروع بعيد كل البعد عن الشروط الضرورية للهيئات، ولم تتمكن وضع حيز التنفيذ سياسات عمومية مندمجة في مجال المساواة تتوفر على الوسائل والموارد والبات التتبع والتقييم من خلال ميزانيات مناسبة كما سجلت الحركات النسائية، التأخر في إخراج كل مشاريع القوانين وأساسا منها المرتبطة بالحقوق الإنسانية للنساء لحيز الوجود خلال أزيد من أربع سنوات الماضية ومحاولة لإخراج الكل في اللحظات الأخيرة من عمر الحكومة. والملاحظ أيضا لدى الحكومة في المشاريع المقدمة تغييب الحس التراكمي المبني على ما تم تحقيقه ورغبة في الرجوع إلى سنوات مضت ومحاولة التراجع عن مجموع المكتسبات، وأفضل دليل على ذلك مسودة مشروع القانون الجنائي المطروحة حاليا والتي تشكل تراجعا عاما بل خرقا للدستور.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

اليزمي.. الحسم في موضوع المساواة في الإرث متروك للمجلس العلمي الأعلى

في اول خروج إعلامي له عقب الجدل الذي اثير حول الدعوة للمساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، اكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، انه ليس بعالم دين، بل فاعل حقوقي في مجال حقوق الإنسان، ودور المجلس هو إثارة النقاش حول هذا الموضوع كما يجري في العديد من الدول مثل تونس، والأردن.

وأشار اليزمي في حوار خص به الأسبوعية الفرنسية "جون أفريك"، إلى أن الحسم في موضوع المساواة في الإرث متروك للمجلس العلمي الأعلى.

وفي جواب له حول ما إذا كان المجتمع المغربي مستعد لخوض النقاش في هذا الموضوع، أكد إدريس اليزمي أن المجتمع المغربي جاهز ومستعد لخوض النقاش في موضوع الإرث، كما ناقش من قبيل مواضيع الإجهاض، المثلية الجنسية، فيلم "الزين لي فيك"، مهرجان "موازين".

وانتقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تأخر إصدار القوانين التنظيمية الخاصة ب «المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وقانون هيئة محاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة»، ووضعية الخادمات في البيوت، وهذا ما كان يقصده حينما تحدث عن "تبخر" وعود الدستور على بعد سنة واحدة من نهاية الولاية الحكومية الحالية.

ودعا اليزمي إلى تقييم "مدونة الأسرة" بعد 11سنة من تطبيقها، خصوصا في ظل تزايد زواج القنيات القاصرات ما دون 18 سنة، مؤكدا ان الوقت قد حان لإعطاء الزوجة الحق في إعطاء زوجها الجنسية، بالنظر للموافيق الدولية التي صادق عليه المغرب.

اليزمي دافع عن حصيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤكدا أن العديد من التوصيات التي تقدم بها المجلس فيما يخص سيودة القانون الجنائي قد تم الأخذ بها وجميع الفاعلين من حقهم التعبير، وبالنسبة لي فالديمقراطية ليست توافق لكن التدبير السلمي للاختلاف.

جميلة السيوري رئيسة "جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة"

التقرير تجاوب مع مطالب الحركة الحقوقية المطالبة بالمساواة الحقيقية و الكاملة

أكدت جميلة السيوري رئيسة "جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة"، في بلاغها، أن تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"، يتجاوب مع مطالب الحركة الحقوقية و المدنية المطالبة بالمساواة الحقيقية والكاملة، وإلى أن مطلب المساواة بين المرأة و الرجل، مطلب مجتمعي ينسجم مع التزامات المغرب الدولية الملزمة في هذا المجال.

وأضافت، انه سبق لجمعية عدالة بمناسبة تقديم المذكرة الموجزة حول "المرجعيات و القواعد الأساسية لسلطة قضائية مستقلة"، والمقدمة للرأي العام الوطني و الدولي، أن أكدت فيها بضرورة الغاء القوانين التمييزية ضد المرأة و كذا القوانين المقيدة للحرية الفردية.

ودعت "عدالة"، المجتمع المدني والمثقفين إلى الانخراط في النقاش العمومي المتعلق بالمساواة، من موقعهم المدني والمعرفي، دعما للمساواة و القضاء على جميع أشكال التمييز كخيار حداثي وديمقراطي.

أسماء المهدي المنسقة الوطنية لتحالف ربيع الكرامة "لابد من نقاش هادئ حول مضامين تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفي مقدمتها ما يتعلق بمراجعة قواعد الإرث"

تلقى تحالف ربيع الكرامة باهتمام كبير تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لخلاصات تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة و المناصفة بالمغرب صون وإعمال غايات وأهداف الدستور، والذي يندرج إنجازه، ضمن المهام الموكولة إلى المجلس بمقتضى قانونه التأسيسي وفق مبادئ باريس.

وان تحالف ربيع الكرامة يثمن مضمون التقرير، والتوصيات المتصلة به، مسجلا أنه يشكل في حيز هام منه مع ما سبق للحركة النسائية والحقوقية أن نبهت إليه مرارا ويؤكد على الحالة المتردية التي آلت إليها أوضاع النساء جراء تفشي ظاهرة العنف بسبب الجنس، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، واقعا وتشريعا. والترويج للصور التقليدية النمطية للنساء والتضييق على حقهن في الولوج إلى آليات العدالة، ناهيك عن انتهاك حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية وغياب سياسات عمومية تستهدف النساء ... وذلك بالرغم من مصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية الأساسية، سيما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) وما تلاها من رفع للتحفظات بشأنها، وما تضمنه دستور 2011من وعود فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال.

وعبر عن بالغ القلق أمام التفاعلات التي أعقبت تقديم التقرير، من قبل الاتجاهات المحافظة المعادية أصلا لمبادئ المساواة ومنهجيتها الاستهداف الانتقائي لجزء من مضمونه، واختزاله في موضوع أوحد هو الحاجة الفعلية إلى إعادة النظر في المقتضيات القانونية المنظمة للميراث.

إن الهشاشة والفقر لدى النساء وصعوبة وصولهن إلى الموارد ترتبط في حيز هام منها، بالقواعد التمييزية المنظمة للميراث، وبوضعية الأملاك الوقفية والقواعد التي تحكم الاستفادة من أراضي الجموع الأمر الذي تشهد به العديد من الخبرات والدراسات العلمية، بل إن تنوع دعاة المراجعة الضرورية لهذه الوضعية أصبح يشمل شخصيات متنورة من داخل الحقل الديني نفسه، وهو ما يؤكد مشروعية النقاش حول الموضوع مادام الأمر يتعلق بجوهر الحقوق الاقتصادية لنصف المجتمع وبمبدأ المساواة بين الجنسين الذي يعد مسألة مبدئية ودستورية وحقوقية باستياز لذا، فإن تحالف ربيع الكرامة الذي عرفها المغرب وعن الأدوار التي أصبحت تلعبها النساء، والتي لا تقف بالمساهمة في التكفل بالأسرة بل تتعداها إلى تحمل كل نفقاتها واعتبرت، عسولي أن التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب هو صون وإعمال لغايات وأهداف الدستور المقدم يوم 20أكتوبر 2015، و الذي قام مرصد تفكيك لواقع الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية لحقوق النساء انطلاقا من المعطيات الرسمية، و أكد بدوره واقع انتهاكات و الإعتداءات الصارخة التي تعيشها النساء المغربيات و التي تزداد تأزما بسبب عدم توفر إطار قانوني منسجم مبني على مبدأ المساواة بين النساء و الرجال، و استمرار مقتضيات تكرس التمييز بسبب الجنس في المجال التشريعي و القانوني، و أدانت الرابطة ما أسمته بالهجمة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان و على المدافعين و المدافعات على حقوق الإنسان، و نرفض الوصاية على المجتمع و استغلال الدين لإغراض سياسوية في قضايا مصيرية تتعلق بانتهاك و هدر حقوق اساسية للاجيين من النساء و الأسر ورهن مستقبل أجيال و التقويت على المغرب فرصة الإجابة على التحديات الإقليمية و الدولية و رفع تحدي التنمية.

الـ OMDH تدعو الحكومة إلى إقرار توصية الـ CNDH حول المساواة في الإرث

دعت "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان"، الحكومة إلى إقرار توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "المساواة في الإرث".

و قال بلاغ لـ"OMDH" انها تثمن التقرير الذي اصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المساواة والمناصفة في المغرب تحت عنوان "صون وإعمال غايات وأهداف الدستور".

و أضاف البلاغ، أن المنظمة الحقوقية، تعتبر توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المساواة والمناصفة تنتصر لمطالب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان و الحركة النسائية والحقوقية المغربية.

و دعت المنظمة من خلال بلاغها، الحكومة إلى "ضرورة إعمال جميع التوصيات الواردة في التقرير وإحقاقها إعمالا لمبدأ المساواة ولالتزامات المغرب الدولية الاتفاقية وتفعيلا لفصول الدستور".

و لم تخفي المنظمة تخوفها مما أسمته "مواقف البعض التي تختزل موقفها من هذه التوصيات انطلاقا من توصية واحدة تتعلق بالإرث، داعية إلى فتح نقاش عمومي حول التقرير اعتبارا لأهميته".

فوزية عسولي رئيسة فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة دعوة إلى تفعيل توصية المساواة في الإرث

وإعمال الاجتهاد لرفع الظلم عن النساء

طالبت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة الحكومة بتفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي. ودعت الفيدرالية، كل القوى الديمقراطية والحداثية والمجتمع المدني للتصدي الى الهجمات التي تهدف إلى التراجع عن المكتسبات الحقوقية الدستورية، وعلى راسها الحقوق الإنسانية للنساء، التي اعتبرتها الحلقة الضعيفة التي تنبس فيها الثقافة الذكورية قناع "الدفاع عن الإسلام" ويسهل فيها التجني والحشد لإغراض سياسية. كما دعت كل الأطراف إلى النقاش العلمي الهادئ و الحضاري البعيد عن التكفير والترهيب، كما تدعو المجلس العلمي والعلماء الأجلاء إلى الاجتهاد لرفع الظلم عن النساء، والإجابة على التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب وعن الأدوار التي أصبحت تلعبها النساء، والتي لا تقف بالمساهمة في التكفل بالأسرة بل تتعداها إلى تحمل كل نفقاتها واعتبرت، عسولي أن التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب هو صون وإعمال لغايات وأهداف الدستور المقدم يوم 20أكتوبر 2015، و الذي قام مرصد تفكيك لواقع الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية لحقوق النساء انطلاقا من المعطيات الرسمية، و أكد بدوره واقع الانتهاكات و الإعتداءات الصارخة التي تعيشها النساء المغربيات و التي تزداد تأزما بسبب عدم توفر إطار قانوني منسجم مبني على مبدأ المساواة بين النساء و الرجال، و استمرار مقتضيات تكرس التمييز بسبب الجنس في المجال التشريعي و القانوني، و أدانت الرابطة ما أسمته بالهجمة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان و على المدافعين و المدافعات على حقوق الإنسان، و نرفض الوصاية على المجتمع و استغلال الدين لإغراض سياسوية في قضايا مصيرية تتعلق بانتهاك و هدر حقوق اساسية للاجيين من النساء و الأسر ورهن مستقبل أجيال و التقويت على المغرب فرصة الإجابة على التحديات الإقليمية و الدولية و رفع تحدي التنمية.

حركة "ضمير".. الواقع المادي والاجتماعي والدستوري اليوم يفرض تجاوز القاعدة الفقهية "لا اجتهاد مع نص"

دخلت حركة "ضمير" على الخط فيما يتعلق بالتقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم 20أكتوبر 2015، وذلك بالتعبير عن مواقفها المساند لضرورة مراجعة قوانين الإرث.

وذكرت حركة "ضمير" في بلاغ صادر عن مكتبها التنفيذي أنها ما فتئت تثير الانتباه إلى التطورات السوسيولوجية المستجدة في البلاد وفي مقدمتها ما يمس أوضاع المرأة واستنادا إلى موقفها المعبر عنه سابقا بضرورة مراجعة قوانين الإرث.

وفي رد واضح على الأصوات التي ارتفعت تعارض توصية المساواة في الإرث بين الرجل و المرأة ترى حركة ضمير أن مبدأ الإسلام في التشريع هو تحقيق المصلحة ودفع المضرة والحكم الشرعي يدور مع علته وجودا وعدما ويبطل الاستنجاد بمقولة لا اجتهاد مع نص.

واوردت "ضمير" أن وثيقة وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحتاج إلى تمحيص فحواها ومراميها، مشددة على موقفها المعبر سابقا عن ضرورة مراجعة قوانين الإرث، معتبرة أن الأمر مرتبط بالتطورات السوسيولوجية المستجدة في بلادنا، وفي مقدمتها ما يمس أوضاع المرأة.

والدستوري اليوم بفرض تحرير الاجتهاد، والنظر في العلل التي توجب الأحكام رفعا للضرر وجلبا للمنفعة وتحقيقا للعدل والإنصاف.

وقالت في ذات السياق، فغاية الدين هي العدل بين الناس وتلك كانت غاية اجتهاد عمر بن الخطاب وفقهاء "سوس" في إقرار حق الكد والسعاية الذي يضمن للأرملة حقها فيما تراكم من ممتلكات زوجية رغم وجود النص الذي يخصها بالربع والثمن.

وفي الأخير ندد حركة ضمير على المطالبة بالمساواة بين الإناث والذكور في الإرث تمليها الضرورات والعلل الاجتماعية التي ينبغي أن يدور معها الحكم الشرعي وجودا وانتفاءا.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

الأسبوع

5148/8

سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وعضو تحالف ربيع الكرامة

الحكومة أجهضت كل البرامج الرامية إلى تحقيق المناصفة والمساواة

نثمن ما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان جملة وتفصيلا

عبرت سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وعضو تحالف ربيع الكرامة، عن رفضها المطلق لمشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي تعتزم الحكومة اعتماده، والذي لم يُترجم مقتضيات الدستور، ولم يراع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة.

وأبرزت بيكردن أن مكونات المجتمع المدني التي تعمل على حقوق النساء تطالب الحكومة باستكمال إجراءات المصادقة على اتفاقية الدولية المرتبطة بحقوق النساء، والتعجيل بتفعيل المقتضيات الدستورية، وملاءمة كافة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، وإقرار قانون لمحاربة العنف ضد النساء، والعمل على مقاربة قضية النساء وفق منظور حقوقي وليس فقط تلبية للحاجيات اليومية للنساء، وتفعيل سياسات عمومية وفق مقاربة تشاركية مع جميع الأطراف المعنية على أساس أن "المقاربة التشاركية" ليست ترفا بل تعد أمرا ضروريا.

واعتبرت أن المتتبع للعمل الحكومي بخصوص النهوض بحقوق النساء وحمايتها، منذ 2011، لابد أن يخلص إلى "وجود خلل في المقاربات المعتمدة والعجز عن تتمة الأوراش، خاصة على مستوى القوانين التي مازال أغلبها في رفوف البرلمان أو اللجان المعينة" .

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■■ على هامش التفاعلات السلبية حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة في الإرث متفاضين عن مجموعة من التوصيات التي لها دور مهم في تحقيق المناصفة للنساء؟ ما موقف الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب من ذلك؟

■ بالفعل أثار التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب : صون وإعمال غايات وأهداف الدستور، المقدم يوم 20أكتوبر 2015، جدلا كبيرا في مجموعة من المنابر الإعلامية والمواقع الإجتماعية التي فضلت تناول جزءا من القضايا والملاحظات الواردة من بين عشرات النقاط التي تناولها هذا التقرير والتي شملت الإشكالات والاختلالات التي تشوب كلا من الممارسة الاتفاقية والمفارقة القانونية، والمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذا السياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

ونحن في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب نثمن ما جاء به هذا التقرير من تشخيص وتوصيات والتي ما فتئت الحركة النسائية تترافع من أجلها، نعتبر اختزال التقرير في موضوع واحد (المساواة في الإرث) يشكل تغليطا للرأي العام، ونستنكر بشدة هذه الهجمة التي تتعرض لها مؤسسة وطنية مستقلة لمحاولة النيل منها، في الوقت الذي يغض فيه النظر عن التأخر غير المفهوم والتراجع عن المكتسبات التي تعرفها قضية المساواة بين الجنسين في المغرب، في ظل دستور متقدم في المجال وهذا تحديدا ما يبرزه تقرير المجلس. -إن هذه الهجمة - التي تذكرنا حدتها بمعركة تعديل مدونة الأسرة- تعتبر ترهيبا فكريا على المدافعين عن حقوق الإنسان عامة وحقوق النساء بشكل أخص من قبل جهات تنصب نفسها كمتحدثة باسم الدين مستغلة إياه سياسيا مع العلم أن هناك مؤسسة دستورية يعهد إليها دور الإفتاء (الفصل 41 من الدستور).

كما ندين هذه المواقف وما يدعمها من حجج بعيدة عن واقع الأسر المغربية في خضم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمغرب، وعن متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتحقيق الكرامة والمواطنة غير المنقوصة للمغربيات كما المغاربة، وندعو جميع الأطراف إلى نقاش مجتمعي هادئ حول منظومة المواريث وذلك استجابة لحاجة مجتمعية وحل وضعيات واقعية، حيث أن المغربيات قد برهن على قدراتهن في كل المجالات، وتقاسمن مسؤولية الأسرة بشكل مشترك مع الرجال، ناهيك عن نسبة الخمس من الأسر التي تتكفل بها حصريا النساء، وعن مساهمتهن في تنمية ثروة الأسرة دون أدنى الضمانات لحقوقهن في حالة وفاة الزوج أو الأب، وعلى العلماء أن يقدموا الاقتراحات والحلول الملائمة لكل الوضعيات والأخذ بعين الاعتبار تنوعها في أفق إقرار العدالة الاجتماعية وما تتطلبه من عدل وإنصاف ومساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن عدم التمييز بين مواطناته ومواطنيه ولا يقلل من القيمة الإنسانية للكل ولا يكبل الكرامة بمكيالين.

> توصيات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة تتقاطع مع مطالب المجتمع المدني والحركات النسائية

والأهم من ذلك على المسؤولين حكومة وبرلمانا، التسريع بأجرأة الالتزامات والإفراج عن القوانين قيد الدراسة وتلك الموضوعة في رفوف اللجن لا سيما المتعلقة بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفل، وإلى الالتزام بتطبيق سياسات عمومية تحترم أسس ومقاربة النوع الاجتماعي عوض التماطل وخلق نقاشات هامشية غرضها الإلهاء والتحريض أمام التعثر غير المبرر والذي تؤكده مختلف الدراسات والتقارير الوطنية والدولية عبر مؤشرات علمية ودقيقة.

■■ ما هي قراءتكم للملاحظات والتوصيات التي تقدمت بها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة بمناسبة بخصوص فحص التقرير الدوري الرابع للمغرب؟

■ انتقدنا خلال تقديم التقرير، تكتم الجهات المسؤولة عن تنوير الرأي العام حول تقديم التقرير الدوري الرابع للمغرب للنظر في مدى تنفيذ الحكومة المغربية لالتزاماتها بخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار انعقاد الدورة السادسة والخمسون للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) من 21 شتنبر 2015 إلى غاية 09 اكتوبر 2015 بقصر الأمم بجنيف.

للأسف التقرير سجل التراجع المهول لنسبة النساء النشطات منذ السنوات الأخيرة فاقل من 25في المائة من النساء ناشطات وهذا شيء مقلق حسب التقرير، فجل عمل النساء بقطاعات هشة كالنسيج والفلاحة في ظل خرق قانون الشغل. وطالب التقرير بوضع برامج لمناهضة البطالة في صفوف النساء خصوصا حاملات الشواهد، وحماية الإفلات من العقاب و حماية القاصرات من الاستغلال الاقتصادي من خلال عمالة الأطفال و توسيع نظام الضمان الاجتماعي ليشمل العاملات المسمات.

وهنا لا يفوتنا الإشادة بالاهتمام البالغ الذي أولته اللجنة الأممية للتقارير الموازية والأخذ بعين الاعتبار لتوصياتها، كما نعبر عن ارتياحنا الكبير للأهمية التي خصت بها حقوق النساء، المتجلية في تضاعف عدد التوصيات التي قدمتها في المجال والتي تجاوزت 15 توصية، بعد أن كان عددها لا يتجاوز ست توصيات سنة 2006.

كما نجدد استياءنا، تجاه التصريحات اللامسؤولة وغير العلمية لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي رئيس الوفد الرسمي لتبرير تعدد الزوجات أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة فحص تقرير المغرب، والتي نعتبرها صدمة مقدمة من طرف المغرب.

إن التحالف وهو يدعو الحكومة المغربية وكافة الفاعلين السياسيين إلى التعبير الصريح عن الإرادة السياسية الحقيقية وترجمتها إلى الالتزام العمومي الفعلي عبر اتخاذ تدابير مستعجلة من اجل النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وضمانها، بما فيها تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وندعو الحكومة إلى التسريع باتخاذ التدابير الضرورية والفعلية من اجل وضع حيز التنفيذ كل توصيات اللجنة وإعداد إستراتيجية متكاملة لتفعيلها تتضمن أهدافا محددة في الزمان ومؤشرات قابلة للقياس تسمح بالتتبع في أفق فحص التقرير الدوري الخامس المبرمج في اكتوبر 2020،الانضمام للبروتوكول الاختياري الخاص بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، النشر على نطاق واسع للملاحظات والتوصيات الختامية، خاصة لدى موظفي، وأعوان الدولة، والسلطات القضائية، والبرلمانات والبرلمانيين؛ وهيئات المحاماة ومنظمات المجتمع المدني؛ ...إلخ. وإشراك منظمات المجتمع المدني في كل مراحل إعداد التقارير الدورية المقبلة، تماشيا مع توصيات اللجان الأممية.

> على المسؤولين حكومة وبرلمانا التسريع بأجرأة الالتزامات والإفراج عن القوانين قيد الدراسة والموضوعة في رفوف اللجن لا سيما المتعلقة بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفل

إن تحالف المنظمات غير الحكومية، إذ يعتبر أن توصيات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، تتقاطع مع مطالب المجتمع المدني، لا سيما الجمعيات العاملة في مجال الدفاع والنهوض بحقوق النساء، *وكذا مع آراء وملاحظات المؤسسات الوطنية في الموضوع، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية السامية للتخطيط، فإنه يعبر عن كون انشغاله بوضع توصيات اللجنة حيز التنفيذ يندرج في إطار قناعته بأهميتها ودورها في تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب في مجال الحقوق الإنسانية للنساء والتي تشكل مدخلا أساسيا وضروريا من أجل تنمية البلد وبناء دولة الحق والمساواة بين الجنسين وضمان المواطنة الكاملة والفعلية للمغربيات كما المغاربة.

■■ ما هي القضايا المطروحة على مسار النهوض بحقوق النساء في المغرب؟

■ لاشك أن اهم قضية مطروحة بخصوص المساواة بين النساء والرجال هي تفعيل الدستور، خاصة الفصل 19، إذ تؤكد الملاحظة العادية أنه منذ 2011لم يتمكن المغرب من الاستجابة لمطلب المساواة على مستوى وضع هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز التي تعرف تماطلا مقلقا. وعلى مستوى السياسات العمومية المراعية والمدمجة لحاجيات النساء وتمكينهن من الخدمات الأساسية، وعلى مستوى إصلاح القوانين التمييزية على رأسها القانون الجنائي ومدونة الأسرة.

أما على مستوى المشاركة السياسية للنساء وكذا في مناصب القرار، فالمتتبع للعمل الحكومي بخصوص النهوض بحقوق النساء وحمايتها، لابد أن يخلص إلى وجود خلل في المقاربات المعتمدة حيث تغييب النظرة الشمولية للإصلاح. إن هذه القضايا كلها تستوجب التسريع بتعديل وملائمة الترسانة القانونية وضمان عدم خرقها ووضع الآليات الدستورية الكفيلة بتتبع احترام ذلك ومنها أساسا هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز وضمان فعاليتها من خلال ضمان استقلاليتها وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية. بالطبع ينبغي مرافقة كل ذلك ببرنامج شامل ومستمر يستهدف الإعلام والمؤسسات التعليمية للعمل على تغيير العقليات والنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين.

النص في شكله الحالي هجين لا يمكن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

ضد المرأة من الصلاحيات والمهام الكاملة التي خولها لها الفصلان 19و 164من دستور 2011، مع أن السلطة التنفيذية تتوفر على المادة الضرورية الكاملة لتنزيل هذه الهيئة في أحسن الظروف.

وندعو المؤسسة التشريعية إلى مراجعة مشروع القانون، هذا وفقا للمتطلبات الدستورية والمبادئ الدولية والوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكذا الأخذ بعين الاعتبار مقترحات مختلف مكونات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، والأحزاب السياسية، ونأمل في أن تلقى دعوتها هذه صدى لدى الحكومة والهيئات الحزبية.

فهذا المشروع لا يوفر تعريفات دقيقة لمبادئه الأساسية،لا سيما فيما يتعلق بمفاهيم التمييز والمناصفة والمساواة ،إذ أن النص لا يتناول التمييز على أساس الجنس إلا في الفقرة السابعة من المادة الثانية" وهو ما يفسح المجال" للاعتقاد بأن هذه الهيئة ذات أهداف متعددة ولا تعني على وجه الخصوص التمييز على أساس الجنس والمساواة بين الرجل والمرأة طبقا للفصل 19 من الدستور.

ويظل التحدي، هو جعل الهيئة مؤسسة مستقلة تتمتع ببنية تنظيمية، وخبرة وموارد بشرية ومالية تمكنها من تأدية الدور المنوط بها في مجال محاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة

■■ في إطار متابعتكم لهذا المسار ولأوضاع النساء، ما الذي تحقق وما الذي مازال ينتظر؟

■ بداية لا يمكننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وفي تحالف ربيع الكرامة إلا أن نشيد بالمكتسبات التي تحققت خلال العشرية الأخيرة، والتي كان للجمعيات النسائية دور كبير في تحقيقها، منذ المطالبة بإصلاح قانون الأحوال الشخصية وباقي القوانين، مثل قانون الجنسية وقانون الشغل والمسطرة الجنائية وصولا إلى دسترة المساواة، كما أنه خلال هذه العشرية الأخيرة عرفت مشاركة النساء في تدبير الشأن العمومي تطورا سواء بالنسبة للبرلمان أو الجماعات المحلية إذ استطاعت 67سيدة الوصول إلى قبة البرلمان من بين 395أي 17 %اما بالنسبة للجماعات المحلية، فقد انتقل المغرب من 0,55 % إلى أكثر من 12% خلال 2009وهو مؤشر قوي على التطور الذي عرفته مشاركة النساء في تدبير الشأن العام.

صحيح أن نتائج الاستحقاقات الأخيرة، جاءت دون الانتظارات ودون المسار الطبيعي للتطور الذي من المفروض أن يبنى على تحقيق تقدم وليس على التراجع، وهو ما يفرض على الجميع الكثير من الحذر بخصوص التدابير الإيجابية وكيفية تفعيلها بشكل تجزئي يغيب المقاربة الشمولية ويفرز العديد من الاختلالات في التطبيق حيث يتم على سبيل المثال النص على هذه التدابير، في مستوى دون الآخر، وتناسي انعكاسات ذلك على باقي المستويات، وهذا ما عشناه بالضبط في انتخابات مجلس المستشارين.

ما ننتظره وما ينتظره المغرب لتحقيق نمو أفضل هو الحد من الفقر والهشاشة، فكل المؤشرات تؤكد أن

> الحكومة في المشاريع المقدمة تغيب الحس التراكمي المبني على ما تم تحقيقه ورغبة في الرجوع إلى سنوات مضت ومحاولة التراجع عن مجموع المكتسبات

النساء هن الأكثر تعرضا للفقر بسبب غياب الضمانات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، فولوج النساء إلى الموارد محدود، - يكفي أن نشير إلى التراجع الذي يعرفه ولوج النساء إلى سوق العمل ?الحد من الفرق بين المجال الحضري والمجال القروي وأثر ذلك على الفتيات والنساء، مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي ووضع آليات الوقاية والتكفل والحماية للنساء، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كل السياسات العمومية والبرامج التنموية للأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء والعمل على تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. إنه باختصار شديد ضمان الكرامة والمساواة والمواطنة الفعلية لكل المغربيات والمغاربة.

■■ كيف تقيمون تعامل الحكومة مع قضايا النساء؟

■ نعتقد في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وكذا في تحالف ربيع الكرامة أن الحكومة الحالية تعرف تعثرا في تعزيز مسار المساواة، بل إن عددا من التصريحات والخرجات تفصح عن تراجع في تمثل قيمة المساواة كما هي متعارف عليها كونيا، فلحد الآن لم نستطع أن نسن قانونا لحماية النساء من العنف، رغم أن المغرب وضع استراتيجية للقضاء على العنف منذ سنة 2000، بل أجهضت كل البرامج التي وضعت لذلك الغرض، خاصة برنامج تمكين الذي تمحور حول مناهضة العنف من خلال تمكين النساء والفتيات، هذا من ناحية من ناحية ثانية لم تتمكن الحكومة الحالية من إحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بل اكتفت بتقديم مشروع بعيد كل البعد عن الشروط الضرورية للهيئات، ولم تتمكن وضع حيز التنفيذ سياسات عمومية مندمجة في مجال المساواة تتوفر على الوسائل والموارد واليات التتبع والتقييم من خلال ميزانيات مناسبة؛ صحيح أننا نتوفر على خطة وطنية للمساواة إلا أن تقييمها خلص إلى الوقوف عند تغيير الاسم، وعدم إشراك الجمعيات في إعداد الخطة بشكل يخالف مقتضيات الدستور خاصة الفصل -12 التأخر في تنفيذ الجدولة الزمنية الواردة بالوثيقة المرجعية حيث أن العديد من الإجراءات تم تسطيرها في سنة 2012لم يتم تنفيذها.

ما نلاحظه كذلك هو أنه تم تسجيل تأخر كبير في إخراج كل مشاريع القوانين وأساسا منها المرتبطة بالحقوق الإنسانية للنساء لحيز الوجود خلال أزيد من اربع سنوات الماضية ومحاولة لإخراج الكل في اللحظات الأخيرة من عمر الحكومة، وفي أوقات يتم اختيارها لتمرير بعض المشاريع في أوقات غير مناسبة وبالتالي تكديسها أمام البرلمان، وأعطي هنا، على سبيل المثال لا الحصر، مشروع القانون المتعلق بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل الذي تمت المصادقة عليه عشية عيد الأضحى، في غياب تام ليس فقط المقاربة التشاركية بل أيضا للحق في الحصول على المعلومة، إذ إلى يومنا هذا لا نعلم ماذا بثنايا هذا النص.

نسجل أيضا لدى الحكومة في المشاريع المقدمة تغييب الحس التراكمي المبني على ما تم تحقيقه ورغبة في الرجوع إلى سنوات مضت ومحاولة التراجع عن مجموع المكتسبات، وأفضل دليل على ذلك مسودة مشروع القانون الجنائي المطروحة حاليا والتي تشكل تراجعا عاما بل خرقا للدستور.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

الأسبوع

5148/8

سعيدة الادريسي منسقة شبكة أناروز ضحايا العنف وعضو الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

تشكيلة هيئة المناصفة لا تتماشى وعزم المغرب على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما

مدونة الأسرة تحتاج إلى إعادة نظر شاملة تحكمها وتؤطرها مبادئ حقوق الإنسان

حذرت سعيدة الادريسي، من خطورة وعواقب عدم المراجعة الشاملة لمشروع "هيئة المناصفة" وفق الملاحظات التي قدمتها ودعت اللجنة الوزارية المعينة إلى مراجعته بما يضمن تحقيق الهدف من إصداره ويستحضر روح ومنطوق الدستور والآراء والمقترحات المعبر عنها من طرف جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية ومراعاة التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة.واعتبرت، أن إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في شكل "سلطة" تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الحماية والرصد والتتبع والاقتراح والنهوض بحقوق النساء، متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تُمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وحده كفيل بأن تضطلع بأدوارها الدستورية، فإما أن تكون فعلية وفعالة ... أو لا تكون.وثمنت الادريسي، دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصياته من خلال التقرير الذي قدمه يوم 20أكتوبر 2015بضرورة تعديل مدونة الأسرة التي أبانت عن ظهور تطبيقات سلبية عديدة لبعض مقتضياتها، وبروز ثغرات وتأويلات تفرغها من جوانبها الإيجابية التي تم التنويه لها.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

■■ أعلن صاحب الجلالة خلال افتتاح البرلمان في اكتوبر 2015 عن إخراج مشاريع القوانين و من بينها هيئة المناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز.. ماذا تنتظر المرأة من هذه الهيئة؟

■ مشروع هيئة المناصفة و محاربة كل أشكال التمييز هو مطلب نسائي منذ وقت طويل، لكن لا يستجيب لمطالب الحركة النسائية و لم يعتمد على أي مطلب من مذكرات الجمعيات النسائية.

اطلعنا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ونعتبر أن هذا المشروع قد جاء مخالفا لانتظارات المجتمع المدني.

ففي الوقت الذي كان فيه الرأي العام الوطني ينتظر قانونا يراعي المكتسبات التي راكمها المغرب، ويرسخ بشكل أعمق مقتضيات دستور 2011 ذات الصلة بالموضوع، ويتماشى مع المذكرة التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الخصوص، والمستندة على مختلف التجارب والمعايير الدولية، ومقترحات القوانين المودعة أمام كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب، والاقتراحات التي تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني، والتي تُشكل في مجملها ارضية قابلة للنقاش، فإنه تم تجاهل كل تلك المجهودات، لصالح "هيئة" تم إفراغها من أي محتوى يجعل منها هيئة حقيقية.

إن هذا المشروع قد جاء مخيبا للآمال ونحن على أبواب اليوم العالمي للمرأة المتزامن هذه السنة مع 20 سنة بعد مؤتمر بيجين، بالنظر للاعتبارات الآتية:

1.الطبيعة العامة للهيئة التي يُراد إحداثها: لا تتماشى وروح الدستور الذي جمع في الفصل 19الوحده كل ما يتعلق بالمساواة والمناصفة، والتنصيص على المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، والاستناد إلى المواثيق الدولية، إضافة لما ورد في التصدير من تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما أنها لا تتماشى وعزم المغرب على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء من جهة، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، وأساسا منها حظر التمييز بسبب الجنس في المرتبة الأولى.

2 الصلاحيات التي يسندها المشروع الحكومي للهيئة: لا تتعدى صلاحيات "إبداء الرأي" و"تقديم المقترحات" و"التوصيات" و"التشجيع" و"التكوين" و"التحسيس" و"القيام بالدراسات والأبحاث"، مما يجعل منها هيئة فاقدة لأية وسائل عمل تجعل منها هيئة في شكل "سلطة" تتمتع بصلاحيات حمائية متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تُمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

إن هذا المشروع قد تجاهل كون الفصل 164من الدستور المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جاء تحت عنوان "هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها"، مما يستلزم معه ذلك من إسناد صلاحية السهر على "احترام الحقوق

> الصلاحيات التي يسندها المشروع الحكومي لهيئة المناصفة لا تتعدى صلاحيات "إبداء الرأي" و"تقديم المقترحات" و"القيام بالدراسات والأبحاث"، مما يجعل منها هيئة فاقدة لأية وسائل عمل

والحريات" المنصوص عليها في الفصل 19مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتنصيص بشكل صريح على كون الهيئة ذات ولاية خاصة بقضايا المناصفة ومكافحة أشكال التمييز المبنية على أساس الجنس، تفاديا لتداخل الصلاحيات.

3.تأليف الهيئة: تجاهل مشروع القانون المساهمة التي يُمكن أن يقوم بها الخبراء والمختصون في قضايا المساواة والمناصفة، والتركيز بدلا من ذلك على تمثيلية فئات من قبيل ممثلي الإدارات، والنواب، والقضاة، وأعضاء المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بل الملاحظ هو أنه حتى بخصوص فئة جمعيات المجتمع المدني، فإن صلاحية التعيين اسندت لرئيس الحكومة... وهكذا، يبدو التوجه إلى المس باستقلالية وحياد الهيئة من خلال تعيينات رئيس الحكومة التي ستبلغ ثُلث الأعضاء.

4.أجهزة الهيئة: جرّد مشروع القانون الهيئة من أية هيئة استشارية موسعة، أو آليات جهوية أو محلية يُمكن أن تعمل في شكل لجان تعتمد سياسة القرب، خاصة وان المغرب يُراهن حاليا على الجهوية التي يريدها الدستور متقدمة. مما سيجعل الهيئة مركزة في "مجلس" و"مرصد" لا صلاحيات حقيقية لديهما.

بناء على ما سبق، فإننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، نعتبر أن مشروع القانون 79.14المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يُشكل تراجعا تاما عن المشروع الذي تقدمت به اللجنة العلمية التي تم تعيينها من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. لذا، وعزما منا على المساهمة في تطوير مشروع القانون بما يضمن تحقيق الهدف من إصداره فإننا، نعلن عن رفضنا المطلق لهذا المشروع، الذي لم يُترجم مقتضيات الدستور، ولم يراع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة، وندعو الحكومة إلى مراجعة هذا المشروع وتوفير شروط تدقيقه وتحقيق انسجامه مع المقتضيات الدستورية ومع الآراء والمقترحات المعبر عنها من طرف جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والتي سارت في اتجاهها العديد من مقترحات الأحزاب.

■■ دعا المجلس الوطني لحقوق الانسان في توصياته من خلال التقرير الذي قدمه يوم 20 اكتوبر 2015بضرورة تعديل مدونة الأسرة؟ ما هو موقفكم من ذلك؟

■ فعلا.. لقد أبان تطبيق مدونة الأسرة، بعد مرور إحدى 11سنة على صدورها، عن ظهور تطبيقات سلبية عديدة لبعض مقتضياتها، وبروز ثغرات وتأويلات تفرغها من جوانبها الإيجابية التي نوهنا بها في حينه في شبكة أنارو، ونبهنا بالموازاة مع ذلك، إلى كل ما يعترض مجموعة من الإشكاليات التي أثرت بشكل أو باخر على روح وفحوى المدونة.

وقد تبين من خلال هذه السنوات السابقة، أن مدونة الأسرة تحتاج إلى إعادة نظر شاملة، تحكمها وتؤطرها مبادئ حقوق الإنسان، التي اعتبر الدستور أنها ذات طابع كوني وأنها غير قابلة للتجزيء خاصة وأن مستجدات كثيرة طرأت على الحياة السياسية والاجتماعية المغربية بعد إقرار هذا الدستور.

لذا، نعتبر أن المدونة، ينبغي أن تحكمها نظرة شمولية، تستلهم من روح المستجدات التي جاءت بها

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المدونة نفسها من جهة، ومن مقتضيات الدستور من جهة أخرى فالمدونة تحتاج إلى الانسجام بين مختلف مكوناتها لتحكمها نفس المبادئ، ولسد الثغرات التي أبان عنها تطبيقها، من قبيل استغلال دعوى ثبوت الزوجية لأغراض غير المقصودة منها، بحيث أصبحت وسيلة للوصول إلى التعدد رغم أنه محكوم بشروط وسطرة محددة(المادة 40وما يليها)، وتزويج القاصرات خارج النظام المحدد له (المادتان 20 و21، واستمرارية ظاهرة الزواج غير الموثق، وظهور حالات الزواج القسري، وضياع حقوق النساء وحقوق أطفالهن، ووجود أبناء غير مسجلين بالحالة المدنية... ارتفاع نسبة تزويج القاصرات : بالمادتين 20و21 من المدونة واللتين تعطيان الصلاحية للقاضي بتزويج القاصرات، بحيث تنص المادة 20 على التالي " لقاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه في المادة 19اعلاه ". وهاتين المادتين تسمحان للقضاة بالتحايل على المادة 19فيجيزون زواج القاصرات بعلل تضرب القانون في عمقه وقد أكد وزير العدل والحريات، أثناء الندوة الصحفية التي عقدها يوم 6 مارس 5102، عن ارتفاع زواج القاصرات في المغرب من سنة إلى أخرى، حيث " ارتفع من 18ألفا و 341زواجا خلال سنة 2004إلى 35ألفا و 152 زواجا خلال سنة 2013.

-استغلال المادة 16من مدونة الأسرة لإبرام التعدد وتزويج القاصرات.

- طلبات النفقة تعرف عدة مشاكل في التبليغ وصعوبات تتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها، الشيء الذي يجعل الآلاف من ملفات النفقة تتراكم وبدون جدوى في رفوف المحاكم.

- ملفات إثبات النسب واعتمادها لوسائل إثبات مجحفة.

- تشهد سطرة الاستفادة من صندوق التكافل العائلي تعقيدات إجرائية تحول دون تمكين النساء من حقهن في الاستفادة، ومعيقات تتعلق بغياب ثقافة التواصل الإيجابي مع النساء المترددات على المحاكم للاطلاع على ملفاتهن ومواكبة مالتها وإجراءاتها.

- عدم تفعيل مبدأ المجانية في شموليته، خصوصا تلك المتعلقة بالمصاريف القضائية عن مساطر النفقة والطلاق، لذا أصبح إصلاح مدونة الأسرة مطلبا راهنيا يتعين فتح ورش النقاش حوله باعتماد المقاربة التشاركية تأخذ بعين الإعتبار ما تم رصده من إشكالات ومعيقات خلال 11 سنة من تطبيق هذا القانون ونستلهم بالمقابل ما راكمته الحركة النسائية والتقدمية من نضالات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وندعو إلى فتح نقاش عمومي جديد، يستحضر كل المستجدات التي طرأت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة أمام تنامي دور النساء في مختلف أوجه العمل التنموي.

ونعتبر أن الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها الإصلاح الشمولي للمدونة، ينبغي أن تحكمه المبادئ الموجهة التالية:

أولا- مبدأ المساواة:

إن هذا المبدأ، سيسمح بدون أدنى شك، في رفع الحيف عن النساء، والذي يلحقهن من جراء التعسفات والمعاملات القاسية والعنيفة والمهنية لإنسانيتها. إن المساواة ستسمح ببناء أسرة سليمة، قائمة على التعاون الإيجابي بين كل مكوناتها بشكل يحافظ فيه الرجال والنساء معا على كرامتهم، وضمان مستقبل واضح للأبناء والبنات دون أي تخوف من ضياع المستقبل، وسيساهم كل ذلك في استقرار المجتمع من خلال سيادة مبادئ أخرى مرتكزة على التفاهم والتضامن والتعاون، والانصراف إلى العمل التنموي الشامل الذي يعود بالخير على الجميع.

ثانيا- مبدأ المناصفة:

أمام التزايد المطرد لمساهمة النساء في خلق الثروة المادية داخل المجتمع، وارتفاع حالات الأسر التي تعيلها النساء ومساهمات الزوجات في مصاريف تدبير شؤون الزوجية، أصبح من اللازم إعادة النظر في مسألة ممتلكات الزوجية، والتي ينبغي أن يسودها مبدأ المناصفة عند اقتسامها في الحالات التي تدعو إلى الانفصال.

إن هذا المبدأ، سيدفع إلى سيادة الاطمئنان داخل الأسرة المغربية، وعدم ضياع حقوق الزوجات والأطفال. وهو ما سيعود بالخير على المجتمع برمته.

وأخيرا، فإن شبكة أنارو، تعبر عن استعدادها الكامل للمساهمة في النقاش العمومي، وتقديم المقترحات اللازمة لصياغة مدونة عصرية جديدة. ومن اقتراحاتنا، حذف المقتضيات المتعلقة بالتعدد أي المواد من 40إلى 46من المدونة ووضع آليات قانونية تساهم في التفعيل الجيد للحقوق والواجبات المترتبة عن العلاقة الزوجية بالشكل الذي يخدم مصلحة الأسرة كافة ويضمن توازنها واستقرارها، إلغاء المادتين 20و 21من مدونة الأسرة، تعديل المادة 19بما يمنع كلية الزواج دون سن 18سنة تجريم زواج القاصرات بنص قانوني يعاقب كل من تورط في تزويج قاصر، مراجعة المادة 97و 49 من مدونة الأسرة بالشكل الذي يكرس لنظام قانوني عادل ومنصف، اعتماد الخبرة الطبية كوسيلة حاسمة في قضايا اثبات النسب، وذلك بعدم التفرقة بين البنوة البيولوجية والبنوة الشرعية تماشيا مع اتفاقية حقوق الطفل، تكريس مبدأ مجانية في قضايا النفقة والتطليق، مراجعة نظام صندوق التكافل سواء من ناحية المساطر أو الفئة المستهدفة.

■■ تجسد قضية النساء السلاليات إحدى قضايا الظلم الاجتماعي للنساء المغربيات، هل استطاعت المرأة السلالية أن تزيح رهان رفع هذا الظلم؟

■ لا يمكننا الحسم في كون الظلم الاجتماعي رفع عن النساء السلاليات اللواتي يعدن جزء لا يتجزأ من المرأة المغربية، لكن أصبح الجميع يتحدث عن قضية النساء السلاليات، و عن التمييز الذي طالهن في وسائل الإعلام و في المنتديات الدولية و في الأمم المتحدة حتى أصبح لها إشعاعا دوليا، في الوقت الذي كانت تعاني في صمت بسبب الحيف و تواجه بالأعراف.

بفضل النساء السلاليات و تمسكهن بحقهن، استطاع الجميع أن يعلم بوجود نساء محرومات من حق الانتفاع من أرضهن في مقابل انتفاع الرجال بلا منازع، ووصلت قضيتها إلى مكاتب السياسيين و إلى قبة البرلمان.

الظلم منذ بداية المعركة إلى اليوم لم يرفع كليا و انما رفع تدريجيا عندما بدأن يستفدن من عائدات أراضي الجموع من خلال دوريات، رغم انها لا تملك تلك الصيغة و القوة القانونية، هي دورية إدارية بين الوزارة الوصية و السلطات المحلية، رغم ضعفها القانوني إلا أنها أعطت أكلها عندما رفضت وزارة الداخلية لوائح لا تضم الرجال و النساء في الوقت الذي كانت تقبل فيها الرجال فقط النساء السلاليات أصبحن واعيات و يتابعن عمليات التوزيع، أصبحن يطرقن باب القياد، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط دون خوف و هذا مكسب كبير بالنسبة للمرأة السلالية، لأن معظمهن أميات يجهلن بالحقوق. إلى جانب مشاركتهن في الحوار الوطني حول أراضي الجموع، و في الورشات من تقديم أرائهم حول ملفهن المطلبي.

> مدونة الأسرة ينبغي أن تحكمها نظرة شمولية تستلهم من روح المستجدات التي جاءت بها المدونة نفسها من جهة، ومن مقتضيات الدستور من جهة

الآن لا يمكن لأي كان أن يقول ان المرأة السلالية لازالت مظلومة لانه لا يمكننا لنا ان نعود إلى الوراء بعد اجتيازنا لكل هذه المحطات النضالية منذ سنة 2007إلى اليوم، المرأة السلالية أصبحت واعية أن نضالها اليوم ليس من أجل رفع التمييز والإقصاء لأنها تجاوزت هي تطالب بقانون يحميها.

■■ هل قضية المرأة السلالية تنحصر في مسألة الحق في الأرض أم تتجاوزها لمناحي أخرى تشتمل على إجحاف بحقوقها؟

■ لا نعتبرها كذلك، لأن عندما نتحدث عن الحقوق الاقتصادية فمباشرة نتحدث عن الحقوق الاجتماعية، وعندما أطالب بحقي في الأرض تعني مشاركتي في الاقتصاد من خلال أن أكون مستقلة وأن أساهم في تنمية المغرب وبالتالي أكون مواطنة فاعلة، فالمرأة السلالية تجاوزت مطلب الأرض إلى حقوق أكبر من ذلك من خلال تشبثها بمبدأ المناصفة ورفع التمييز ضدها كما يضمنها دستور المملكة و المواثيق الدولية.

■■ ما هو دور فعاليات المجتمع المدني في التعريف بقضية المرأة السلالية و الدفاع عن حقوقها؟

■ بفضل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب،عرفت قضية النساء السلاليات طريقها إلى الحل في انتظار قانون شامل، الجمعية في كل محطاتها منذ سنة 2007إلى اليوم طالبت بمحاربة كل أشكال التمييز ضد النساء السلاليات، وتمكينهن من حقوقهن كاملة في الأراضي السلالية.

ونددت الجمعية ب الحيف الذي مس المرأة السلالية، وبالفوضى التي تطبع التعاطي مع هذه الإشكالية الذي يجري التعامل معها بمقاييس مختلفة في جهات متعددة من المغرب. واعتبرت الجمعية أن الفراغ القانوني الحاصل والاعتماد على العرف وحده في تناول هذا الملف، من شأنه أن يجعل هذا الرصيد العقاري محل مزايدات ومصالح شخصية ضيقة لا تراعي مصالح ذوي الحقوق الأصليين، ومن بينهم النساء السلاليات.

الجمعية ستواصل العمل على المستويين الميداني والقانوني، إلى حين إيجاد الصيغ القانونية، التي ستمكن هؤلاء النساء من حقهن في الأراضي السلالية. دور الجمعية لامسته النساء السلاليات، لأنه قبل ذلك طرقت أبواب متعددة دون تقديم المساعدة لهن.

بالفعل المجتمع المدني قدم المساعدة من خلال توعية النساء السلاليات بمطالبهن و حقوقهن التي لا يجب التنازل عنها لأي سبب كان، باعتبارهن صاحبات حقوق.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

صلاح الوديع يوجه رسالة مثيرة لنساء "البيجيدي"

في سياق السجال الحاصل على إثر التقرير الذي أصدره "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، والذي يتضمن توصية تنص على ضرورة إقرار المساواة بين الجنسين، كتب الشاعر صلاح الوديع رسالة مثيرة موجهة لنساء حزب "العدالة والتنمية"

وهذا نص الرسالة كاملا:

إلى الصديقات الفاضلات من نساء العدالة والتنمية،

تحية طيبة وبعد،

استمعت واشتغلت مع العديدات منكن في مجالات مختلفة واحتفظت معكن بلا استثناء بعلاقات احترام وتقدير، وأجدني اليوم وبنفس الروح أتوجه إليكن وبينكن السيدة سميرة بوحمدان، التي وجدتُ في اجتهادها بصدد موضوع الإرث المثار مؤخرا شجاعة أدبية تحسب لها، راغبا في المزيد من الإنصات المتبادل في هذا الموضوع الحساس، لعله يعيننا على تلمس سبيل الحقيقة أو جزء منها.

لقد فتح السجال في موضوع الإرث إذن، ولكم يسرني أن أخاطبكن والقناعة لا تفارقني بوجود الضمائر الحية في كل مكان وزمان بلا استثناء، وها قد بدأنا نسمع براهين وحجج البعض مما هو مبك وما هو مضحك في موضوع الإرث.

وها نحن نراهم وهم ينبرون لبخبرونا أن المجتمع المغربي الممسكن محافظ يجب نفادي إصابته بالصدمة.

ورأينا منهم من يستكثر على مجلس حقوق الإنسان الخوض في الموضوع باعتباره ليس من مهامه ولا من مسؤوليته، ومن يعتبر هؤلاء المغاربة أعضاء المجلس الذين يشاركونه المواطنة، مجرد "كراكيز" مع أن ليس له عليهم ماخذ إلا أنهم يخالفونه في الاجتهاد والرأي. فشكرا لك يا رب أنك لم تمكن للداعشية موطئ قدم وإلا لكان هؤلاء قد تم صلبهم على الجدران...

ورأينا من يتأوه استهجانا واحتقارا لكون رئيس المجلس إياه قد شرب حليب السباع فتمطى وتجبر وسد منافذ الأقطار (كما تقول الأزلية) وكان حريا به أن يكتفي بحليب الأرانب أو الفئران كما فعل الكثيرون ممن كانوا يبدبجون رسائل الانبطاح والإذعان الطوعي حتى أصبحوا مدافعين عن إمارة المؤمنين رغم أنفها، يتقافزون للدفاع عنها رياءً لا اقتناعا باعتبارها الوصية على الموضوع ادخل لأحد به غيرها.

وها إن بعضهم يصرح منتفخا أن الأمر قد حسم منذ زمان وإلى أبد الآبدين بعد أن أشبع بحثا وتقليبا وطويت صفحته، كأن أصحاب هذا الفريق قد تلقوا إشارة من العلياء تأمرهم أن ينحروا دفاعا عن الله وما يدافعون إلا عن أنفسهم ومصالحهم.

وكم نجد بين الصائحين من يستمرئ احتساء كؤوس النبيذ بلا تردد أو يجد في لحم خنزير ما يغري بالتذذ، أو التمتع بعسيلة حبيبة مما لا يصرح به من تعدد، أو الرضوع للفوائد البنكية بلا احتقان وجه ولا تشدد (وهذه بالمناسبة حريات فردية لا أجادلهم في حقهم في ممارستها) وما أن تحدثه عن الإرث حتى يصبح مصلحا دينيا جهيذا لا يشق له غبار، حريصا على النص بالنقطة والفاصلة، النص الذي لا اجتهاد بعده، يا للسخرية المرة...

لو كان الأمر يتعلق فقط بالسياسيين المرتبطين بمواعيد انتخابية لفهمنا لُقمتهُ ودورانهم في الكلام، ولكنك تجد بينهم الصحفي وحامل القلم وناظم الشعر وغيره، تجد بينهم من يسبقه لسانه في كل شيء ما عدا حين يتعلق الأمر بحقوق النساء، إذ هي الوحيدة على ما يبدو المحكومة بنصوص قطعية.. لا أناقش هذا الفقهاء المتراصين على النصوص الدينية باعتبارها ملكهم الخاص لا يسبقهم أحد إليها، كأنما وصلهم الخبر توا بكونهم أوصياء على تفكيرنا وعقولنا أمام الله

أناقش من يدعي أن له نصيبا في الحداثة والاجتهاد واعتماد روح العصر.

كيف لا نقبلون إعادة النظر في قواعد توزيع الإرث طبقا للتطورات الاجتماعية المتلاحقة ونقبلون مع ذلك أن تحمل المرأة الأثقال من أجل الرجال والأطفال في الجبال والبوادي وصور ذلك بيننا أكثر من أن نعد ونحصي؟

ونقبلون أن تشتغل الطفلات الصغيرات بيننا في شروط تذكر بالعبودية والسخرة؟

ونقبلون أن نرى النساء يستيقظن فجرا للعمل في المعامل والضيعات والمنازل والعمارات ويسابقن الرجال فيسبقنهم إلى حافلات الخامسة صباحا بضمير يقظ وعزيمة مذهلة؟

ونقبلون أن تضيف النساء عمل الشارع إلى أعباء التربية والطبخ والكنس والتحسين دون أن يرف لكم جفن؟ ولو فتحتم عيونكم بأمانة لوجدتم المقاهي ممتلئة في أربع أخماسها بالرجال دون النساء؟

كيف نتفهم أن يفضل الرجال التزوج من النساء بشرط أن يتوفرن على عمل ودخل؛ بل إن "رجولة"؟ بعضهم تذهب بدون حياء إلى حد اشتراط وضع المرتب رهن إشارة الزوج اشتراط!

كيف تتعاملون مع أبناء الهالكين الذين لا يخلفون ذكورا، فتصبح بناتهم وأراملهم مشردات أمام أعين أعمام شرهين لا يعرفون من روح ؟الإسلام ؟إلا الإرث ولا شيء غير الإرث!

ولماذا تقبلون النساء معكم مسؤولات ووزيرات ونائبات وموظفات ومحاميات ومسئولات في مقاولات وأستاذات وحتى إذا ما تذرعتم بالمسؤوليات الاجتماعية التي على الرجال تجاه الأسر، وهي حقيقية ويمكن أن يعاد فيها النظر، أفلا تعتبرون تربية الأبناء والرعاية وتحضير الأكل وغسل الأواني وكي الملابس والتجفاف (هذا الاجتهاد مني) عملا يستحق أن يُحسب قيمة مضافة عند وضع المحاسبة الوطنية نهاية كل سنة؟

كفى صمتا، وكفى اعتبارا للرجولة كونها امتيازات تتحقق لمجرد التوفر على فيزيولوجيات ونواتئ الذكورة، فشتان بين الذكورة والرجولة...

هاهي النساء في عالم اليوم تطأطأ لهن فيه الجباه: رئيسات دول ورئيسات حكومات ووزيرات وأديبات وعالمات ورياضيات يتحكمن في سباسات تحكمكم، وتحنون رؤوسكم لها بلا تردد وهن الأمرات، وحين يتعلق الأمر بالضعيفات من مواطناتكم تستأسدون وتثيرون وتتصنعون الإخلاص للدين وما تخلصون إلا لأنانياتكم ومصالحكم، وتتذرعون بالنصوص وما إليها ولا تنالرون للمهانة والحكرة التي ترتسم على محياهن وحين يتزوجن قبل الأوان وهن طفلات ويولدهن الأزواج الآباء والبنات ويتخلون عنهن، رعاديد، ويتركونهن للضياع والتشرد، برق لهم قلمكم الهش فتطلقون صناديق القضا من مع المطلقات والأرامل، لتظهروا في صورة الرحماء باسم الدين، وتذرفون دموع التماسيح.. تبا للرجولة المدعاة.

ها نحن وجها لوجه أمام تناقضات وجبن وتردد العديد من سياسيينا وفقهائنا وصحفيينا وكتبتنا. فهل يمكن بهذه المبررات وأمام هذه الوقائع الفاقعة وهذا الظلم أن نخلد إلى الصمت الذي سرعان ما يتحول إلى تواطؤ.

لا مناص من النقاش في الموضوع اليوم، ولهذا أتوجه إليكن. لا يمكن لأحد كائنا من كان أن يقيم علينا الحجر فلا نقترب مما ينظم حياتنا، أسيادا وسيدات لأنفسنا أولا وقبل كل شيء. قد يقول قائل: ولماذا لا تبدأ بنفسك يا سيدي؛ وأقول جوابا عليه: هذا أمر محسوم بين أفراد أسرتنا الكبيرة والصغيرة منذ سنوات، فلا يملك أحد الرجال فينا أكثر من نصيب النساء، وهو التزام بادر به الذكور، علما بأننا نعلم أنهن ربما يقفننا تضحية وبذلا وعطاء، وربما لو حكمنا العدل كاملا لما طالبنا بأكثر من نصف نصيب الإناث...

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

97 توصية للنهوض بالمساواة والمناصفة بين الجنسين ورفع تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015 بمقره بالرباط تقريرا حول وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور، وذلك خلال ندوة تراسها إدريس البزمي، رئيس المجلس، بحضور ربيعة الناصري، عضو المجلس، التي أشرفت على إعداد هذا التقرير الذي يعتبر بمثابة حصيلة تحليلية ثاني عشر سنوات من إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات على تبني الدستور الجديد (2011) وعشرين سنة بعد تبلي المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995).

ورصد هذا التقرير 97 توصية، يقوم على تحليل مجموعة منها ومن بينها أشكال التمييز التي تعاني منها المرأة في المجالات القانونية والصحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية مع تسليط الضوء على السياسات العمومية وآثارها السلبية على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

المساواة والمناصفة في المنظومة القانونية الوطنية

وقد سجل التقرير، على مستوى العمل التشريعي ما بعد دستور 2011، ثلاث ملاحظات رئيسية تتعلق بالتأخر في إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، اعتبار المجلس الدستوري ان الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 13.066 المتعلق بالمحكمة الدستورية التي تنص على أنه يراعى ضمان تمثيلية النساء في تعيين وانتخاب أعضاء هذه المحكمة مخالفة للدستور، عدم تضمن القانون التنظيمي رقم 02.12 لسنة (2012 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا لأي مقتضى خاص بإرساء المناصفة.

كما يفيد التقرير ضمن نفس المحور، تضاعف نسبة الزواج دون السن القانونية خلال عقد من الزمن، حيث انتقلت من 7 في المائة سنة 2004 إلى ما يقارب 12 في المائة سنة 2013. مضيفا أن نسبة الفتيات تمثل 99.4 في المائة من مجموع هذا النوع من الزيجات في ظل غياب تشريع خاص بهم العنف المنزلي وعدم التمييز والإغتصاب الزوجي وصمت المشرع عن بعض أشكال العنف.

ومن جهة أخرى، نبه التقرير إلى صعوبة ولوج المرأة لمرفق العدالة رغم توفر مجموعة من الآليات التي تساعدها على ذلك كما يقدم مجموعة من أشكال التمييز التي تطال النساء خاصة في ما يتعلق بحق الولاية على الأطفال القاصرين، إلخ.

التقرير يشير كذلك ظاهرة الانتشار القوي للعنف (62,8 بالمائة) في حق 6,2 مليون امرأة، ويؤكد أن جزء كبيرا منها يرتبط بنوع من القبول الاجتماعي للعنف القائم على النوع والإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف.

وفي هذا الإطار، أوصى المجلس في تقريره بتسريع إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز وتخويلها اختصاصات الحماية والوقاية والنهوض بالمساواة والمناصفة بين الجنسين والتسريع بإخراج المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه وفي العلاقة مع الأطفال وكذا في مجال الإرث، اعتماد خطة تدابير محددة تتوخى توعية وتحسيس وتكوين جميع المتدخلين في قطاع العدالة وتحميلهم المسؤولية، منح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي وفق نفس الشروط المنصوص عليها في ما يتعلق بالزوجات الأجنبيات، سن قانون خاص لمناهضة جميع أشكال العنف في حق النساء، وفقا للمعايير الدولية.

المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وسلط التقرير، في محوره الثاني الضوء على الفوارق التي تعيشها المرأة في مجال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تستفدن بدرجة أقل من الرجال من جهود الدولة في عدة مجالات منها التربية/التكوين والصحة والتشغيل والوصول إلى الموارد واتخاذ القرار، وهو ما يضع رهانات المساواة والإنصاف بين الجنسين في قلب تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمغرب.

وفي هذا الإطار، أوصى التقرير بإعطاء الأولوية للإصلاحات الكفيلة بتعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد وتشجيع الاستثمارات والرفع من النمو من أجل تيسير ولوج النساء لمناصب شغل في قطاعات مجددة، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العاملات من خلال تطوير أنظمة للحماية الاجتماعية غير ممركزة وقائمة على أساس جماعي، حظر عمل الفتيات بالبيوت قبل سن 18 عاما، مناهضة كافة أشكال التمييز ضد النساء العاملات، والنهوض بالمشاركة على أساس المناصفة في كل المستويات والنص على عقوبات في حق الأطراف المعنية في حالة عدم احترام مبدأ المناصفة وبلورة وتنفيذ خطط عمل للنهوض بالصحة الإنجابية للنساء.

ومن جهة أخرى، أوصى المجلس بمأسسة المساواة والمناصفة في السياسات العمومية طبقا للدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وضبط أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية بحسب الحقوق التي يتم تكريسها فيها؛ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بشكل ممنهج في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات والإستراتيجيات على المستويين الوطني والترابي مع إعطاء الأولوية للنساء الأكثر هشاشة، إعمال الآليات المؤسساتية المكلفة بالمساواة بين الجنسين بكل قطاعات الحكومية وعلى المستوى الترابي وتمكينها من السلطات والاختصاصات والوسائل اللازمة وتحسين إطار جمع وتدبير الإحصائيات وضمان نشر واسع النطاق للمعطيات لدى أصحاب القرار والرأي العام.

نساء بدون أصوات

كما سلط التقرير الضوء على وضعية الفئات الهشة من النساء: النساء المسنات الفقيرات، النساء في وضعية إعاقة، الأمهات العازبات، الفتيات والنساء عاملات البيوت، النساء السجينات.

وفي هذا السياق، دعا إلى تحسين المعرفة بوضعية هذه الفئة من النساء من خلال تجميع وتحليل ونشر المعطيات والإحصائيات المحينة والمراعية لبعد النوع، وكذلك تبني مقاربة أفقية في مجموع السياسات القطاعية، لاسيما في مجال التربية والصحة والشغل ومناهضة أشكال العنف والصور النمطية عبر حملات تحسيس عموم الجمهور وتكوين مهنيي التربية والصحة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومهنيي الإعلام وقوات الأمن وموظفي إدارة السجون.

العلم

أبواب مفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالعيون

23360/14

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، أبوابا مفتوحة ولقاءات تحسيسية لفائدة المواطنات والمواطنين، بعدد من الفضاءات بمدينة العيون من فاتح إلى السادس نونبر 2015.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه الأبواب المفتوحة، التي ستعرف مشاركة العديد من الفاعلين المدنيين وبعض القطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة. ويتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل. وسيحتضن مقر اللجنة معرضا مفتوحا للإصدارات الحقوقية، وعرض فيلم للتعريف بمهام اللجنة ومنجزاتها، وتقديم إصدارات ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تعنى بمختلف القضايا الحقوقية. وتنظيم ورشة تكوينية في مجال التربية على حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ أعضاء أندية التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية. وسيتم بمقر جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، عرض المنجزات المشتركة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة والجمعية في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، بغية التحسيس بحقوق هذه الفئة من المجتمع. و سيقام بالمؤسسة السجنية، يوم ثقافي وترفيهي لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون.

رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء لا يجوز أن تخسر ابنة بيت أبيها بعد موته... المطالبة بحق المناصفة بين الرجل والمرأة تشعل الشارع في المغرب

فاطمة بوغنبور

الرباط . «القدس العربي»: أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (رسمي) في تقرير حول موضوع المساواة والمناصفة في المغرب توصيات بتعديل مدونة الأسرة يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل، فيما يتعلق بانعقاد الزواج وفسخه، والعلاقة مع الأطفال، وفي مجال الإرث.

التصريح شكل شرارة نقاش وجدل بين مختلف مكونات المجتمع المدني دينية ومدنية ومن على منصات مواقع التواصل الاجتماعي وبين كل أطياف المجتمع المغربي.

وهذه ليست المرة الأولى في المغرب التي يثير فيها موضوع أحكام الإرث جدلا، حيث قال قبل سنتين الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إدريس لشكر بضرورة تجديد نظام الأحكام المتعلقة بالإرث نحو المناصفة التامة بين الرجل والمرأة وهو ما جر عليه حينها وابلا من الانتقادات، إذ أعلن المجلس العلمي الأعلى أناه أحكام قطعية لا تجديد فيها مع وجود النص كما هو مقرر في القاعدة الأصولية الفقهية عند علماء الشريعة.

كما تبنت المطلب نفسه توجهات يسارية وأيضا فعاليات من المجتمع المدني ومن ضمنها الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء في المغرب. وقالت فوزية العسولي رئيسة الرابطة في لقاء خاص مع «القدس العربي» أن الرابطة كثيرا ما رفعت مطلب تعديل أحكام الإرث منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008 خاصة في ما يتعلق بالتعصيب بناءً على توصلها بمجموعة من الشكايات التي تهم أسر وفتيات توفي آباؤهن ووجدن أنفسهن فجأة أمام عدد من الورثة ابن العم أو العم يريد تقاسم البيت أو أي شيء تمتلكه الأسرة وشاركت الزوجة في بنائه بما في ذلك الأثاث والفراش الذي يقسم بالنصف، وهنا تتساءل: هل هذا عدل؟

وسردت قصصا وملفات تتوصل بها الرابطة عبر مراكزها المنتشرة في أنحاء المغرب تعكس بجلاء أهمية طرح الموضوع للنقاش وتقول «أتذكر حادثة فتاة في الدار البيضاء وهي حالة واحدة فقط ضمن حالات كثيرة توفي والدها وترك لها ولوالدتها شقة كانت قد اشتريت بتعاون مع الزوجة التي تعمل. لكن بعد وفاة الأب جاء العم وابنه ليلة العزاء الأولى واستحوذا على الغرف فيما قضت الفتاة ووالدتها ليلتهما الأولى بعد رحيل الأب في بيت الجيران.

وتضيف العسولي أن المحزن في القصة أن الشقة بيعت وانتقلت الفتاة ووالدتها من حي المعاريف كأحد أرقى أحياء العاصمة الاقتصادية إلى منطقة سكنية بعيدة وخارج المدار الحضري للمدينة وانقطعت الفتاة عن الدراسة وتحولت حياتها إلى جحيم.

ملف آخر توصلنا به تضيف رئيسة الرابطة الديمقراطية، هو لفتاة شاركت والديها في إنجاح مقاولة اقتصادية، لكن حين توفي والداها في حادثة سير، تفاجأت بعم لها لم تقابله من قبل، أوقف المشروع وتغيرت حياتها نحو الأسوأ رغم أنها كانت من أسباب إنجاح المشروع الاقتصادي. وهذه فقط قصص قليلة من الكثير من الملفات التي نتوصل به لا عدل فيها ولا منطق ولا إنصاف.

وتسرد العسولي جملة من التغييرات التي شهدتها بنية المجتمع المغربي التي صارت تستلزم إعادة النظر في بعض الأحكام التي هي بمثابة مسلمات في نظر البعض، وتقول إنه يجب أن نتذكر أن هناك تغييرات كثيرة حصلت منها مثلا «سياسة تحديد النسل» فهناك عدد من الأسر أصبحت تكتفي ببنت واحدة أو اثنتين وبالتالي نصبح أمام أسر كثيرة معرضة لما أسميه بـ«الاعتداء». لأن الإسلام أساسا حين ورث المرأة كان قد أنصفها وكرمها بما أنها كانت قبل ذلك متاعاً يورث، وأحكام الإرث لم تنبن على التمييز بسبب الجنس، فلم يكن هذا هو المحدد فيها، فهي جاءت للإنصاف والتضامن حيث كانت القرابة الدموية محددة في النصيب الوارث أو الوارثة وبالتالي لم يكن أساسها تفضيل الذكور على الإناث. وهناك 30 حالة من ضمن 35 ترث فيها المرأة مثل الرجل وأحيانا أكثر وهناك فقط 5 حالات يوجد فيها الاختلال والمقصد كان هو العدل والتضامن. أين نحن من هذه البنيات العائلية في عصرنا الحالي؟ فالعائلة في زمن قديم كانت ممتدة وكثيرة الأفراد جميعهم يسكنون منزلاً واحداً في مجتمع عشائري كانت من أسسه التكافل وتحمل مسؤولية الاهتمام والعناية الكاملة بالمرأة، فالرجل كان يتكفل بالمرأة زوجة وابنة وأختاً وابنة عم وكل النساء من حوله. أين نحن الآن من هذه التركيبة؟ لم تعد موجودة، اليوم 80 في المئة من الزيجات تقع خارج الوسط العائلي، وأغلب الأسر أصبحت تتكون من الزوج والزوجة والأبناء وليس هناك قانون

يجبر الرجل الأخ أو العم أو ابن العم على التكفل بالأخت أو العمة أو أبنة العم. بل حتى هياكل وبنيات التكفل التي من المفروض أن تهيئها الدولة والحكومة غير موجودة وبالتالي نحن نجد النساء في دور العجزة مثلاً وفي مراكز تكفل المجتمع المدني. أكثر من هذا جميعنا يعرف أن 1 من 5 أسر في المغرب تعيلها نساء، فالمرأة لم تعد تعيل نفسها فقط بل تتكفل بأسر بأكملها وأغلب النساء يعشن الفقر والهشاشة بسبب التمييز في الوصول إلى الموارد ولعل الإرث هو مورد من الموارد التي يمكن أن تبنى بها الحياة الكريمة. وعليه ووفق ما استجد من أوضاع في المجتمع، الحرمان أو الحصول على النصف يخل بالعدل، لأن النصف الذي كان يورث فهو كان إضافياً فقط إلى جانب النفقة والرعاية التامة التي كانت تحصل عليها المرأة في أزمنة انقرضت تقريباً سواء من أهلها أو زوجها أو عمها أو ابن خالها أو أي ذكر في عشيرتها وهذا لم يعد موجودا، بما أن المرأة الآن تتدبر كل شيء ملبسها وسكنها ودواءها. والإحصائيات الرسمية والدراسات كلها تشير إلى هذا، لذا فالأمر لا يتعلق بالتزامات المغرب الدولية أو إملاءات خارجية كما يشير البعض بل بحيف وظلم داخل المجتمع. وكما نناضل في باقي المجالات الأخرى كحق التعليم وحق الصحة وحق الولوج للوظيفة العمومية وحق العمل هذا أيضا من ضمن حقوق لا تتجزأ.. وأؤكد أنها قضية تهم ملايين النساء وليس فقط البعض كما يظن الكثير والحالات الكثيرة والمتشعبة التي نتوصل بها ترسخ هذا الموضوع ضمن قائمة مطالبنا.

وتضيف العسولي موضحة، خصوصا أمام الأصوات الرافضة أن هؤلاء عليهم أن يعانقوا الواقع ويلمسوا بأيديهم مشاكل وقصص حيف وظلم تعيش بين ظهرانينا. فهناك نساء غادرن البادية لأنهن فقدن أراضيهن بعدما كن يعشن ضمن أسر ميسورة فأصبحن بين عشية وضحاها ضحايا وخرجن للعمل كخادمات بيوت. وأعداد خادمات البيوت كثيرة ومعضلتهن تؤرق المجتمع المدني الذي يسعى لحمايتهن بقوانين، فنحن نناضل من أجل حقهن في التعليم وحقهن في العيش الكريم وحقهن في ما راكمناه بالتشارك من ثروة. فكيف يعقل أن تأخذ النصف مما يتركه الأب في حين أنها هي من كانت تتكفل بمسؤولية الأب والأخ وتصرف عليهما من تعبها ومجهودها الخاص.

وكرد على مسألة لا نقاش في النصوص القطعية استطردت العسولي قائلة، أن النصوص القرآنية غايتها هي العدل، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف حد قطع يد السارق برغم أنها آية قرآنية صريحة، وذلك بمبرر الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة، فانتشار الجوع جعل الخليفة عمر يجتهد في إيجاد حل له، فلو قام بقطع يد السارق في مثل هذه الظروف، فإنه سيعد ظالما لأنه سرق بسبب الجوع وبالتالي من الظلم قطع يده. لا يجب أن نصوغ صورة إسلام ظالم، فالإسلام حث على الاجتهاد وقال أن «أمركم شورى بينكم» والمذهب المالكي قال أنه «أينما كان المسعى فهناك شرع الله» وأبواب الاجتهاد كثيرة وموجودة أما حق ينظر فيه العلماء فقط فهو حق يرد عنه والمرأة لها حق التحدث والإدلاء برأيها في الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم جادلته النساء ونزلت آية في الموضوع تنصفهن (خولة بن تعلب، سورة المجادلة) وانزل آيات تستجيب لها فما بالك لا يريدوننا أن نجادل الآن في أمور تهمنا ولنا تفويض من طرف جزء كبير من المجتمع الذي نمثله ونستقبله في مراكزنا من الآلاف من النساء المتضررات والقصص كثيرة لا تنتهي في هذا الباب.

تقرير حقوقي

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في تقرير صدر الثلاثاء الماضي الحكومة إلى تطبيق المناصفة في اقتسام الإرث بين الرجل والمرأة والمساواة في جميع الحقوق، تطبيقا لأحكام دستور 2011 واحتراما للمواثيق الدولية.

ودعا تقرير المؤسسة الوطنية الممولة من الحكومة إلى «تعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في مجال الإرث وذلك وفقا للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

وينص الفصل 19 من دستور 2011 الذي تم تبنيه بعد حراك شعبي في غمرة «الربيع العربي» على أن «يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب».

لكن الفصل نفسه يربط احترام هذه المساواة بـ»نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها» التي تتعدد تأويلاتها.

ودعا المجلس الحكومة المغربية إلى «سحب هذه الإعلانات التفسيرية، والعمل على تعميم هذه الاتفاقية على نطاق واسع، لا سيما في أوساط القضاة ومهنيي العدالة».

وتعمل الحكومة على وضع القوانين التنظيمية لتطبيق أحكام هذا الدستور.

ورأى التقرير الذي حمل عنوان «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور» ان المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث «تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء».

ورصد مظاهر أخرى من التمييز ضد المرأة منها «تأخر إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة» اللذين نص عليهما الدستور.

كما سجل التقرير «تضاعف نسبة الزواج دون السن القانونية خلال عقد من الزمن، حيث انتقلت من 7٪ سنة 2004 إلى ما يقارب 12٪ سنة 2013.

ورغم جهود السلطات لضمان السلامة الجسدية للنساء، بحسب التقرير، فإن «6،2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف».

وانتقد التقرير المناهج المدرسية والإعلام المغربي اللذين يروجان للفروق الجنسية بين المرأة والرجل.

وكشف التقرير أن «معدل وفيات الأمهات المغربيات يعد بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، فيما تطال الأمية النساء بدرجة أكبر مقارنة مع الرجال، لا سيما النساء القرويات (55٪ لدى النساء مقابل 31٪ لدى الرجال).

وأوصى تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوجوب منح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي وفق الشروط المنصوص عليها في ما يتعلق بالزوجات الأجنبيات، مطالبا بضرورة سن قانون خاص لمناهضة جميع أشكال العنف في حق النساء، طبقاً للمعايير الدولية.

من جهة أخرى هاجم المجلس حكومة بن كيران ورسم صورة «قاتمة السواد» عن وضع المساواة والمناصفة في المغرب، إذ اعتبر أن «المغرب لا يمكنه ترسيخ ديمقراطية وتحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق المناصفة والمساواة».

كما انتقد التقرير التأخر في إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالمناصفة والمساواة، وذلك ما أشار إليه الملك محمد السادس أيضاً في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان.

وأشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى «أنه وبعد مرور أربع سنوات من تبني الدستور، اتسم مسار إعماله بالتبخر التدريجي للوعود التي جاء بها القانون الأسمى».

وذكر التقرير، أن الحكومة تأخرت في إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومشروع مناهضة العنف ضد النساء.

فاطمة بوغنبور

http://www.alquds.co.uk/?p=427297

استطلاع: غالبية المغاربة ضد المساواة في النصيب من الإرث

هسبريس – ماجدة أيت لكتاوي

رفض غالبية المشاركين في استطلاع نظمته جريدة هسبريس الإلكترونية إثارة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** موضوع المساواة بين الرجال والنساء في الإرث، التي تضمّنها تقريره الأخير حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات الدستور".

وصوت 86.47 بالمائة من المشاركين في استطلاع هسبريس، الذي عرف مشاركة 40 ألفا و370 مشاركا، ضد المساواة بين المرأة والرجل في النصيب من الإرث، مقابل 11.07 بالمائة طالبوا بتطبيقها فورا، فيما طالب 2.46 بالمائة بإعمالها مستقبلا.

تمسك بالدين

لحسن بن ابراهيم السكنفل، رئيس المجلس العلمي المحلي لعمالة الصخيرات– تمارة، قال في تصريح لجريدة هسبريس، إن هذه النتيجة تبين مدى تمسك المغاربة، رجالا ونساء، بتعاليم دينهم، واعتزازهم بقرآنهم الذي هو منهج حياتهم، والتزامهم بسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

وأضاف المتحدث أن "الآراء لو اجتمعت، فرَضا، على تغيير ما جاء في كتاب الله من نصوص قطعية الدلالة في موضوع قسمة التركة، الآيات 11-14 من سورة النساء والآية الأخيرة من السورة نفسها، فإن ذلك لن يغير من الأمر شيئا سوى أن الذين سيصدرون هذا القانون، لو تمكنوا من ذلك، سيخالفون شرع الله، ويبقى النص القرآني المحكم ناطقا وحاكما وشاهدا"، بحسب تعبيره.

رئيس المجلس العلمي المحلي أفاد بأن الفئة التي صوتت لصالح هذه الدعوة في الغالب الأعم لا تعرف أن تفضيل الرجل على المرأة في الإرث ليس مضطردا، "بل هناك حالات تُفضَّل فيها المرأة على الرجل، وهناك حالات تتساوى فيها المرأة مع الرجل، وفي كل الحالات الرجل مطالب بإعطاء الصداق للمرأة التي يريد الزواج بها، ومطالب بالإنفاق سواء كان أبا أو زوجا أو أخا أو ابنا، تم إن على الرجل تبعات مالية أخرى لو حصل طلاق؛ منها نفقة العدة، والمتعة وأجرة الحضانة والسكن إن كان هناك أطفال"، وفق تعبير السكنفل.

تحكيم للعقل

بالمقابل، علقت الحقوقية فوزية العسولي عن نتائج الاستطلاع بالقول إنه من الصعب التحدث عن استطلاع رأي في المغرب، والذي لا يمكن أن يشمل كل شرائح المجتمع المغربي، رجالا ونساء، وفي ظل غياب نقاش مستفيض وإبراز الحيثيات حول أسباب تعديل نظام الإرث في ظل نصوص قرآنية.

رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أكدت أن المغاربة جميعا مسلمون، وأن المنادين بالمساواة في الإرث يتم تصويرهم على أساس أنهم ضد القرآن والإسلام، على اعتبار أن الحكم يأتي انطلاقا من نصوص قطعية قرآنية ولا يجوز مناقشتها، "الأمر الذي يشكل تأثيرا على العقل وتناقضا ما بين الدين كمعتقد وتأويلات سائدة منذ زمان حول بعض الآيات القرآنية"، وفق تعبير العسولي.

وترى الناشطة الحقوقية أن القواعد تتكون مما هو سائد داخل المجتمع وفق قانون سائد، وعلماء يغلقون باب الاجتهاد في ظل غياب أي اجتهاد مع النص، متسائلة "لو سألنا المغاربة عن رأيهم في منع العبودية سنة 1912 لصوتوا بأنهم ضد الأمر"، مشيرة إلى أن الفكر يتطور ويجتهد للحفاظ على المقصد الذي هو العدل، وهذا دور المثقفين والعلماء لتنوير المجتمع والمواطنين وتحكيم العقل.

http://www.hespress.com/societe/282066.html

رصيف الصحافة: الزمزمي يدعو الأباء لتوزيع الإرث بالتساوي بين الأبناء

بداية جولتنا في "رصيف الصحافة" الأسبوعية من "الأيام"، التي نقلت عن الشيخ عبد الباري الزمزمي، رئيس جمعية فقة النوازل، أن المخْرج الفقهي من النقاش الذي أثارته توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المناصفة بين الرجل والمرأة في الإرث، هو أن يمنح الأب لابنته وابنه عطاء واحدا في حياته وبالتساوي، ولا يترك تركته من بعده لأنها تأخذ مسار الإرث.

وأضافت الجريدة أن الزمزمي يعتقد أن هذا هو المخرج الفقهي للسجال الذي فتحته توصية مجلس اليزمي، على اعتبار أن توجيهات الشريعة الإسلامية واضحة، حيث أمرت بالعدل بين الأبناء في العطاء، معتبرا أن هذا المخرج الفقهي سيتفادى به رد الأحكام الشرعية والطعن في النصوص.

وفي صفحة أخرى، نشرت الأيام حوارا مع فوزي عبد الكريم، الذراع الأيمن لعبد الكريم مطيع، والذي اعتبرت، في تقديمها، أن حياته مليئة بالمبهرات والمخاطر والأحلام والانكسارات، موردة أنه رافق مؤسس الشبيبة الإسلامية، المحكوم بالإعدام على خلفية اغتيال المناضل اليساري عمر بنجلون، في كل تنقلاته في منفاه.

وأضافت الجريدة أن فوزي عبد الكريم اعتقل أكثر من مرة وحوكم بالمغرب غيابيا بالإعدام، إلى أن عاد سنة 2005، مضيفه أنه بعد الربيع الديمقراطي سيجد نفسه قريبا من كل من ورثوا حكم القذافي المطاح به في ليبيا دون أن يتمكنوا من الاتفاق على حكومة وحدة وطنية، وهذا ما جعله، بحسب ما سيدلي به بتفصيل في الحوار، يقترح على الإدارة العامة للدراسات والمستندات "لادجيد" احتضان مشروع المصالحة الليبية.

ومع جريدة "الأسبوع الصحفي" التي كتبت أن مصدرا أمميا قال إن أحد أسباب تأخير الأمم المتحدة لتقريرها حول الصحراء هو تقييم السياسة العسكرية الجديدة للجنرال عروب في الإقليم، حيث ركز عليها الجزائريون بشدة في لقاءاتهم مع مبعوث الأمين العام كريستوفر روس.

وأضافت الجريدة أن اسبانيا انضمت لرأي الجزائر، بعد سقوط مروحيتها العسكرية "سوبر بوما" في مياه الداخلة، حيث كانت مزودة بالوقود في موريتانيا، وأكد الحادث على مستجد يكرس عمل المغاربة على اعتبار الصحراء حدودا مغربية خالصة، موردة أن المغرب لم ينقذ الربابنة لضعف التنسيق، ولأن الطائرة لم تطلب ترخيصا بل أخبرت المغرب بالمرور فقط قبل سقوطها، حيث أبلغت الرباط مدريد بمعلومة خاطئة عن مصير المفقودين.

ووفق رواية مصدر اتحادي، وصفته بالمطلع، قالت الجريدة الأسبوعية إن اتصالات مكثفة جرت بين اتحاديين "حكماء" في حزب "الوردة" وأعضاء من تيار "الديمقراطية والانفتاح" للراحل الزايدي، طيلة الأسبوع الماضي بإقامة عبد الرحمان اليوسفي بمدينة الدار البيضاء.

اللقاءات، بحسب الجريدة، أكد البعض أن مضمونها قد تناول كيفية الانقلاب على إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب "الوردة"، والقيام بمؤتمر استثنائي يفضي إلى قيادة اتحادية جديدة تجمع شمل الاتحاديين، أو على الأقل الدخول في مرحلة استثنائية تشرف عليها قيادات اتحادية ذات تجربة إلى حين جمع ولمّ شمل كل الاتحاديين، في حين نفت مصادر أخرى الخبر معتبرة أن اللقاءات كانت للإعداد الجيد، لوجستيكيا، لتخليد الذكرى الخمسين لاختطاف المهدي بنبركة.

وفي خبر آخر، أوردت "الأسبوع الصحفي" أن اتصالات مكثفة تجرى على مستوى نخب الصحراء المغربية، سواء مع أعضاء المجلي الاستشاري الملكي

لشؤون الصحراويين المنتهية ولايتهم، أو مع أعضاء جدد من نخب المنطقة يرجح أنهم سيصبحون أعضاء في "الكوركاس" الجديد.

وأضافت أن التحركات والاتصالات شملت قيادات حزبية وازنة وبرلمانيين حاليين ووزراء سابقين ورئيس مجلس المستشارين السابق وحقوقيين، تروم الإسراع في إعداد الأسماء قبل 6 نونبر، متسائلة إن كان الأمر يتعلق بإعادة ترتيب خطة للتحرك ورسم طريقة جديدة للدبلوماسية الموازية بوجوه صحراوية وحدوية في مواجهة الانفصاليين؟ أم هي رجة الإعلان رسميا عن وفاة الكوركاس الحالي وقرب تحديد هياكله.

وإلى جريدة "الأنباء المغربية" التي خصصت ملفا لمن أسمتهم بـ"محتالين باسم القصر"، حيث تطرقت لحالة خالد الزعيم، الذي تورط في تقليد صوت الأميرة سلمى، زوجة الملك محمد السادس، عند اتصاله ببطل العالم في الملاكمة، محمد ربيعي، رغبة في تعريضه للنصب، قبل أن يدان بخمس سنوات سجنا.

كما تطرقت الأسبوعية ذاتها لقصة شاب يدعى أحمد ويلقب بـ"الجن"، والذي سبق أن قلد أصوات عدد من المسؤولين وأفراد من الأسرة الملكية، وذلك لقضاء أغراض أشخاص آخرين مقابل مبالغ مالية، حيث كانت آخر عملية قام بها هي اتصاله، من مخدع هاتفي بالدار البيضاء، بالقصر الملكي، مخبرا مخاطبه على الخط أنه الرئيس المصري، حسني مبارك، حيث أنه لم يكن يعلم أن ذلك الخط لا يتصل به زعماء الدول، ليجد نفسه في قبضة الأمن بعد 24 ساعة.

وفي خبر آخر، كتبت الجريدة أن مصالح الأمن بمدينة الرباط اعتقلت شقيق مسؤول كبير بوزارة الداخلية للاشتباه في صلته بعصابة للاتجار في المخدرات، حيث تم توقيفه لورود اسمه ضمن المبحوث عنهم بموجب مذكرة بحث صادرة عن مصالح الدرك الملكي بأكادير.

وأوردت الجريدة أن الموقوف هو رجل سلطة برتبة خليفة قائد، ينحدر من الصحراء، وشقيق مسؤول بوزارة الداخلية برتبة والي، وكان يختبأ بأحد المنازل بالعاصمة بعد علمه أنه مبحوث عنه في ملف للمخدرات.

http://www.hespress.com/medias/282536.html

زيارة زعيم "رابطة الشمال" للرباط تُخلِّف استياء مغاربةٍ بإيطاليا

محمد الإدريسي

أثارت الزيارة التي قام بها مؤخرا زعيم حزب رابطة الشمال الإيطالي، مَاتْيُو سَالْفِيني، للمغرب ردود فعل وسط أفراد الجالية المغربية بإيطاليا، حيث لم يتقبل العديد منهم كيف يستقبل بالأحضان والشاي مَنْ رَبَط جميع المآسي والمشاكل التي تتخبط فيها إيطاليا بالمغرب والمغاربة.

معظم الانتقادات انصبت على حجم ونوعية الإستقبالات التي حضي بها في أقل من 24 ساعة من الزيارة التي قادته، مساء يوم الخميس الأخير، للمغرب، انطلاقا من رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، أنيس بيرو، ومرورا برئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إدريس اليزمي، ثم انتهاء بالإستقبال الكبير، كما وصفته صحيفة "الكوريري ديلا سيرا"، من قبل رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة، إلياس العمري.

وتوجه النصيب الأكبر من الانتقادات إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، باستقباله لرئيس حزب عمل، بشهادة القضاء الإيطالي، على تمرير العديد من القوانين العنصرية كل مرة تتاح له الفرصة بالوصول إلى مصدر القرار.

نعيمة دوضاغ، الفاعلة الجمعوية بمدينة بريشا، رأت أن ما قام به إدريس اليزمي يعد صفعة قوية لجميع الهيئات الحقوقية الإيطالية، لذا لم يكن اختيار سالفيني، تضيف دوضاغ في اتصال مع هسبريس، لصورة لقائه مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لكي يؤرخ بها لزيارته للمغرب على مواقع التواصل الاجتماعي اعتباطيا، فاليزمي، ترى دوضاغ، قدم هدية ثمينة لرئيس الحزب الذي جعل من معاداة الأجانب قضيته الأولى، مستغربة غياب مثل هذه الوقائع عن مناضل حقوقي من حجم اليزمي، على حد تعبيرها.

وأضافت أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان بامكانه العودة إلى أصغر منظمة حقوقية بإيطاليا حتى يكتشف مدى القضايا الحقوقية التي تورط فيها حزبه، والذي يواصل لحدود الساعة بمختلف الجماعات التي يسيرها ممارسة سياسته العنصرية تجاه الأجانب، والتي استدعت تدخل القضاء الإيطالي في كثير من الأحيان، إضافة إلى أن العديد من قادة الحزب أدانهم القضاء بصفة نهائية في قضايا العنصرية.

وقد جلب نشر صورة استقبال اليزمي لسالفيني بمكتبه العديد من التعليقات التي رأت هذه الخطوة بمثابة تبرئة حزب "لاليغا" من العنصرية، بينما تساءل البعض، بشكل تهكمي، عن وضعية حقوق الإنسان في بلد يستقبل فيه رئيس مجلسه الوطني لحقوق الإنسان زعيم حزب عنصري.

وحتى الذين تجنبوا التعليق عن قرار المغرب استقبال "سالفيني"، عكس دولة نيجريا التي لم يرغب أي مسؤول أو سياسي فيها أن يستقبله، تمنوا أن يغير فعلا زعيم حزب "لاليغا" من مواقفه وينفتح على حضارات وشعوب أخرى، حيث "هنأ" النائب البرلماني الإيطالي ذو الأصول المغربية، خالد شوقي، زعيم رابطة الشمال في صورة تهكمية "باكتشافه الماء الساخن وإشادته بالمجهودات التي يبذلها المغرب"، متمنيا أن يكف حقيقة عما أسماه بالبروبغاندا التي كان يصف من خلالها دولا مثل المغرب على أنها دول تعيش في فقر مدقع.

يشار إلى أن حزب رابطة الشمال جعل من قضية معاداة الأجانب، خاصة المسلمين منهم، قضيته الأساسية، ورغم تعرضه لضربة داخلية قوية بتورط زعيمه التاريخي الذي كان يدعو إلى فصل شمال إيطاليا عن جنوبه في قضايا فساد مالي، إلا أنه (الحزب) سرعان ما استرجع شعبيته مع زعيمه الحالي "سالفيني"، الذي جعل من معاداة مصالح المغرب في الإنتخابات الأوربية الأخيرة محورا أساسيا، خاصة انتقاده للإتفاق الفلاحي للمغرب مع الاتحاد الأوربي، الذي اعتبره سبب كل الأزمات التي أصابت الفلاحة بالجنوب الإيطالي.

كما أن سالفيني يسعى بجميع الوسائل للوقوف ضد حصول المسلمين على أماكن العبادة الخاصة بهم، حيث نظم، في السنة الماضية، تظاهرة بمدينة ميلانو لوقف ما أسماه بـ "الغزو الإسلامي" لإيطاليا، وذلك على إثر قرار بلدية ميلانو الترخيص لبناء مسجدين بالمدينة.

http://www.hespress.com/marocains-du-monde/282592.html

ملاحظات حول قضية الارث

عزيز أمعي

أثارت التوصية الصادرة عن **المجلس الوطني لحقوق الانسان** ، والتي تدعو إلى المساواة بين الجنسين في مسألة الارث ،بحيث يصبح للذكر مثل حظ الانثى . جدلا واسعا ما بين المؤيدين لتوصية المؤسسة الحقوقية التي يترأسها السيد ادريس اليازمي ، وبين المناوئين لهم ممن يرى أن مسألة الارث ،هي قضية قد حسم أمرها مع نزول الآيات التي فصلت في طريقة توزيع ما يخلفه الهالك من أموال وعقارات وغيرها .وبالتالي لا داعي للخوض مرة أخرى في ما ورد فيه النص لأنه لا اجتهاد مع وجود هذا الأخير .

وهذه الورقة لا تروم الانتصار لطرف ضد الآخر ، بل هدفنا أن نقدن بعض الملاحظات حول هذه المسالة المثيرة للجدل .

-أولا ، المجلس الوطني والقائمين عليه يعلمون علم اليقين ، أن الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في نصيب كل واحد منهم في الإرث ، هي مسألة بعيدة عن التحقق على الأقل على المدى القريب أو المتوسط ، لأن لا أحد يمكن أن يتجاسر على النص القرآني الذي حدد كيفية توزيع الإرث .

-ثانيا ، مسألة الارث تختلف عن قضية الحد من تعدد الزوجات التي حققت فيها المرأة بفضل مدونة الأسرة قفزة مهمة ، لأن النص القرآني ، ترك مجالا للاجتهاد وقنن الشروط الواجب توفرها في كل من أراد أن يتزوج بأكثر من واحدة . وإذا كان الاجتهاد مكننا في مسألة الزواج بالنسبة للفقهاء فهو غير وارد في قضية الإرث بالبث والمطلق .

-ثالثا ، لا يمكن اعتبار توصية المجلس الوطني لحقوق الانسان ، سوى توصية غير ملزمة تهدف إلى إثارة نقاش حول بعض القضايا التي تسهدف تسليط الضوء على الحيف والتمييز الذي تعاني منه المرأة في مواجهة الرجل في العديد من الحقوق .

-رابعا مصدر التشريع في المغرب تتعدد مناهله ، فهو لا يعتمد الشريعة كمصدر واحد ووحيد للتشريع ، كما أن المغرب قد وقع على المواثيق الدولية التي تهدف إلى تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة . وبما أن المجلس الوطني ، وانسجاما مع المبادئ التي تأسس عليها ، والتي لا تفرق بين الذكر والأنثى بل يعتبر أن الكل سواسية كما تنص على ذلك القوانين الوضعية .فإنه من حقه أن يدعو إلى ضرورة مساواة المرأة بالرجل في الإرث.

-خامسا ،لا شك أن تزامن دعوة السيد اليازمي إلى المساواة في الارث ، ودعوة السيد الصبار إلى ضرورة الغاء عقوبة الاعدام .هي دعوات يتيمة ، وليست ذات وقع كبير .لأن المجتمع المغربي ، يعاني من مشاكل أهم وأعمق تمس الحياة اليومية. وهي مشاكل تتوخى من كل الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات المؤثرة أن تناضل من أجل حلها حتى يتحقق العيش الكريم للمغاربة .أما قضايا من نوع الارث والإعدام وعلى الرغم من أهميتها لا تعتبر ذات أولوية في سلم المطالب الاجتماعية .

-سادسا ، الاستشارة التي يطلبها المجلس العلمي ،وكل علماء الذين المغاربة من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان .هو طلب مستحيل لأن المرجعية والمبادئ التي تأسس عليها عمل المجلس لا تعتمد دائما نفس المرجعية التي يعتمدها رجال الدين ، الذين يعتبرون أن قضية الارث قد انتهت وحسم في

أمرها منذ زمن ولى وانتهى والاجتهاد قد أغلق في هذا قضية .إثارتها من جديد لا تهدف سوى إلى خلق البلبة وصرف الناس عن المشاكل الاجتماعية والسياسية الحقيقية التي تواجههم .

-سابعا ، لا أحد ينكر أن المجتمعات تتقدم وتتطور ، وبمرور الزمن تتطور المطالبة بالحقوق ، وحق المرأة بالذات قد ارتقى إلى المطالبة بالمساواة الفعلية بينها وبين الرجل في كل المجالات ، خاصة وأنها دخلت معترك العمل وأصبحت تعيل بعدما كانت في الغالب الأعم هي من يعال ، وبالتالي فالرجل لم تعد له الميزة التي يتمتع بها سواء في العمل أو الانفاق .مما يفرض على الدولة أن تعيد النظر في ما يترتب عن خروج المرأة من البيت إلى العمل من حقوق موازية لحق الرجل .

-ثامنا ، طرح اشكال الارث انطلاقا من التغييرات الجذرية التي أصبحت تعرفها أدوار المرأة والرجل ، يجعلنا نتساءل هل فعلا أن النص القرآني ثابت وأغلقت أحكامه ، أم أننا نحتاج إلى علماء يحملون مفاتيح جدد ووسائل يفرضها الواقع للاجتهاد في ما ورد فيه النص ، كما اجتهد السابقون في قضايا دينية ورد الحكم فيها بالنص وعمر بن الخطاب أكبر دليل على ذلك الاجتهاد.

ختاما نرى أنه على الرغم من الجلبة التي أحدثتها دعوة المجلس الوطني لحقوق الانسان ، فإن المسألة ستظل منحصرة في نقاش الترف الفكري على الأقل في اللحظة الراهنة . مما يعني أن المغاربة يجب أن يحققوا أولا أنصاف في توزيع الثروات بالعدل فيما بينهم وبعدها يأتي الفصل في الارث . أما وأن الأغلبية الساحقة لا تملك ما يمكن أن يرثه لا الذكر ولا الأنثى ،فمن الأفضل أن نؤجل الحديث في قضية الارث إلى وقت تكون مناقشة هذه المسألة ضرورية .

http://www.hespress.com/opinions/282491.html

الشاعر صلاح الوديع يبعث رسالة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

صلاح الوديع

عزيزي إدريس اليازمي، رجاءً اِعتذرْ... اعتذرْ يا إدريس، لا تضيع وقتنا. اعتذر عما فعلت ولا تنصت لمحمود درويش، بل أنصت لرئيس حكومتنا، فهو ينتظر اعتذارك. أنت أضعت الكثير من الفرص كان عليك أن تعتذر خلالها. أنت لم تعتذر لمن طاردوك واعتقلوك وأدخلوك الكومبليكس وعذّبوك ما شاء لك الطغيان. ولم تعتذر يوم غافلت الحراس وهربت بجلدك إلى مليلية المحتلة لتنجو من المطاردين خلال السنوات السود، ولم تعتذر عما فعلت مع العمال المهاجرين خلال ثلاثة عقود من تأطير وتوجيه وتضامن، ولم تعتذر عن كونك من أوائل من تبنى منظومة حقوق الإنسان. ولم تعتذر عما اقترفته يداك من كفاح لتنتصر قضية حقوق الإنسان في العالم كله يوم أصبحتَ أمينا عاما لمنظمة عالمية. ولم تعتذر عن الانتاج المعرفي الذي حرصت على إنجازه من أجل إغناء البحث حول قضية الهجرة... لم تعتذر للحكومة الفرنسية عندما رفضت طلب الجنسية الفرنسية بإباء رغم أنها عُرضت عليك، واحتفظت بجنسيتك المغربية فقط لا غير رغم أنك أقمت بينهم ثلاثة عقود بأكملها، ولم تتصرف مثل بعض إسلاميينا الذين لا يتورعون عن طلب جنسية « الكفار الملحدين » والتبجح بها. ثم إنك لم تعتذر عن مشاركتك في هيئة الإنصاف والمصالحة الذي كانت محطة نموذجية في تاريخ المغرب الحديث، يا للهول... صديقي من فضلك أذعن لسياسة التحكم في العقول والأفئدة حتى ترعوي عن التفكر والتدبر، ألم تعلم حفظك الله من كل مكروه، ما جرى لآخرين مثلك تجرؤوا على السؤال والتفكير، وما قاسوه على يد أدعياء الدفاع عن المقدسات؟ ألم تعلم ما جرى للغزالي وابن رشد والأصفهاني؟ لقد أحرقت كتبهم... ألم تعلم ما جرى للمعري؟ لقد حُبس... ألم تعلم ما جرى للفارابي والرازي؟ لقد كُفرا... وابن الفارض؟ لقد تم تكفيره وطاردوه في كل مكان... ألم تعلم ما جرى لابن حيان؟ لقد سفك دمه... ألم تعلم ما جرى للطبري؟ لقد قتل... ألم تعلم ما جرى للحلاج؟ لقد صلب... ألم تعلم ما جرى للسهروردي والجعد ابن ابراهيم؟ لقد ذبحا... أما ما جرى لابن المقفع فيتجاوز كل وصف: لقد طبخت أوصاله وأعطيته ليأكل منها قبل أن يسلم الروح... اعتذر يا صديقي. واحمد الله أنك محمي بحقوق الإنسان قبل مجلسه، وإلا لوقع ما لا يحمد عقباه. فاعتذر قبل فوات الأوان.

http://www.hespress.com/writers/282597.html

http://www.mawtininews.com/?p=4782

لشكر يمنع نشر الرسالة الملكية التي رثى فيها بنبركة في جريدة "الاتحاد الاشتراكي"

أعلنت قيادة الحرب التي ترأس إدارة الجريدة ممثلة في رئيس برلمان الحزب، الحبيب المالكي، رفضها تغطية الندوة الفكرية الكبيرة التي أشرف على تنظيمها، الوزير الأول في حكومة التناوب، والتي قاطعتها بعدما سبق أن نظمت نشاطا مماثلا قبل يوم واحد، وسجل تغطية قوية من طرف الجريدة.

واذا كان منطق الأشياء يقول أن يتصدر الحدث أعمدة الصفحة الأولى وقد يتجاوزه إلى تخصيص افتتاحية، للوقوف عند حدث له دلالاته في تاريخ الحزب الاشتراكي، لكن، ما تابعه متصفحوا الجريدة، جعلهم يتوقفون عند هذه الخطوة!

وقد خصصت اليومية الصفحة الأولى لذكرى المهدي بنبركة، لكن من خلال وقفة الشموع التي نظمتها الشبيبة الاتحادية **أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وقال مصدر اتحادي لقد "تقرر أن نقوم بتغطية عادية للحدث الكبير الذي احتضنته المكتبة الوطنية بالرباط، لكن القيادة السياسة كان لها رأي مخالف"، مضيفا "المنع طال حتى الرسالة الملكية، بدعوى ضرورة إحالة الأمر كله على المكتب السياسي للحزب".

وكان الملك محمد السادس قد بعث برسالة إلى الحفل الذي نظمه الوزير الأول الأسبق، عبد الرحمان اليوسفي، بمناسبة الذكرى الخمسين لاختفاء الزعم الاتحادي المهدي بن بركة، حيث أثنى فيها على مناقب الراحل، واعتبر أن تاريخه مشترك بين كل المغاربة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الحكومة ترفض تفعيل الفصل 19 المتعلق بإحداث هيأة المناصفة

٢٥/١٥/٥

تعتبر الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، من أبرز المؤسسات التي ينص عليها الدستور الجديد، والتي ينص على إحداثها بموجب الفصل 19. وتسهر، بصفة خاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ورغم إلحاح المنظمات الحقوقية والجمعيات النسائية، تأخرت الحكومة في إخراج القانون التنظيمي لهذه الهيئة، ما دفع بعض الفرق البرلمانية، ومنها حزب التقدم والاشتراكية المشارك في الحكومة، إلى تقديم مقترح قانون يتوخى منه وضع الإطار القانوني الذي سيعهد إليه بتنظيم كيفية السهر على تحقيق المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

ووفق المذكرة التقديمية للمقترح الذي تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، فإن الدستور الذي صادق عليه الشعب المغربي بشبه إجماع وطني، يجعل من موضوع المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز أحد أهم المبادئ الأساسية المتصلة بترسيخ الشق الحقوقي والسياسي والاجتماعي لفائدة نصف المجتمع المغربي، بتنصيصه على ضرورة إحداث هيئة بقانون متخصص في العمل على تحقيق المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة. وحيث إن نصف الدستور المغربي كذلك، حسب الفقه الدستوري، لم يكتب بعد، أعلن الفريق على اقتراح المبادرة التشريعية إعمالا للدستور والمستقاة قواعدها القانونية من تراكم ونضالات المجتمع المدني النسائي والرصيد الأدبي والتشريعي والقانوني والسياسي والثقافي، وكذا الخبرة التي اكتسبها المجتمع في هذا المجال. واعتبر المقترح مبادرة نيابية تدخل في إطار الاختصاصات التشريعية المنوطة بنواب الأمة، ومن حيث كونها أيضا تسعى إلى تفعيل مقتضيات الدستور في الجانب المتصل بالهيئة موضوع هذا المقترح.

وأكد الفريق أنه أصبح من المستعجل منح موضوع المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، المكانة التي يستحقها من خلال الإسراع بإحداث الهيئة المعنية بذلك، والتي ستكون بدون شك دعامة للمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ترسيخا لدولة الحق والقانون والمساواة الكاملة.

ويهدف المقترح إلى إحداث هيئة وطنية هاجسها حماية مبدأ المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والنهوض بهذه الثقافة، من خلال القيام بدراسات وأبحاث، وإصدار توصيات واقتراحات والاستشارة في المجال ذي الصلة، مع تطوير البحث وإثراء الحوار، وذلك عبر إحداث آليات وطنية جهوية ومحلية متناسقة ومتناغمة من حيث الأداء، وبلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الهيئة التي تخضع في تدبيرها وكيفية تسييرها إلى القواعد القانونية المتضمنة في هذا المقترح-قانون.

وبدوره، أعلن حزب التقدم والاشتراكية انطلاق معركة «المناصفة» ضد حزب العدالة والتنمية، الذي يقود الحكومة الحالية. وطالب الحزب بإبعاد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، عن تعيين رئيسة وأعضاء هيئة المناصفة، ومناهضة كل أشكال التمييز المنصوص عليها في الدستور الجديد. ويأتي طلب الحزب، بعدما شككت نزهة الصقلي، الوزيرة السابقة والقيادية بالحزب، في «حياد» و«استقلالية» اللجنة العلمية الخاصة التي شكلتها بسيمة حقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، وهي اللجنة المكلفة بدراسة مقترحات إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وقالت وزيرة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية السابقة، نزهة الصقلي في ندوة صحفية، عقدها حزب التقدم والاشتراكية في وقت سابق بالرباط، خصصت لتقديم مذكرة حول مقترحات الحزب لتشكيل هيئة المناصفة، (قالت) إن حزبها يؤكد على ضرورة استقلالية الهيئة على مستوى التدبير والوسائل الإدارية والمالية. ومن بين المقترحات المتضمنة في مذكرة الحزب، أكدت الصقلي على مقترح ترك الأمر للملك في تعيين رئيسة الهيئة، والتي يجب أن تكون شخصية ملتزمة ومهتمة بقضايا وحقوق المرأة، بالإضافة إلى منح الصلاحية للملك في تعيين 14 عضوا، منهم ثلاثة أعضاء يقترحهم رئيس الحكومة، وثلاثة أعضاء يقترحهم رئيس مجلس النواب، وعضوان من اقتراح رئيس مجلس المستشارين. كما يقترح الحزب أن يشكل الثلثان من النساء والثلث من الرجال ضمن أعضاء الهيئة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

910/14

زعيم أكبر حزب يميني إيطالي يزور المغرب ويعلن دعمه للحكم الذاتي

أشاد بالإصلاحات السياسية والاقتصادية بالمغرب وحمل الجزائر مسؤولية تدهور الأوضاع بمخيمات تندوف

محمد اليوبي

قام ماتيو سالفيني زعيم حزب «الليغا نورد- رابطة الشمال»، وهو أكبر حزب يميني بإيطاليا، بزيارة إلى المغرب، نهاية الأسبوع الماضي، حيث التقى عددا من المسؤولين المغاربة. وعبر سالفيني عن مواقف غير مسبوقة في تاريخ الحزب الذي يصنف في إيطاليا من الأحزاب المعادية للمهاجرين، حيث أشاد بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وكذلك المقاربة التي ينهجها المغرب لمعالجة ملف الهجرة والمهاجرين، كما عبر لأول مرة عن دعم حزبه ومساندته لمقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية.

والتقى سالفيني خلال زيارته إلى المغرب على مدى يومين، بكل من أنيس بيرو، الوزير المكلف بالجالية والهجرة، ورشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإلياس العماري، رئيس مجلس جهة طنجة تطوان. وأكد زعيم «رابطة الشمال» في تصريح صحفي عقب نهاية زيارته، أنه ناقش مع المسؤولين المغاربة سبل تطوير وتعزيز علاقات التعاون بين المغرب وإيطاليا على كافة المستويات، مشيرا إلى أن المغرب يعتبر الشريك الرئيسي للاتحاد الأوروبي، معبرا

عن رغبة بلاده في فتح حوار حول كافة القضايا الاستراتيجية التي تهم البلدين.

وكشف سالفيني، أنه تناول في لقاءاته مع المسؤولين المغاربة، سبل تعزيز فرص الاستثمار بالمغرب، معلنا أن وفدا من رجال الأعمال الإيطاليين من المنطقة التي يترأسها حزبه سيقوم قريبا بزيارة عمل إلى المغرب من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي، كما كان ملف الهجرة من أبرز القضايا التي ناقشها المسؤول الحزبي، معتبراً أن الهجرة تشكل مصدر قلق لإيطاليا بشكل خاص ولباقي البلدان الأوربية بشكل عام، وأشاد بالمقاربة المغربية لمعالجة قضية الهجرة، حيث أصبح المغرب نقطة استقبال للمهاجرين وليس نقطة عبور نحو أوروبا، وعبر عن تأييده للجهود التي يبذلها المغرب في هذا المجال تحت رعاية الملك محمد السادس الذي دعا إلى تسوية وضعية المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، كما أثنى على دور الجالية المغربية في إيطاليا في التنمية، وكذلك اندماجها داخل المجتمع الإيطالي.

وقال سالفيني، إن زيارته إلى المغرب، تتزامن مع الشروع في تنزيل مشروع الجهوية الموسعة، الذي اعتبره مشروع سياسي كبير سيساهم في دعم التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد أشار المسؤول الحزبي الإيطالي، بالمقترح المغربي بخصوص الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وأكد أن قضية الصحراء المغربية يجب تسويتها في إطار الأمم المتحدة، وأضاف «نحن مقتنعون أن مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب هو مقترح جدي وذو مصداقية وواقعي، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم هذا المقترح لتسوية هذا النزاع»، واعتبر هذا المقترح بأنه يشكل الإطار لتعزيز الاستقرار وخلق التنمية بالمنطقة المتوسطية وبمنطقة الساحل والصحراء، وعبر سالفيني عن قلقه من الأوضاع داخل مخيمات تندوف الموجودة فوق التراب الجزائري، وذلك بسبب استمرار الانتهاكات الجسيمة للمحتجزين داخل هذه المخيمات، داعيا الجزائر إلى تحمل مسؤوليتها بهذا الخصوص.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

شوف تشوف

رشيد نيني
rachidninyinfo@gmail.com
https://www.facebook.com/Rachidninyakhbar

توصية الخمار اليزمي

3/10/20

حين يتباكى بنكيران وصحبه على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث، ويصدرون بلاغا في الموضوع، فإنما في الحقيقة يذرفون دموع التماسيح على موقف صوتوا عليه جماعيا تحت قبة البرلمان، ومنحوه القوة التي تسمو به على القانون الداخلي، قبل أن يتطوع بتيمهم الذي يحسن التبرير، ليبرر تصويتهم على تبني ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المسماة اختصارا (سيداو)، مثلما سبق له أن شرع لابنه لعبه القمار بكازينو مراكش لتحليل الخمسين مليونا التي ربحها فوق طاولة البوكر. فالتماسيح التي طالما حدثنا عنها بنكيران خلال فترة تمرينه على تاويزاريت، والتي تعيق مسار حركته منذ ذلك الحين، ربما تكون قد انتقلت اليوم إلى داخل تنظيمه الحزبي بالذات.

فقد اعتبرت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بحضور شخصي لبنكيران، في بلاغ لها يوم 21 أكتوبر الماضي، أن التوصية الصادرة عن مجلس الخمار اليازمي حول توصية المساواة والمناصفة في المغرب، التي تدعو إلى مساواة المرأة بالرجل في الإرث دعوة غير مسؤولة، وخرق سافر لأحكام الدستور الذي يؤطر المساواة بين الجنسين في إطار الثوابت الدينية والوطنية، معتبرة أن هذا الموقف يتجاوز مؤسسة أمير المؤمنين الذي سبق أن أكد بصفته تلك أنه لا يمكنه أن يحل حراما أو يحرم حلالا.

ولكي يرش بنكيران المزيد من الملح في الجرح، طالب اليزمي في برنامج تلفزيوني بالمباشر بأن يقدم اعتذاره على تقديم هذه التوصية.

ولعل إقران بلاغ الأمانة العامة لموضوع المساواة في الإرث بإمارة المؤمنين، وربطها بموضوع اعتذار عبد العالي حامي الدين عن رئاسة فريق حزبه بمجلس المستشارين يحمل من الدلالات ما يحمله، لأن الحزب درج على انتهاج أسلوب «هاته بتلك» كلما اضطر للتنازل عن مبدأ من مبادئه أو الاستجابة لإملاء من الإملاءات المفروضة عليه، إذ يعمد إلى ربط تنازله بموقف شبه تصعيدي في موضوع يتعلق بالدين وبالأخلاق.

فقيادة حزب المصباح كلما أحست بـ «الصهد» يأتيها من موضوع معين، إلا وهددت بإثارة زوبعة بخصوص موضوع آخر، وهو ما لمسناه مثلا في بلاغ الحزب حول تعليق المسؤوليات الحزبية لأفتاتي وتفعيل المسطرة الانضباطية ضده، على إثر قيامه بزيارة للحدود المغربية الجزائرية، إذ بمجرد الانتهاء من الفقرة الخاصة بتوقيف أفتاتي دخل أصحابنا في موضوع «بث قناة دوزيم لسهرة جينيفير لوبيز التي تضمنت مشاهد مخلة بالحياء ومستفزة للشعور الديني والأخلاقي للمجتمع المغربي ومتعارضة مع قيمه وتقاليده الأصيلة»، حسب نص البلاغ.

وكما خصص مدبجو البلاغ لأفتاتي نقطتين، فقد أفردوا لحفل جينيفر لوبيز نقطتين موالیتين، والشيء نفسه فعلوه في تصميم بلاغ 21 أكتوبر الأخير الذي تم إنهاؤه بعبارات التضامن المطلق مع عبد العالي حامي الدين والثناء عليه في فضحه التحكم بجميع صوره وأشكاله والتصدي له، وهو ما يوحي بأن الحزب الحاكم يعاني من التحكم، وأن حامي الدين «شاد عليهم الصهد» من هذه الناحية، وبأن الحزب يستطيع بالمقابل أن يحرض الشارع على قوى التحكم المتربصة به، عبر العودة إلى شعاراته التي هجرها، وكأننا بهم يريدون أن يقولوا لمن يهمه الأمر، «خلينا ساكتين»، أو ما يمكن الاصطلاح عليه بممارسة الابتزاز السياسي.

والحقيقة أن حامي الدين تخلى عن رئاسة الفريق لأنه سينال تعويضا عن ذلك، فبعد فضيحة تعيين زوجته السيدة القرقوري بثينة أستاذة جامعية بكلية الحقوق بمراكش، حيث تم توظيفها السنة الماضية بطريقة غريبة مقابل تهميش ملف أساتذة أعلى منها تأهيلا، ها هي الاتصالات على أشدها لتنقيلها من مراكش إلى الرباط علما أنها لم تشتغل بالكلية في مراكش ولو يوما واحدا، وظلت تشتغل بديوان وزير العدل، ويصرف لها راتبها الشهري.

لقد كان جزاء أحد أعضاء اللجنة التي اختارتها أستاذة في كلية مراكش هو توظيفه كمستشار في ديوان وزاري، فهل سيكون اليوم حرمان حامي الدين من رئاسة الفريق سببا لتعويضه بتنقيل زوجته للعمل بالقرب منه ؟

وإذا كان بنكيران أقر كحكومة مشروع قانون رقم 125-12 بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وصوت عليه نوابه يوم 2015/7/7 ليصبح قانونا يسمح للنساء المغربيات بالتظلم من حكومة بلدهن دوليا في حال خرقها لمبدأ المساواة بين الجنسين بما في ذلك التمييز في الإرث، فقد كان ذلك في ظل مخلفات فاجعة طانطان التي أودت بحياة 35 مواطنا ومواطنة أغلبهم أطفال والتي وقعت يوم 10 أبريل من نفس السنة، والتي تلتها فاجعة واد الشراط يوم 7 يونيو والتي ذهب ضحيتها أطفال أبرياء وكان بذلك يريد إسكات بعض القوى المدنية القادرة على تقليب المواجع عليه، وتخوفا من التبعات السياسية لهذه الكوارث على حكومته ووزراء حزبه فيها، أما اليوم وقد خف هول الفاجعة، وابتعدت الأنظار عن وزرائه في التجهيز والنقل، ودخلت دائرة النسيان أو تكاد، فقد أصبحت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي هو مؤسسة دستورية، توصية مخالفة للدستور وتتعارض مع إمارة المؤمنين، وهو الموقف ذاته الذي تم ترويجه وتسويقه عبر الأذرع الإعلامية المملوكة للحزب أو المكرية أو المستعارة إلى حين.

فإذا كان بنكيران هو الذي انفجر غاضبا في وجه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال لقاء في ضيافة الإخوة الحركيين يوم 10 ماي من هذه السنة، متهما إياه بقلة النفس، بخصوص موقفه من منح ظروف التخفيف للشخص الذي يقتل زوجته في حال مفاجأتها في وضعية تلبس بالخيانة، أثناء مناقشة مسودة مشروع القانون الجنائي، بحضور وزيره في ما تبقى من العدل والحريات، فإنه «ضرب الطم» عندما صرح هذا الوزير نفسه بعيد ذلك بقليل، خلال مناقشة حول الموضوع نفسه، وفي ضيافة حزب الأصالة والمعاصرة، بأن وجود رجل وامرأة في سرير واحد ليس جريمة، ولو كان الصباح هو من عبر عن مثل هذا الموقف الشاذ لانبرى أصحابنا لتدبيج بلاغ «خانز» يستنكرون عليه موقفه، ويعتبرونه تبريرا صريحا للزنا، لكن أن يصدر موقف من هذا القبيل عمن يعتبر نفسه «صقر قريش» فلا شك أن له ما يبرره ويمنحه الشرعية، التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

وبما أن لكل مقام مقال، فقد اضطر الرميد، وأمام صدمة قواعد حزبه من تصريحاته الحداثية، إلى أن يوضح للموقع الإلكتروني للحزب بأن ما تحدث عنه «كان من باب التكييف القانوني لجريمة الفساد كما هو معروف قانونا ومعمول به قضاء، بغض النظر عن البعد غير الأخلاقي لوجود شخصين في سرير واحد لا تجمع بينهما علاقة».

لذلك فإن زعماء حزب المصباح هم أكثر الناس تبنيا للموقف ونقيضه، فهم يعانون من التحكم ويمارسونه في حق غيرهم، ويوفرون له الغطاء القانوني، وهم يشيطنون من يعارضهم، وينزهون من كل عيب من يسائدهم، أو بعبارة أخرى فهم يأكلون مع الذئب ويبكون مع «السارح»، وهم بذلك يقولون ما لا يفعلون، وقد علموا أنه كبر مقتا عند الله أن يقولوا ما لا يفعلون، ولكن يظهر أنهم لا يهتمون.

وما يجهله بنكيران وحزبه أن اليزمي ليس هو صاحب التوصية الحقيقي، فالوثيقة التي قدمها اليزمي للصحافة لم ينجزها المجلس وإنما أنجزتها السيدة ربيعة الناصري، وهي أستاذة سابقة ورئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

السيدة ماركسية وهي زوجة الراحل التهامي الخياري وهي العضوة في المجلس وتكتب في كل شيء مادام المجلس يدفع.

هذه الدراسة لم يتم اعتمادها في صيغتها النهائية من طرف المجلس، وما قدم في دورة يوليوز مجرد خطوط عريضة نوقشت في عشر دقائق.

أما أعضاء المجلس فهم لا يعارضون إعلاميا التوصية، لسبب بسيط وهو أنهم يرغبون في تجديد الولاية خاصة نظرا لمنافعها الكثيرة.

أما التوصية فقد قدمت في الوقت الميت بعد انتهاء ولاية المجلس الذي لم يقدم إلا تقريرا سنويا واحدا في أربع سنوات، وهو الملزم بتقديم تقرير كل سنة حسب ظهيره المؤسس، مما يعني أن المجلس يشتغل الآن عمليا خارج القانون، مادامت ولايته قد انتهت.

ولذلك كان على بنكيران وصحبه أن يطالبوا الخمار اليزمي بتقديم الحصيلة وليس التوصية.

عبد الحميد جماهري: صراع في أعالي الدولة.. الإرث، إمارة الدستور وإمارة المؤمنين

عبد الحميد جماهري

تدور حرب علنية، بين المجلس الوطني وتعبيرات الحركة الأصولية في المجتمع، لكنها في التقدير الحالي للتوازنات داخل مراكز القرار، حرب تدور داخل الدولة نفسها، وبوسائل الدولة ذاتها.

كيف ذلك؟

عندما نشر المجلس الوطني بقيادة إدريس اليزمي تقريره، لفت الانتباه أن الرد الرسمي الأول نطق به مصطفى الخلفي وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، وأحد الوجوه الشابة البارزة في أعالي الحركة والحزب.

وقد تعمد الخلفي أن يورد اسم الملك عندما قال إن المجلس تحدث عن المساواة في الإرث، والملك حرم على نفسه تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرمه.. وقال بنص الجواب على يومية "المساء"، إن " توصية مجلس اليزمي حول الإرث مستفزة، والملك أكد أنه لن يُحل ما حرم الله".

أول شيء قد يتبادر إلى عقل يفكر من داخل بنية الحلال والحرام هو: هل حرم الله أو حلل في الإرث؟ أم أنه سبحانه وتعالى شرع، ولم يحلل أو يحرم في الإرث..!

غير أن السؤال الحقيقي في العمق هو: لماذا استحضار الملك، إذا لم تكن الإستراتيجية هي أن يضع الناطق الرسمي أعضاء المجلس وجها لوجه مع الملك!

ليس المهم أن نعرف إن كانت ذكية أو غير ذكية، مشروعة أو غير مشروعة، بل ما يحيل عليه مضمر هذا التقابل هو أن المجلس الذي يتم تعيينه من طرف الملك، يتناقض مع وضع الملك نفسه في إمارة المؤمنين، وتكون النتيجة، المتوخاة أو المرغوب فيها، هي أن من تم تعيينهم يدفعون إلى تحريم ما يحلل وتحليل ما يحرم!

والنتيجة أن التناقض لا يزول إلا بما هو قابل للزوال، وهو المجلس أو أعضاؤه. محمد الفيزازي كان مكبر الصوت في هذه المعركة فطالب بإزالتهم، مع إضافة المحاكمة إلى الإقالة..

فنحن إذن أمام تقابل صعب إمارة المؤمنين –في الإحالة عند الخلفي– أمام إمارة حقوق العالمين، في صك التعيين عند المجلس.

وهو تقابل غير بريء، لأن المجلس نفسه هو يد الملك الدستورية في قضايا حقوق الإنسان، باعتبار أنه تعين "مقابل التزام جنابنا الشريف بالحقوق كما هو متعارف عليها عالميا" كما جاء في الصك الشهير الذي تم بموجبه تعيين المجلس وإنشاؤه قبل ذلك.

ومن حقنا أن نسترجع لحظة الدستور وصياغته، عندما اشتغل هذا التقابل من أجل فرملة توجه أبعد في مسودة الحقوق والحريات، وأن نتساءل ما إذا كنا لم نغادر بعد اللحظة التأسيسية لدستور 2011.

كما لو أنه تعاقد هش، على قلق كأن الريح من تحتنا..! كما قال المتنبي.

الحزب –العدالة والتنمية– الذي يقود الحكومة هاجم التوصية التي خرج بها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المناصفة في الإرث، ووصفها بأنها خرق دستوري على اعتبار أن دين الدولة هو الدين الإسلامي.

فنحن في أعالي الدستور بما هو يضمن إسلامية الدولة..

وجاء في البيان أيضا أن "التوصية المذكورة تجاوزا لمؤسسة إمارة المؤمنين ومنطوق الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية لسنة 2003 الذي أكد فيه جلالة الملك أنه بوصفه أميرا للمؤمنين لا يمكن أن يحل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله".

نفس التفسير الدستوري للمساواة ذهبت إليه حركة التوحيد والإصلاح، الرحم الأم للحزب عندما قال رئيسها إن هذه التوصية "غير دقيقة في صياغتها

وفي قراءتها المتكاملة المطلوبة لفصل دستوري مهم". فالفصل 175 ينص على أنه: "لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، والنظام الملكي للدولة، وبالاختيار الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور".

منتدى الزهراء المحسوب على الحركة والحزب معا، والذي سبق له أن راسل بنكيران، يطالبه بإخراج المجلس الوطني إلى حيز الوجود، اعتبر توصية مجلس اليزمي تطاولا على إمارة المؤمنين والمجلس العلمي الأعلى، وأضاف المنتدى أن المجلس العلمي الأعلى هو الجهة الوحيدة المؤهلة للبت في القضايا ذات الطابع الديني، مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية خالف بتوصياته المتعلقة بنظام الإرث والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، "صريح الدستور سواء في ديباجته أو في العديد من فصوله".

كان من الممكن أن نقول إن التوصية هي واحدة من بين 100 توصية، اتفقوا معنا على 99 ولكم البقية الباقيات، أو أن نقول إن الظهير المؤسس للمجلس يحدد مهامه في وظيفة استشارية محضة للحكومة وللبرلمان، وأن نعددها كالتالي:

"بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالقانون الدولي الإنساني، ويقترح التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الشأن ويرفعها إلى السلطات الحكومية المختصة؛ المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات؛ تقديم المساعدة والمشورة إلى البرلمان والحكومة، بناء على طلبها، في مجال ملاءمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية"، وفي هذا فالحكومة لها أن ترفض بدون ضجيج وأن تلغي بدون ضجيج، وأن تعيد الكرة إلى أصحابها بدون ضجيج.

وكذلك السند الحزبي للحكومة أو الذراع الدعوي لخطابها..

لكن الصمت في الواقع لا يخلق هوية سياسية، أو دولتية (من الدولة)، ولا يكشف عن عمق الصراع الدائر في أعالي الدولة حول تأويل الدستور وسلطاته، ومساحة اشتغال الملكية المتنورة التحديثية ومجال الفضاء المحافظ فيها.

ذلك التوازن الصعب الذي يشكل عنوان الصراع منذ 2011!

نحن أمام إعادة بناء الدوائر الثلاث في شرعية الملكية: دائرة الشرعية الدستورية، والشرعية الدينية من خلال إمارة المؤمنين والشرعية التاريخية..!

وللتاريخ بقية.

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-16-16-51/item/26720-2015-10-30-12-45-20

المساواة في الإرث...حق أُريد به باطل

إذا كان من شيء يتكاثر ويتناسل بشكل جيد في هذا البلد فهي المشاكل، بل والكوارث في جميع القطاعات، ولا تنقصنا الأسباب لنسميها كذلك، فكل القطاعات تعمها الفوضى والفساد، فلا التعليم الذي هو قاطرتنا نحو المستقبل خرج من غرفة الإنعاش بعد حوادث السير التي تعرض لها وإهدار الملايير لمحاولة إنعاشه دون جدوى، فكيف سيخرج منها وأمر تدبير حلول له كان ولايزال بين يدي من كانوا جزأ من مشاكله المعقدة؟ وأبسط مشاكله هي النقص في الموارد البشرية والهدر المدرسي والاكتظاظ، حتى صرنا نرى أطفالا في ورشات العمل بدل مقاعد الدراسة، وفصولا دراسية يتكدس فيها ما يفوق 50 تلميذا أحيانا، ومؤسسات تعليمية بها نقص حاد في عدد الأساتذة. ولا الصحة في حالة صحية جيدة، المستشفيات في أسوء حالاتها ولا يكف وزيرها عن اقتراح حلول تصب في اتجاه خوصصة هذا القطاع، وآخرها قرارات في غاية الخطورة تمس كرامة الطبيب المغرب، والتي عبَّر طلبة الطب عن رفضها عن طريق خوض إضرابات واعتصامات أفقدت الداخلية صوابها، لتقرر في الأخير مقاربتها أمنيا، في محاولة بئيسة ويائسة لحسم المعركة لصالحها .

بشرى النوري

هذا دون أن نستفيض في الحديث عن التضييق على الحريات التي كان آخر ضحاياها هو الدكتور المعطي منجيب والذي يخوض معركة الامعاء الخاوية من أجل حق التنقل الذي سُلب منه، لمجرد أنه مثقف عضوي "شارد" رفض الدخول إلى الحضيرة ليعزف سمفونية القطيع، لهذا قرر الراعي أن يهش عليه بعصاه، عله يعيده إلى "الصف". ودون أن نتحدث أيضا عن الفساد المتوغل حتى صار البعض يتحدث عن ضرورة دسترته والاعتراف به كمؤسسة لابد منها لضمان الاستقرار، فساد مهد السبيل حتى للشركات الأجنبية لتمارس على المغاربة عمليات نهب منظم ومقنن، وما شركات التدبير المفوض وعلى رأسها "أمانديس" التابعة للعملاق فيوليا إلا أحد تجليات هذه العلاقة المشبوهة بين الدولة و"المستثمرين" الأجانب، شركة دست يدها بكل ما أوتيت من أساليب الاحتيال والنصب في جيوب ساكنة طنجة، التي ضاقت ضرعا وقررت أن تخرج عن صمتها وصبرها في مسيرات سلمية حاشدة، أبدع شبابها شكلا نضاليا راقيا تمثل في إطفاء أنوار أمانديس وإشعال شموع الحق والأمل..

هذه نماذج فقط من بين عشرات القطاعات الاستراتيجية المتحللة بالمغرب، فأينما ولينا وجوهنا ثمة مؤسسات حاملة لوسام العفونة أو الفضيحة، فيضطر المواطن المغربي البسيط إلى التعايش معها أحيانا وتفويض أمره إلى الله، أو الاحتجاج والانتفاض ضدها أحيانا أخرى بعفويته المعهودة والنابعة من إحساسه العميق بالظلم والقهر والإقصاء.

في هذه اللحظات المفصلية والحرجة من تاريخ المغرب، والتي من المفروض فيها على النخبة المغربية والفاعلين السياسيين والحقوقيين؛ ومهما كانت انتماءاتهم، أن يعلنوا عن استعدادهم غير المشروط لخوض معركة الحق ضد الباطل والظلم، نجدهم وكعادتهم يخذلون هذا الشعب بدخولهم في حالة صمت رهيب وسبات شتوي وصيفي، وهذا الصمت عن الحق ليس سوى إعلانا ضمنيا عن اصطفافهم إلى جانب السلطة، وحين يقررون الخروج منه فإن هذا الخروج لا يتجاوز حدود خدمة لوبي الفساد والتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر؛ فمثلا، البلاد "واقفة غير بالألطاف الإلهية"، لم يجد **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الذي هو بمثابة الذراع الحقوقي للمخزن من توقيت مناسب لطرح إشكالية المساواة في الإرث بين المرأة والرجل للنقاش العمومي بين كل المكونات الثقافية والفكرية للمجتمع المغربي

ففي الوقت الذي يجدر به بمعية باقي مكونات المشهد الحقوقي تسجيل موقفه من القضايا المصيرية للمغاربة، والتي تأتي على رأسها قضية التعليم،

يغطي هذا الغياب المتعمد بإثارة زوبعة في فنجان مشاكل المغاربة ليحول النقاش الحقيقي ولو بشكل مؤقت نحو قضايا تعتبر فاكهة الحقوق بالنسبة للمغاربة، ولن يجني منه _على الأقل حاليا_ غير سقي بذور الانقسام وتعميق الخلاف بين تياراته الفكرية والدينية، نفس الشيء ينطبق على المجلس العلمي الأعلى الذي هو "الذراع الديني" للدولة، يصمت عن الكلام غير المباح دهرا، وفجأة ينجر إلى النقاش حول مسألة المساواة في الإرث، وهذه الهبة كانت متوقعة لرش مزيد من البهارات حول الموضوع وإعطائه صبغة حقوقية ليبدو النقاش وكأنه فعلا معركة بين قوى النور والظلام في المغرب.

بعملية منطقية بسيطة جدا، يمكننا أن ندرك أن من يصمت عن الجهر بالحق ولا ينصر من تنتهك أبسط مقومات حريته، ولا من يغتصب حقه في التعليم أو في ثروات الوطن، ولا من سلب منه حقه في العدالة والكرامة، لا يمكن لأي "هبة" من هبّاته أن تكون من أجل حق لاتزال تراه الأغلبية الساحقة من النساء المغربيات حلما بعيد المنال، في هذه الخرجة "إنَّ" مفضوحة، وقد عودنا المخزن في اللحظات الحاسمة بهكذا خرجات لأحد أجهزته التي تدين له بالولاء الأعمى، إما في حالة الرغبة في التغطية على إشكالات حقيقية تشغل الرأي العام المغربي؛ وإما في حالة استعداده لتمرير قرارات خطيرة تمس قوت وحرية المواطن المغربي، وفي قضية المساواة في الإرث جمع المخزن بين الحالتين : التغطية على الوضع الآيل للانفجار وتحوير النقاش الدائر حاليا حول قانون المالية 2016 .

لهذا؛ أصبحنا ننتظر تلك "العظم" التي يرمي بها المخزن كلما دعت حاجته إلى ذلك إلى الإعلام ليتلقفها هذا الاخير ثم يقذف بها إلى ساحة النقاش العمومي، يتداولها المواطنون في مجالسهم وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، وقد يحدث أن يتورط في نقاشها كتاب ومثقفون عبر مقالاتهم على صفحات الجرائد والمجلات، وبهذا يكون المخزن قد حقق مبتغاه في توجيه الرأي العام وإلهائه، وكسب هامشا زمنيا للمناورة ولي عنق الحقيقة وطمس الواقع العليل المعتل .

وللاستدلال على أن إثارة هذا النقاش في هذا التوقيت بالضبط هو من تدبير مدبر ماكر، يمكننا أن نطرح بعض الأسئلة على أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان: هل بإمكان توصيتكم حول المساواة في الإرث أن تتضمن مثلا طلبا إلى المؤسسة الملكية المغربية من أجل المساواة بين الذكر والأنثى في ولاية العهد كما في الملكيات الأوروبية مثلا ؟؟ ألا ينص الدستور المغربي بأن المغرب بلد إسلامي والملك المغربي أمير المؤمنين ؟؟ إذن؛ كيف سيستقيم أن تتم مخالفة نص قرآني واضح في ظل إمارة المؤمنين ؟؟هل معنى اقتراحكم أن تتم علمنة الدولة المغربية في ظل إمارة المؤمنين ؟؟ أم أن اقتراحكم يثوي طلبا ضمنيا بالتنازل عن هذه الإمارة ؟؟

الإجابة على هذه الأسئلة واضحة، وتقودنا إلى أن من تعمدوا إطلاق فقاعة المناصفة في الإرث لم يكن غرضهم إنصاف المرأة، فهم يدركون جيدا أن هذا الموضوع بالذات شائك بما فيه الكفاية، ويتطلب مقاربة شمولية يتقاطع فيها الاقتصادي بالاجتماعي بالثقافي بالديني، والوضع الآن لا يسمح سوى بالخوض في القضايا ذات الطابع الاستعجالي ولا يسمح بتاتا بهذا الترف.

ألاعيب المخزن صارت مكشوفة خطوة بخطوة، لكنه لايزال يصر على أن يلعبها، ومهمتنا نحن أن نتعلم السير في طريق الحق الحرية دون أن نقع ضحية ألغامه أو فِخاخه المحكمة التي يجرنا إليها جرا..

علينا ألا ننسى أن الصراع كان دوما عموديا ، وزوابع من هذا القبيل ليست سوى "إبداعات" مخزنية لتحويله إلى صراع أفقي تجني ثماره قوى الفساد والتحكم.

http://noun.ma/11326.html

المطالبة بحق المناصفة بين الرجل والمرأة تشعل الشارع في المغرب

أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)** في تقرير حول موضوع المساواة والمناصفة في المغرب توصيات بتعديل مدونة الأسرة يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل، فيما يتعلق بانعقاد الزواج وفسخه، والعلاقة مع الأطفال، وفي مجال الإرث.

التصريح شكل شرارة نقاش وجدل بين مختلف مكونات المجتمع المدني دينية ومدنية ومن على منصات مواقع التواصل الاجتماعي وبين كل أطياف المجتمع المغربي.

وهذه ليست المرة الأولى في المغرب التي يثير فيها موضوع أحكام الإرث جدلا، حيث قال قبل سنتين الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إدريس لشكر بضرورة تجديد نظام الأحكام المتعلقة بالإرث نحو المناصفة التامة بين الرجل والمرأة وهو ما جر عليه حينها وابلا من الانتقادات، إذ أعلن المجلس العلمي الأعلى أناه أحكام قطعية لا تجديد فيها مع وجود النص كما هو مقرر في القاعدة الأصولية الفقهية عند علماء الشريعة.

كما تبنت المطلب نفسه توجهات يسارية وأيضا فعاليات من المجتمع المدني ومن ضمنها الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء في المغرب. وقالت فوزية العسولي رئيسة الرابطة في لقاء خاص مع «القدس العربي» أن الرابطة كثيرا ما رفعت مطلب تعديل أحكام الإرث منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008 خاصة في ما يتعلق بالتعصيب بناءً على توصلها بمجموعة من الشكايات التي تهم أسر وفتيات توفي آباؤهن ووجدن أنفسهن فجأة أمام عدد من الورثة ابن العم أو العم يريد تقاسم البيت أو أي شيء تمتلكه الأسرة وشاركت الزوجة في بنائه بما في ذلك الأثاث والفراش الذي يقسم بالنصف، وهنا تتساءل: هل هذا عدل؟

وسردت قصصا وملفات تتوصل بها الرابطة عبر مراكزها المنتشرة في أنحاء المغرب تعكس بجلاء أهمية طرح الموضوع للنقاش وتقول «أتذكر حادثة فتاة في الدار البيضاء وهي حالة واحدة فقط ضمن حالات كثيرة توفي والدها وترك لها ولوالدتها شقة كانت قد اشتريت بتعاون مع الزوجة التي تعمل. لكن بعد وفاة الأب جاء العم وابنه ليلة العزاء الأولى واستحوذا على الغرف فيما قضت الفتاة ووالدتها ليلتهما الأولى بعد رحيل الأب في بيت الجيران.

وتضيف العسولي أن المحزن في القصة أن الشقة بيعت وانتقلت الفتاة ووالدتها من حي المعاريف كأحد أرقى أحياء العاصمة الاقتصادية إلى منطقة سكنية بعيدة وخارج المدار الحضري للمدينة وانقطعت الفتاة عن الدراسة وتحولت حياتها إلى جحيم.

ملف آخر توصلنا به تضيف رئيسة الرابطة الديمقراطية، هو لفتاة شاركت والديها في إنجاح مقاولة اقتصادية، لكن حين توفي والداها في حادثة سير، تفاجأت بعم لها لم تقابله من قبل، أوقف المشروع وتغيرت حياتها نحو الأسوأ رغم أنها كانت من أسباب إنجاح المشروع الاقتصادي. وهذه فقط قصص قليلة من الكثير من الملفات التي نتوصل به لا عدل فيها ولا منطق ولا إنصاف.

وتسرد العسولي جملة من التغييرات التي شهدتها بنية المجتمع المغربي التي صارت تستلزم إعادة النظر في بعض الأحكام التي هي بمثابة مسلمات في نظر البعض، وتقول إنه يجب أن نتذكر أن هناك تغييرات كثيرة حصلت منها مثلا «سياسة تحديد النسل» فهناك عدد من الأسر أصبحت تكتفي ببنت واحدة أو اثنتين وبالتالي نصبح أمام أسر كثيرة معرضة لما أسميه بـ«الاعتداء». لأن الإسلام أساسا حين ورث المرأة كان قد أنصفها وكرمها بما أنها كانت قبل ذلك متاعاً يورث، وأحكام الإرث لم تبن على التمييز بسبب الجنس، فلم يكن هذا هو المحدد فيها، فهي جاءت للإنصاف والتضامن حيث كانت القرابة الدموية محددة في النصيب الوارث أو الوارثة وبالتالي لم يكن أساسها تفضيل الذكور على الإناث. وهناك 30 حالة من ضمن 35 ترث فيها المرأة مثل الرجل وأحيانا أكثر وهناك فقط 5 حالات يوجد فيها الاختلال والمقصد كان هو العدل والتضامن. أين نحن من هذه البنيات العائلية في عصرنا الحالي؟ فالعائلة في زمن قديم كانت ممتدة وكثيرة الأفراد جميعهم يسكنون منزلاً واحداً في مجتمع عشائري كانت من أسسه التكافل وتحمل مسؤولية الاهتمام والعناية الكاملة بالمرأة، فالرجل كان يتكفل بالمرأة زوجة وابنة وأختاً وابنة عم وكل النساء من حوله. أين نحن الآن من هذه التركيبة؟ لم تعد موجودة، اليوم 80 في المئة من الزيجات تقع خارج الوسط العائلي، وأغلب الأسر أصبحت تتكون من الزوج والزوجة والأبناء وليس هناك قانون يجبر الرجل الأخ أو العم أو ابن العم على التكفل بالأخت أو العمة أو أبنة العم. بل حتى هياكل وبنيات التكفل التي من المفروض أن تهيئها الدولة والحكومة غير موجودة وبالتالي نحن نجد النساء في دور العجزة مثلاً وفي مراكز تكفل المجتمع المدني. أكثر من هذا جميعنا يعرف أن 1 من 5 أسر في

المغرب تعيلها نساء، فالمرأة لم تعد تعيل نفسها فقط بل تتكفل بأسر بأكملها وأغلب النساء يعشن الفقر والهشاشة بسبب التمييز في الوصول إلى الموارد ولعل الإرث هو مورد من الموارد التي يمكن أن تبنى بها الحياة الكريمة. وعليه ووفق ما استجد من أوضاع في المجتمع، الحرمان أو الحصول على النصف يخل بالعدل، لأن النصف الذي كان يورث فهو كان إضافياً فقط إلى جانب النفقة والرعاية التامة التي كانت تحصل عليها المرأة في أزمنة انقرضت تقريباً سواء من أهلها أو زوجها أو عمها أو ابن خالها أو أي ذكر في عشيرتها وهذا لم يعد موجودا، بما أن المرأة الآن تتدبر كل شيء ملبسها وسكنها ودواءها. والإحصائيات الرسمية والدراسات كلها تشير إلى هذا، لذا فالأمر لا يتعلق بالتزامات المغرب الدولية أو إملاءات خارجية كما يشير البعض بل بحيف وظلم داخل المجتمع. وكما نناضل في باقي المجالات الأخرى كحق التعليم وحق الصحة وحق الولوج للوظيفة العمومية وحق العمل هذا أيضا من ضمن حقوق لا تتجزأ.. وأؤكد أنها قضية تهم ملايين النساء وليس فقط البعض كما يظن الكثير والحالات الكثيرة والمتشعبة التي نتوصل بها ترسخ هذا الموضوع ضمن قائمة مطالبنا.

وتضيف العسولي موضحة، خصوصا أمام الأصوات الرافضة أن هؤلاء عليهم أن يعانقوا الواقع ويلمسوا بأيديهم مشاكل وقصص حيف وظلم تعيش بين ظهرانينا. فهناك نساء غادرن البادية لأنهن فقدن أراضيهن بعدما كن يعشن ضمن أسر ميسورة فأصبحن بين عشية وضحاها ضحايا وخرجن للعمل كخادمات بيوت. وأعداد خادمات البيوت كثيرة ومعضلتهن تؤرق المجتمع المدني الذي يسعى لحمايتهن بقوانين، فنحن نناضل من أجل حقهن في التعليم وحقهن في العيش الكريم وحقهن في ما راكمناه بالتشارك من ثروة. فكيف يعقل أن تأخذ النصف مما يتركه الأب في حين أنها هي من كانت تتكفل بمسؤولية الأب والأخ وتصرف عليهما من تعبها ومجهودها الخاص.

وكرد على مسألة لا نقاش في النصوص القطعية استطردت العسولي قائلة، أن النصوص القرآنية غايتها هي العدل، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف حد قطع يد السارق برغم أنها آية قرآنية صريحة، وذلك بمبرر الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة، فانتشار الجوع جعل الخليفة عمر يجتهد في إيجاد حل له، فلو قام بقطع يد السارق في مثل هذه الظروف، فإنه سيعد ظالما لأنه سرق بسبب الجوع وبالتالي من الظلم قطع يده. لا يجب أن نصوغ صورة إسلام ظالم، فالإسلام حث على الاجتهاد وقال أن «أمركم شورى بينكم» والمذهب المالكي قال أنه «أينما كان المسعى فهناك شرع الله» وأبواب الاجتهاد كثيرة وموجودة أما حق ينظر فيه العلماء فقط فهو حق يرد عنه والمرأة لها حق التحدث والإدلاء برأيها في الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم جادلته النساء ونزلت آية في الموضوع تنصفهن (خولة بن تعلب، سورة المجادلة) وانزل آيات تستجيب لها فما بالك لا يريدوننا أن نجادل الآن في أمور تهمنا ولنا تفويض من طرف جزء كبير من المجتمع الذي نمثله ونستقبله في مراكزنا من الآلاف من النساء المتضررات والقصص كثيرة لا تنتهي في هذا الباب.

تقرير حقوقي

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب في تقرير صدر الثلاثاء الماضي الحكومة إلى تطبيق المناصفة في اقتسام الإرث بين الرجل والمرأة والمساواة في جميع الحقوق، تطبيقا لأحكام دستور 2011 واحتراما للمواثيق الدولية.

ودعا تقرير المؤسسة الوطنية الممولة من الحكومة إلى «تعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في مجال الإرث وذلك وفقا للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

وينص الفصل 19 من دستور 2011 الذي تم تبنيه بعد حراك شعبي في غمرة «الربيع العربي» على أن «يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب».

لكن الفصل نفسه يربط احترام هذه المساواة بـ»نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها» التي تتعدد تأويلاتها.

ودعا المجلس الحكومة المغربية إلى «سحب هذه الإعلانات التفسيرية، والعمل على تعميم هذه الاتفاقية على نطاق واسع، لا سيما في أوساط القضاة ومهنيي العدالة».

وتعمل الحكومة على وضع القوانين التنظيمية لتطبيق أحكام هذا الدستور.

ورأى التقرير الذي حمل عنوان «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور» ان المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث «تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء».

ورصد مظاهر أخرى من التمييز ضد المرأة منها «تأخر إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة» اللذين نص عليهما الدستور.

كما سجل التقرير «تضاعف نسبة الزواج دون السن القانونية خلال عقد من الزمن، حيث انتقلت من 7٪ سنة 2004 إلى ما يقارب 12٪ سنة 2013.

ورغم جهود السلطات لضمان السلامة الجسدية للنساء، بحسب التقرير، فإن «6،2 مليون امرأة مغربية يعانين من العنف ويحظى ذلك بنوع من القبول الاجتماعي القائم على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه المتورطون في العنف».

وانتقد التقرير المناهج المدرسية والإعلام المغربي اللذين يروجان للفروق الجنسية بين المرأة والرجل.

وكشف التقرير أن «معدل وفيات الأمهات المغربيات يعد بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، فيما تطال الأمية النساء بدرجة أكبر مقارنة مع الرجال، لا سيما النساء القرويات (55٪ لدى النساء مقابل 31٪ لدى الرجال).

وأوصى تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوجوب منح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي وفق الشروط المنصوص عليها في ما يتعلق بالزوجات الأجنبيات، مطالبا بضرورة سن قانون خاص لمناهضة جميع أشكال العنف في حق النساء، طبقاً للمعايير الدولية.

من جهة أخرى هاجم المجلس حكومة بن كيران ورسم صورة «قاتمة السواد» عن وضع المساواة والمناصفة في المغرب، إذ اعتبر أن «المغرب لا يمكنه ترسيخ ديمقراطية وتحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق المناصفة والمساواة».

كما انتقد التقرير التأخر في إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالمناصفة والمساواة، وذلك ما أشار إليه الملك محمد السادس أيضاً في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان.

وأشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى «أنه وبعد مرور أربع سنوات من تبني الدستور، اتسم مسار إعماله بالتبخر التدريجي للوعود التي جاء بها القانون الأسمى».

وذكر التقرير، أن الحكومة تأخرت في إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومشروع مناهضة العنف ضد النساء.

http://www.algeriatimes.net/algerianews32822.html

الصبار وحصاد يشاركان وزراء الداخلية في جامعة الدول العربية

جميلة عمر

يشارك كل من وزير الداخلية محمد حصاد، **والأمين العام للمجس الوطني لحقوق الإنسان** محمد الصبار، الاثنين المقبل، في اجتماع وزراء الداخلية لجامعة الدول العربية، الذي سينعقد في تونس، والذي سيناقش موضوع التطرف وحقوق الإنسان، والتي ستمتد على مدى يومين، سيناقش فيها وزراء الداخلية العرب، ملف التطرف في علاقته مع احترام حقوق الإنسان.

وأكد مصدر مطّلع أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيقدم خلال الاجتماع تقريرين للجامعة العربية حول "تدخل السلطات الأمنية خلال فترات الأزمات"

http://www.almaghribtoday.net/home/also-in-the-news/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

زعيم حزب ايطالي معادي للأجانب وللإسلام في ضيافة سياسيين مغاربة

إبراهيم أولعربي

كما أعلن ذلك قبل أيام ، يقوم ماتيو سالفيني زعيم حزب "لا ليغا نورد –رابطة الشمال"، اليميني المتطرف، بزيارة للمغرب، وذلك بغية "التباحث مع المسؤولين المغاربة حول موضوع الهجرة، بالإضافة إلى بحث موضوع تقديم المساعدة للمهاجرين في بلدانهم بدل انتظار وصولهم إلى أوروبا "، وذلك حسب ما أشار إليه السياسي الإيطالي في صفحته الفايسبوكية.

وحسب يومية "كوريري ديلا سيرا" الإيطالية، التي أوردت الخبر ، فقد حضي ماتيو سالفيني باستقبال من طرف كل من رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب المغربي وأنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، كما التقى أيضا **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، وبعد ذلك إتجه السياسي الإيطالي إلى مدينة تطوان، حيث حضي باستقبال من إلياس العمري .

ومعروف عن حزب "رابطة الشمال " وزعيمه ماتيو سالفيني معارضته الشديدة للاتفاقات المبرمة بين المغرب و الإتحاد الأوربي بخصوص إستيراد المنتوجات الفلاحية المغربية، وذلك لمنافستها الشرسة للحوامض، التي تنتجها جزيرة صقلية الإيطالية ، وفي هذا الصدد كان "سالفيني" قد قاد في صيف سنة 2014 حملة ضد المنتوجات الفلاحية المغربية حيث قال : " لن أسمح لنفسي بأن ينمو ابني وهو يتغدى على البرتقال المغربي عوض نظيره الصقّلي(نسبة إلى جزيرة صقلية الإيطالية) " .

وتُوَجَّه انتقادات كثيرة للحزب اليميني الإيطالي ، والذي يسانده 15 في المائة من الإيطاليين، حسب آخر إستطلاعات للرأي ، بسبب توجهه الإيديولوجي الذي ينبني على معاداة الإسلام و المهاجرين، إذ يلصق بهم كل المصائب، التي ضربت وتضرب إيطاليا ، ولا تخلو تصريحاته كل أسبوع مما يؤكد ذلك ، ويعتبر هذا الحزب من أشد المعارضين لمنح الجنسية للأبناء المزدادين فوق التراب الإيطالي من والدين اجنبيين، كما انه يعارض بناء المساجد في إيطاليا ، ويقوم منتخبوه بالتضييق على أنشطة المساجد ، وتنقل الصحف بين الفينة والأخرى سلوكات وتصريحات استفزازية من سياسيي الحزب تجاه المهاجرين والمسلمين، وقد عانت سيسيل كيانغ وزيرة الإندماج السابقة في الحكومة الإيطالية من ويلات تصريحات عنصرية في حقها لمرات كثيرة، وذلك نظرا لأصولها الإفريقية لدرجة جعلتها تقدم دعوى قضائية ضد إثنين منهم.

http://www.alyaoum24.com/410783.html

الكتاني لليوم 24 : المساواة في الإرث مطلب العلمانيين المقلدين للغرب

المامون خلقي

مازالت التوصية التي أقرها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في تقريريه الموضوعاتي بخصوص المساواة والمناصفة في المغرب، حول تعديل مدونة الأسرة، خصوصا مسألة المساواة في الإرث، تثير نقاشا حادا بين صفوف مختلف التوجهات السياسية والدينية..

في نفس السياق، قال الشيخ السلفي، حسن الكتاني، أن مطلب مجلس اليزمي مطلب مصادم لكتاب الله و لقطعيات الشريعة الإسلامية التي لا يمكن لمسلم التنازل عليها، بحسبه.

و إعتبر، الكتاني، في تصريح لليوم 24 ، على هامش المؤتمر العالمي لتدبر القرآن، أن مطلب المساواة في الإرث، هو مطلب الحداثيين و اليساريين و العلمانيين في المغرب و هو تقليد لإخوانهم في الغرب، على حد تعبير الكتاني.

و هاجم الكتاني، كل من يحاول اتهام الاسلام بظلمه للمرأة، معتبرا كل من يحاول ذلك لا يفقه قانون الإرث في الإسلام الذي أعز و أنصف المرأة بعكس الغرب الذي لم يعطي المرأة أي شيء، يضيف الكتاني.

http://www.alyaoum24.com/410933.html

متابعة: في "ميدي1 تي في".. بنكيران ألقى بيانه

مصطفى لمودن

قال بنكيران إنهم في حزب العدالة والتنمية يفصلون بين السياسي والدعوي، "الدعوة" تتكلف بها "حركة التوحيد والإصلاح"، وطبعا هي ما تمد الجسور نحو "المؤمنين" كي يصوتوا على الحزب، وبنكيران نفسه عضو مسؤول في تلك الجمعية كعدد آخر من وزراء حزبه..

لكن بمجرد أن أثير موضوع الإرث وتوصية "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حتى أدمج بنكيران السياسي بالدعوي، وتحول إلى فقيه. بل يريد أن يكون "الفقهاء والعلماء" هم المرجع للدولة. وهنا يتجلى خطر هؤلاء الذين يخلطون السياسة بالدين رغم ادعائهم خلاف ذلك..

كم من مرة ذكر بنكيران الله، لو حسبنا ذلك فسنجده كثير. ليس في ذلك مشكلا بالنسبة لشخص، لكن أمام شؤون الوطن، وأمام احتكامه إلى مجرد "الثقة" في علاقته بالوزراء دون ذكر المساطر القانونية والمؤسسية، فهنا يبدو الخلل واضحا، فالوطن ليس زاوية.

قال بنكيران في البرنامج الخاص الذي قدمته قناة "ميدي1 تيفي" إنه لم يقدم وعودا كاذبة للشعب، فيمكن تذكيره ببعض وعوده قبيل الانتخابات التشريعية السابقة، منها رفع نسبة النمو الإقتصادي إلى 7%، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم.

لكن، مع قرب نهاية ولايته، يظهر أن الفساد هو الذي تقوى، وباعترافه "إن الفساد صعب"، ما يعني عجزه عن مواجهته.

يظهر ان أول مسؤول عن الحكومة، "يرقع" ولا يبدع، من ذلك رفع "تعويض" الأطباء (الخدمة المدنية والداخليين) الذين يقومون بعمليات التطوع إلى 600 درهم و1500 درهم في الشهر! ويرهن اقتصاد البلاد للشتاء ورحمة الله في ذلك.. حيث يتحول الاقتصاد إلى صدف عوض ان يكون تخطيطا. يلعب بنكيران بذهاء خارق على العواطف، حينما يثير الأسر وعلاقات أفرادها الحميمية، ويلعب على بعث شعور بالثقة الكاذبة لدى كل من يستمع اليه، وقد اكتسب هذه "الخصلة" عبر السنوات الطويلة التي قضاها في "الدعوي" ودغدغة العواطف، حتى أنه يستطيع دفع مستمعيه إلى الغرق في السبات، بل حتى الغرق في نوبة بكاء.. وهي طريقة مجدية في السياسة الآن بالمغرب أمام فراغ التنشئة السليمة للمواطن، حيث يجب اعتبار تسلم مسؤولية تدبير الشأن العام أمرا يدخل في نطاق تصرف البشر، وفق القوانين وليس وفق خوارق ومعجزات.

قال بنكيران إنه تجاوز قضية البند 30 من قانون المالية رغم ما أثير حوله، ولم يوضح كيف تم ذلك، ولكنه قال إنه غضب لما أزيل اسمه باعتباره من يمنح التفويض بالصرف.. وأخبر بترخيصه لوزير الفلاحة والمالية برفع دعوى قضائية ضد بوعشرين مدير نشر جريدة "أخبار اليوم".

وذكر أن قضية التقاعد ستقف عند رفع السن إلى 63 سنة، والزيادة في الاقتطاع، وتخفيض التعويض أثناء الحصول على التقاعد من 2.5% إلى 2% فقط، واحتساب معدل أجر 8 السنين الأخيرة.. وقال إنها إجراءات ضرورية وإلا لن يجد صندوق التقاعد درهما في سنة 2023.

وظهر أنه يكن "عداء" خاصا لحزب "الجرار"، ووصفه ب"المتحكم"لكنه، ركز على "القيادة" ورئيس جهة الشمال وقد ذكره باسمه أكثر من مرة.

كما أبدى تشككه فيما تكتبه الصحافة، ووصفها بنعوت حاطة، وقلل من قيمتها الإخبارية.. لكنه، أحيانا كان يستدل بتقاريرها وتحاليلها دون ذكر أي مرجع محدد. وحول الوهابي العريفي الذي قيل إنه هو من أجل مجيئه إلى المغرب، وهناك من يستدل بتدوينة له نشرها على الفايسبوك، ظهر ان ذلك كان بتدخل من بنكيران لما اتصل بمسؤول عن "حركة التوحيد والإصلاح".. لأن ذلك سيثير مشاكل في المغرب بعدما اطلع على ما يقع في الفايسبوك حسب قوله ضد العريفي.. لكنه أضاف بأن هناك جهات أخرى لم يسمها تدخلت في الأمر كي لا يحضر الشيخ العريفي إلى المغرب..وألح بنكيران على كلمة "الآن"، ما يعني أن الشيخ الوهابي يمكن أن يحضر مستقبلا بعدما تهدأ العاصفة!

والمثير هو ما ذكره بنكيران في البداية حيث لم ينف نيته عدم التقدم للأمانة العامة للحزب للمرة الثالثة رغم ان قوانين الحزب تلغي ذلك، وقال إنهم في الحزب يكلفون الأعضاء بمهام ولا يترشح أي أحد من تلقاء نفسه، وكل من كلف بمهمة لا يتراجع عنها. واستغل بنكيران المناسبة ليقوم بحملة دعائية لصالح حزبه من أجل الانتخابات التشريعية القادمة بشكل فظ ومستهجن.. حيث خلط العواطف بالدين وبما سماه العطف اللاهي وما يراه إنجازات من قبيل تخفيض دعم صندوق المقاصة وخطاب المظلومية وأنه مهدد حسب ما تقوله له عائلته باستمرار مادام يشتغل بالسياسة كما قال هو نفسه..

http://www.okhbir.com/?p=40590

العاهل المغربي: بن بركة من "المغاربة الأحرار"

في خمسينية اختفاء المعارض الراحل.. العاهل المغربي يعتبر أن بن بركة "دخل التاريخ"

عادل الزبيري

في مفاجأة من العيار الثقيل في المغرب بحسب المراقبين، أرسل العاهل المغربي محمد السادس "رسالة رسمية" إلى حفل في الرباط، لإحياء مرور 50 عاما على اختفاء الزعيم اليساري والمعارض المغربي الراحل المهدي بن بركة.

فالحاضرون في القاعة الكبرى في المكتبة الوطنية في العاصمة المغربية تفاجأوا لقراءة عبد الرحمان اليوسفي، الأمين العام السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي ورئيس الحكومة السابق، لرسالة من العاهل المغربي.

ففي رسالته، التي حملها مستشاره عمر عزيمان، وصف الملك محمد السادس تاريخ الراحل المهدي بن بركة بأنه "مشترك بين كل المغاربة" وبأنه "كان قريبا من العائلة الملكية" المغربية، مميطا اللثام عن كونه كملك للمغرب "حرص على المشاركة في تخليد هذه الذكرى دون عقد".

العاهل المغربي محمد السادس

مرحلة من الصراعات في تاريخ المغرب

وعاد الملك محمد السادس إلى "مرحلة ما بعد الاستقلال"، التي وصفها بأنها كانت "مشحونة بالصراعات" حيال ما "كان ينبغي أن يكون عليه المغرب"، ومعلنا أنه "ليس هنا لإصدار الأحكام التي تبناها هذا الطرف أو ذاك" في قضية مصير أشهر معارض سياسي للنظام المغربي خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

وبحسب الملك محمد السادس، فإن "بن بركة دخل التاريخ"، بالرغم من "أنه لا يوجد تاريخ سيء وآخر جيد"، داعيا في نفس الوقت إلى عدم نسيان أن "أعداء المغرب قاموا باستغلال القضية من أجل الإساءة" للمملكة المغربية.

وفي قضية اختفاء المعارض الراحل المهدي بن بركة، طالب الملك المغربي بـ"استخلاص الدروس والعبر" و"جعلها في صالح الوطن، لتساعد على البناء، وليس الهدم"، موضحا في نفس الآن أن "الملكية في المغرب متشبثة بالتلاحم بين مكونات الأمة، شريطة الالتزام بالثوابت وبالمقدسات"، واصفا الراحل بن بركة، بأنه من "المغاربة الأحرار الذين ضحوا من أجل الدفاع عن الثوابت والمقدسات" المغربية.

صيانة الخيار الديمقراطي

وتعهد العاهل محمد السادس في رسالته بـ"عدم ادخار أي جهد لصيانة الاختيار الديمقراطي" في المغرب، وفي "حماية حقوق وحريات المواطنين"، مشيرا إلى أن "الأهم هو العمل على تملك جميع المغاربة لتاريخهم بنجاحاته وإخفاقاته من أجل العيش في حاضر آمن ومستقر"، مع التوجه "لبناء مستقبل أفضل، بكل ثقة وتفاؤل وأمل".

ولا يزال مصير اليساري المغربي المهدي بن بركة، بحسب **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المغرب، مجهولا بعد استكمال هيئة الإنصاف والمصالحة الاشتغال على المرحلة الزمنية، ما بين 1958 و1999، التي تلقب بـ"سنوات الحمر والرصاص"، لتبقى حالات قليلة دون مصير محدد، من بينها من يسميه اليساريون المغاربة "عريس الشهداء" في المغرب.

والراحل المهدي بن بركة، من رموز الكفاح في تاريخ المغرب ضد الاستعمار الأجنبي ومن الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال، وكان أصغرهم سناً، عن الاستعمارين الفرنسي والإسباني في أربعينيات القرن الماضي، ومن السياسيين الذين تركوا "بصمات ذهبية، في حزب الاستقلال المحافظ، كزعيم

تاريخي، ومن جيل المؤسسين، لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أكبر حزب يساري مغربي.

واختفى المهدي بن بركة، قرب مقهى في باريس في يوم 29 أكتوبر 1965، وتستمر عائلته في المطالبة بمعرفة مصيره ومكان دفنه للترحم عليه، وسط اتهامات للرباط ولباريس ولواشنطن تاريخيا، بالتورط في تصفية أشهر معارض يساري مغربي، وزعيم أكبر حركة للتحرر ضد الاستعمار، في ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2015/10/31/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1-.html

"الإسلاميات" بالمغرب: توصية المساواة في الإرث "هجينة"

عادل الزبيري

تتواصل ردود الفعل في المغرب على توصية غير مسبوقة في تاريخ المملكة تقدم بها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وتقترح المساواة في الإرث ما بين الذكور والإناث.

ففي برنامج تلفزيوني للنقاش، على شاشة القناة الثانية المغربية، مساء الأربعاء، اشتد النقاش بين عضوة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبين مسؤولية في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وانطلق السجال من توصية الإرث ليشتد مع انتقادات وجهّت للحكومة بتسجيل "تراجعات كبيرة" في وضعية المرأة المغربية.

توصية هجينة ومرفوضة

ومن جهته، هاجم منتدى الزهراء للمرأة المغربية، الذراع النسائي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يقود الحكومة، توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معلنا عن "تحفظه على التأويل والقراءة المبتورة للفصل 19 من الدستور" المغربي، وواصفا التوصية بـ"الهجينة والمرفوضة".

ويكر المنتدى المجلس الوطني عن حقوق الإنسان، بأن مرجعيته في اشتغاله بحسب الدستور، هو "المرجعية الوطنية – القومية – التي يشكل الإسلام موقع الصدارة فيها"، فـ"لا يمكن أن تتناول المراجعة أحكام الدين الإسلامي"، وفق منطوق الدستور المغربي.

واتهم منتدى الزهراء، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بـ"التطاول على اختصاصات الملك محمد السادس"، بصفته "أميرا للمؤمنين"، كما ينص على ذلك، الفصل 41 من الدستور.

مع تعزيز المساواة الكاملة

وعلى الطرف الثاني من المواجهة، طالب حزب التقدم والاشتراكية اليساري، المشارك في التحالف الحكومي في المغرب، بـ"تعزيز المساواة الكاملة والمطلقة بين الجنسين" أي الذكور والإناث في "مختلف المجالات بما في ذلك في الإرث".

ونادى الحزب السياسي اليساري بـ"تحكيم العقل، وتغليب المصلحة الوطنية العليا، وفتح الباب أمام الاجتهاد الخلاق"، مع الحاجة إلى "الانتباه إلى "الخصوصيات الوطنية، وموازين القوى، وطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر منها المجتمع".

ويتوقع مراقبون أن يتواصل الجدل بين القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بين مدعم ورافض، لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة دستورية، مستقلة عن الحكومة.

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2015/10/29/-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB-%D9%87%D8%AC%D9%8A%D9%86%D8%A9.html

عبد المالك زعزاع : أطروحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان متهافتة لا تمت إلى هوية المجتمع

سناء كريم

أكد الحقوقي والمحامي عبد المالك زعزاع أن فصول الدستور وديباجته واضحة بخصوص الهوية المغربية التي تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وشدد في حوار ليومية ''التجديد''، على أن قراءة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للفصل 19 من الدستور مبتورة وليست مبررا لدعوته المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة على اعتبار أن ''توابث المملكة وقوانينها الوطنية'' هي التي تحكم أي تعديل مرتقب.

زعزاع أكد أيضا على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تجاهل أن في المغرب الإرث نظام اجتماعي له علاقة بالأسرة في الإسلام، كما تجاهل أن في المغرب مؤسسة دستورية مخول لها الإفتاء. وفي ما يلي نص الحوار:

– المطالبون بالمساواة في الإرث يبررون المسألة بما جاء في الفصل 19 من الدستور المتعلق بالمناصفة باعتباره متقدما في مجال حقوق الإنسان. ما تعليقكم؟

** المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجهات الحقوقية اليسارية ذات التوجه العلماني لما اعتمدت في المطالبة بالمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة على الفصل 19 من دستور 2011، تكون قراءتها لهذا الفصل مبتورة ومجزأة ومغلوطة أيضا، ذلك أن الفقرة الأولى من الفصل 19 المذكور تضمنت عبارة مهمة ومضبوطة ''وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وتوابث المملكة وقوانينها''.

ومن بين أحكام هذا الدستور فصلان مهمان وديباجة أساسية.

بالنسبة لتصدير الدستور، أو ديباجته وردت العبارات التالية:

''المملكة المغربية دولة إسلامية..أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية''

وأهم ما جاء في التصدير الفقرة الأخيرة التي جاء فيها ''.. جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية.. كما أن الفصل 3 جاء صريحا لما أكد أن ''الإسلام دين الدولة..''.

كل هذه النصوص تعتبر السند الدستوري لأية مطالبة بأي تعديل للقوانين الوطنية ومرجعية أساسية، ذلك أن دين الدولة الرسمي كما يتجلى في النصوص المذكورة أعلاه هو الإسلام وهكذا يكون حديث المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة عبارة خارجة عن أحكام الدستور لكون كلمة ''في نطاق الدستور جاءت صريحة ولا تحتاج إلى أي تأويل كما أن كلمة ''توابث المملكة وقوانينها الوطنية'' هي التي تحكم أي تعديل مرتقب، وعلى سبيل المثال بالنسبة للقوانين الوطنية فالكتاب السادس من مدونة الأسرة وهو المتعلق بأحكام الميراث جاءت فيه أحكام عامة وذكر أسباب الإرث وشروطه وموانعه وطرائق الإرث والإرث بطريق التعصيب والحجب وغير ذلك من الأحكام، التي هي من نظام الأسرة في الإسلام وهي أحكام اجتماعية واضحة ومحددة ويبدو من هذه الأحكام أنه في كثير من الأحوال قد لا يرث الذكر شيئا وقد يرث أقل من الأنثى في أحوال أخرى.

إن الاستناد على الفصل 19 من الدستور جاء معيبا ولا يستقيم وأحكام الدستور وأحكام الشريعة الإسلامية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لما اعتمد على هذا الفصل وقرأه قراءة مقلوبة يكون قد قلب الحقيقة وجانب الصواب في ما ذهب إليه.

– المادة 41 من الدستور واضحة في أن "المجلس العلمي الأعلى الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا، في شأن المسائل المحالة إليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة". أي حق منحه الدستور ذاته للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل طرح هذا الموضوع؟

** ما قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص إصداره توصية تتعلق بالإرث اعتداء واضح على اختصاص مؤسسة دستورية وهي المجلس العلمي الأعلى، وهو المخول إليه رسميا طبقا لأحكام المادة 41 من الدستور إصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا في القضايا المحالة عليه، وهكذا تجاهل وعن قصد وبسوء نية المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن في المغرب الإرث نظام اجتماعي له علاقة بالأسرة في الإسلام، كما تجاهل أن في المغرب مؤسسة دستورية مخول لها الإفتاء.

أود التأكيد أيضا على أن الفصل 41 من الدستور ينص على أن الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، ومعنى ذلك أن إمارة المؤمنين ملتزمة بحماية الملة والدين، ولا يمكن أن تسمح بمثل هذه الدعوات الخارجة عن المذهب السني المالكي بالتطبيق والانتشار في صفوف المغاربة المسلمين ولا يمكن للملك أمير المؤمنين أن يحل ما حرمه الله ويحل ما حرمه الله. وبذلك تكون أطروحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة في الإرث، أطروحة متهافتة ذات خلفية إيديولوجية علمانية لا تمت إلى هوية المجتمع المغربي بصلة ومخالفة لطبيعة النظام السياسي المغربي، ذلك أنها دعوة منتقدة فالدستور المغربي ليس علمانيا ولم يقطع مع الشريعة الإسلامي، بل العكس، متمسك بها .. نعم للمناصفة والمساواة وأفضلهما العدل ولكن الكل في ظل دين الدولة الرسمي الذي هو الإسلام.

– من مبررات دعاة المساواة في الإرث سمو المواثيق الدولية كما اعتمدوا المرجعية الكونية؟ ما حدود سمو المواثيق الدولية أمام المرجعية الوطنية؟

* إن السند القانوني الذي اعتمد عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المساواة في الإرث هو سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية، وهذا نقاش عميق يحيلنا على مسألة الكونية والخصوصية، وسبق في عدة مناسبات التأكيد على أنه لابد في مجال حقوق الإنسان من اعتبار خصوصية الشعوب لأن احترام الخصوصية هو احترام للإنسان وتدمير خصوصيات الشعوب، تدمير للإنسان.

ولذلك جاءت قاعدة التحفظ على المصادقة على المادة 16 من اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، من هذا الباب المتعلق بالخصوصية وبالتالي أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية هي من أحكام الدين الإسلامي الذي هو من خصوصية الشعب المغربي المسلم.

والفقرة الأخيرة من التصدير جاءت صريحة حيث جعلت من المواثيق والاتفاقيات الدولية نصوصا محكومة بالمصادقة عليها في البرلمان، وبالتالي يجب أن ننضبط لأحكام وقوانين المملكة، وأكثر من ذلك خاضعة للهوية الوطنية الراسخة التي يعد الدين الإسلامي أحد توابثها.

نرحب بالمرجعية كونية لحقوق الإنسان، إذا ما احترمت خصوصيات الشعوب وما لم تصطدم مع أحكام الدين الإسلامي في بلدنا المغرب.

– ما هي تجاوزات المجلس الوطني لحقوق الإنسان القانونية بخصوص مطالبتها بالمساواة في الإرث؟

تجاوزات المجلس الوطني لحقوق الإنسان القانونية بخصوص مطالبته بالمساواة في الإرث عديدة، وكثيرة نذكر منها:

أولا: انعدام الصفة في طرح هذه المسألة أو إعطاء أية استشارة في مجال حقوق الإنسان لانتهاء ولاية أعضائه في شهر شتنبر الأخير، وبالتالي يستدعي الأمر من الرئيس والأمين العام للمجلس ترتيب البيت الداخلي للمؤسسة عوض رمي المجتمع المغربي بالحجارة، فمن كان بيته من زجاج لا يرمي بيوت

الناس بالحجارة، ومن تم لا تقبل دعوة المجلس الوطني في هذا الباب فهي مردودة وغير مقبولة شكلا وقبل الدخول في مناقشة هذا الموضوع وكل التصرفات كيفما كان نوعها بالنسبة للقانون هي تصرفات باطلة ومنها هذه الدعوى موضوع المناقشة.

ثانيا: الخروج عن أحكام الدستور والدوس على أحكامه، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعوته إلى المساواة في الإرث ناقض الدستور المغربي كما سبقت الإشارة إليه.

ثالثا: عدم احترام خصوصية الشعب المغربي وهويته المغربية والإسلامية، فخطاب الزهور والورود لجذب تيار في المجتمع خطاب فاشل ذلك أن الرأي العام المغربي ضد المساواة في الإرث ذكورا وإناثا ولتكن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الجرأة لاستعراض وضبط موقف المغرب من دعوته هاته بأية طريقة من الطرق، وليعلم القائمون على هذه المؤسسة أنها ليست مكانا لتصريف الآراء الشخصية والإيديولوجية إذ المكان الطبيعي هو الأحزاب السياسية والمنابر الفكرية والجمعيات.. وليس المؤسسات الرسمية التي يتقاضى المشرفون عليها أجورا من أموال الضرائب التي يؤديها الشعب المغربي.

رابعا: الاعتداء المادي على مؤسسة رسمية وهي المجلس العلمي الأعلى المخول له الفتوى، وتجاوز اختصاصاته، حيث تم خرق الفصل 41 من الدستور بشكل سافر، كما تم خرق مدونة الأسرة كقانون وطني في الأحكام المتعلقة بالإرث من المادة 321 إلى 368.

وتجذر الإشارة هنا إلى أن المطالبة بأي تعديل لنصوص المدونة يكون في الاجتهاد لكن لا اجتهاد مع وجود النص.

وختاما يمكن القول، إنه كان على المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يشتغل على أولويات في مجال حقوق الإنسان والواقع المزري للسجون المغربية، الحق في الصحة، وفي التعليم والشغل والسلامة البدنية.. والشطط في استعمال السلطة، وظواهر أخرى يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان لا المس بمشاعر المغاربة عن طريق زرع الفتنة بواسطة طرح قضية سياسية علمانية أكثر منها حقوقية لمعارضة الحكومة، وهو بهذا حاد عن مبادئه المتمثلة في خدمة حقوق الإنسان بحياد ونزاهة واستقلالية.

http://www.jadidpresse.com/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83-%D8%B2%D8%B9%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/

لطيفة اغبارية: "عبد الإله بنكيران" ضدّ تغيير شرع الله في الميراث.. عاصفة ريهام سعيد تجتاح مصر... السعودية تتغنّى بحبّ فلسطين، لكن لماذا يرفض منتخبها زيارتنا؟!

لطيفة اغبارية

لم أستغرب من الردّ القاسي والقاطع الذي قام به رئيس الحكومة المغربيّة، عبد الإله بنكيران فيما يتعلّق بسحب التوصيات التي دعا إليها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي يرأسه السيّد إدريس اليزمي، والتي تدعو إلى المساواة في الإرث بين الرجال والنساء، لأنّ دفاع "بنكيران" عن موقفه يستند على مرجعيّة كل مسلم، وهي القرآن الكريم، وسنّة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

ردّ "بنكيران" جاء في برنامج خاصّ على قناة "ميدي1 تي في"، وهذا الموقف أتبّناه شخصيّا لأنّ هذه القضيّة قد حُسمت في نص حرفي واضح في القرآن الكريم، ولا مجال للاجتهاد في هذه المسألة، ومن أراد أن يجتهد فعليه أن يفعل ذلك طبقًا لقواعد الاجتهاد المتعارف عليها بين العلماء.

بنكيران طالب "اليزمي" بالاعتذار، لأنّه مسؤول في هيئة من هيئات الدولة، وليس من حقّه الإفتاء في الدين أو إعطاء رأي فيه"، معتبرًا أنّ القرآن الكريم الذي يتعلّمه ويحفظه أبناء المغرب في المدارس لا يمكن المطالبة بتغييره أو التلاعب فيه، حتّى في الدول التي صارت في هذا الاتجاه، ويقصد الدول العربيّة التي استمعت للغرب في توصيات حقوق الإنسان التي تتعارض مع هويتها، ومؤكّدا بأنّ الملك الراحل الحسن الثاني استجاب للدعوات الغربيّة في حقوق الإنسان، ولكنّه كان يردّ عليهم بأنّ المغرب دولة إسلاميّة، ولديها مواصفات خاصّة، وبالتالي فإنّه لم يستجِب للعديد من مطالبهم.

"اليزمي" دافع عن موقفه بأنّه ليس عالم دين، بل هو فاعل حقوقي في مجال حقوق الإنسان، ودور المجلس هو إثارة النقاش حول هذا الموضوع، كما يجري في العديد من الدول مثل تونس، والأردن.

في الحقيقة لديّ تحفظّات على بعض الأفكار الغربية المستوردة بشكل عامّ، والتي نقوم بنقلها وتبنيّها، لأنّ بعضها يتعارض مع الأحكام القاطعة التي وردت في القرآن الكريم، وليس كل ما يلائم المجتمعات الغربيّة من المفروض أن يتوافق معنا.

زد على ذلك فإنّني قد استغربت وجود العديد من الأخطاء المنهجيّة التي تجعل من هذه التوصية المذكورة أعلاه غير دستورية، منها عدم احترام صفة التعدّد، وعدم إشراك العلماء في مناقشتها، ولا أظنّ بأنّ هذا المطلب هو مطلب مجتمعي "حارق"، يطالب به المغاربة.

لست ضدّ تحسين وتطوير حقوق الفرد، إن كان ذلك لا يتعارض كما ذكرت أعلاه مع القيم الدينية، ثمّ أنّني أشجّع تحسين الظروف المعيشيّة، وتوفير فرص المساواة في العمل والتعليم، ورفع الأجور والتي هي برأيي السُّلّم الهامّ الذي يرتقي بالفرد نحو حياة كريمة، ولا أعتقد أنّ اقتراح المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة هو الحلّ السحري المنشود الذي سيحقق العدالة الاجتماعيّة.

****

عاصفة ريهام تجتاح مصر

منذ سنوات ونحن " نسمع جعجعة ولا نرى طحنًا"، إذ يشغل موضوع التحرّش حيّزا كبيرا من اهتمام الإعلام المصري. وحقيقة لم ألحظ أي تغيير جذري في منع هذه الظاهرة والتقليل من حدّتها، مع أنّه تمّ عرض هذه الظاهرة وكشفها مرارا، إلّا أنّ الحلول التي وضعت لمعالجة هذه المشكلة لم ترتقِ لمستوى الحلول الجذريّة، كتشديد العقوبة على من يقومون بمثل هذه السلوكيات، ولم يتم إجراء أبحاث لمعرفة أسباب تفاقم هذه الظاهرة، ومعالجتها من جذورها، مثل زيادة الوعي، والقضاء على البطالة والفقر، وحالة الإحباط التي يعيشها الشباب المصري، والافتقاد إلى البرامج الإعلاميّة الهادفة.

مصر العظيمة، وعن بكرة أبيها، قامت ولم تقعد في الأيام السابقة بعد أن أشعلت "فتاة المول"، مواقع التواصل الاجتماعي من خلال عرضها لقضيّة التحرّش التي طالتها في إحدى المولات، على قناة "النهار" في برنامج "صبايا الخير" الذي تقدّمه الإعلامية ريهام سعيد، والتي لم تقتنع بكلام الفتاة. الأمر الذي جعل "سعيد" لاحقا بعرض صور خاصة للفتاة يقال إنّها حصلت عليها من الهاتف الخاصّ للفتاة، الأمر الذي أثار ضجّة كبيرة في الإعلام والشارع المصري بشكل كبير، وأصبح يهدّد مستقبل "سعيد" الإعلامي بعد المطالبة بطردها، وانسحاب الكثير من داعمي البرنامج.

ما قامت به"السعيد" من نشر صور الفتاة هو أمر مرفوض، يدخل في نطاق حياتها الخاصة ولا يجب كشفه على الملأ، الأمر الذي أوقعها في هذه السقطة التي جاءت نتيجتها كالعاصفة الهوجاء، التي لم يبق أحد في مصر لم يتحدّث عنها.

حذّرتُ مرارا من أداء بعض وسائل الإعلام والإعلاميين المصريين، والانشغال بالقضايا غير المصيرية، وإلهاء المشاهدين بمثل هذه القصص لحصد نسبة عالية من المشاهدين، على حساب موضوعات أخرى هامّة تؤرق الشعب المصري.

بالمقابل لمستُ التأثير القوي لوسائل التواصل الاجتماعي وكيف توحّدت للتصدي للمذيعة، لكن هل ستضيء هذه القصة الضوء الأحمر للعديد من الإعلاميين الذين يتخوّفون من سيطرة جمهور أل" "social media، كما عبّر عن هذه النقطة الإعلامي خيري رمضان في برنامجه "ممكن"، مطالبًا بوجود مدوّنة سلوك أو ميثاق رادع، قائلا:" لا إحنا مش عارفين نمسك قانون بجد نستطيع أن نقيّم أداءنا من خلاله". ولم ينفِ الايجابية في تدخّل الجمهور، لكنّه طالب بعدم "ذبح" زميلته سعيد، مستعينا بمقولة المسيح عيسى عليه السلام:" من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر"، لذلك وجب الصفح عن "السعيد" والغفران لها، من وجهة نظره.

أعتقد أنّ طرح مثل هذه الموضوعات يستوجب الحذر، ويتطلّب عدم تهويل الأمور، لأنّ الموضوع حسّاس وفيه خصوصيات وأعراض أناس وفتيات، الأمر الذي قد يفضي إلى تدمير حياتهم.

******

مباراة السعودية وفلسطين

معاناة المنتخب الفلسطيني لم تقتصر على سياسة التضييق التي يواجهها من إسرائيل في عرقلة سفر لاعبيهم المحترفين.

من المفروض أن تجري "المباراة البيتية" بين منتخب فلسطين والمنتخب السعودي، ضمن تصفيات كأس العالم، في تاريخ 5.11.2015 من هذا الشهر الجاري، وحتّى كتابة هذه السطور لا زال مصير هذه المباراة مجهولا، لأنّ المنتخب السعودي يطالب بنقلها إلى دولة محايدة.

في مقابلة مطولة مع مسؤول الملف الرياضي في فلسطين، جبريل الرجوب، تحدّث في البرنامج الشهير"صدى الملاعب"، الذي يقدّمه الإعلامي مصطفى الآغا على قناة أل mbc، قال إنّه كان من المفروض أن تجري مباراة الإياب بين المنتخبين في تاريخ 11.6.2015، لكن نزولا عند رغبة السعوديين تمّ تدوير الأفضليّة البيتية، وجرت المباراة الأولى في السعودية.

تجدر الإشارة إلى أنّ اتحاد كرة القدم السعودي يقوم منذ فترة وجيزة واضعًا ثقله لنقل المباراة إلى دولة محايدة بحجّة أنّ القضية تعتبر تطبيعًا، مدّعين بأنّه سيتم ختم جوازاتهم في إسرائيل بعد أن كانوا قد طلبوا تأجيلها لكسب الوقت، لكنّ هذا الإدعاء غير صحيح، لأنّ المنتخب الإماراتي قد حضر إلى رام الله في 8.9.15، ولعب في ملعب الشهيد فيصل الحسيني بأجواء رياضية ممتازة دون أيّة مشاكل، ولم يتم ختم جوازات سفرهم من قبل إسرائيل.

"الفيفا" قوانينها صارمة وحازمة في هذه القضايا وأكدت بأنّه لا يمكن تأجيل المباراة إلا إذا تمّ طلب نقلها من قِبل المنتخب الفلسطيني.

جبريل الرجوب قال بوضوح:"نحن نحترم إخواننا في السعودية، ووافقنا على جميع طلباتهم أن كان عبر تدوير الأفضلية البيتية والتأجيل وحتّى نقل المباراة إلى دولة محايدة شرط أن تكون المبادرة منهم، وأن تعترف الفيفا أنّه تمّ نقل المباراة لظروف استثنائية شريطة أن لا يمسّ الأمر في حقوقنا ومركزنا في الفيفا لأنّه لا يعقل أن نعمل خمسين سنة حتى ننجح بوضع فلسطين على الخارطة الكروية بالعالم، وأن يصبح لدينا ملعب بيتي، وعند أول امتحان نفشل".

حتى كتابة هذه السطور، فإنّ قرار الاتحاد العام السعودي لا زال مبهمًا، ويمكن أن يعلن الاتحاد انسحابه من المباراة وعندها تنتظره عقوبة من لجنة الطاعة في الفيفا.

لا أدري ما هو سرّ تعنّت الاتحاد السعودي في هذه المسألة، ولا أجد له تبريرًا بأيّ شكل من الأشكال، فهم أشقاء عرب، وسيحضرون للعب مع لاعبين عرب، يتحدثون العربية، وعلى ملعب فلسطيني، يحمل اسم "استاد الشهيد فيصل الحسيني" في ضاحية الرام شمال القدس، وإن حضروا سوف يتأكدون من ذلك.

http://www.raialyoum.com/?p=338145

جمال اغماني يتساءل: " هل جميع النصوص القرآنية مطبقة الآن؟ !"

قال وزير التشغيل السابق جمال اغماني :"ان انصاف المرأة مسيرة شاقة وطويلة، رغم ما حققته من مكتسبات في الاونة الاخيرة، في الوقت التي كانت فيها المرأة لا يمكن لها ان تحصل على جواز سفر الا باذن زوجها!، واصبحت الان تتبوأ المكانة اللائقة بها ، في جميع المؤسسات العمومية الوطنية والدولية"

متسائلا في برنامج "حديث العواصم" لـ "قناة فرانس 24" ، حول "جدل المساواة في الارث بين الرجل والمرأة"، **والذي جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان** : " هل جميع النصوص القرآنية مطبقة؟ !" وهل النقاشات التي فتحت حول موضوع ارث المرأة في الاراضي السلالية ، لا يتماشى والنقاش الدائر الان حول الارث؟!" يقول اغماني.

الاجوبة مرة اخرى من ذوي الاختصاص!.

http://www.hadatcom.com/index.php/politiques/4677-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D8%BA%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84-%D9%87%D9%84-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86%D8%9F.html

قانون مغربي "لا يدمج" الأشخاص المعوقين

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية العالمية إنّ مشروع القانون المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين في المغرب لا يقارب قضية الأشخاص المعوقين مقاربة حقوقية؛ فهو "يركز بشكل غير مبرر على تشخيص الإعاقة والوقاية منها، ولا يتطرق بشكل كاف إلى حاجة المجتمع إلى دمج الأشخاص المعوقين في جميع مجالات الحياة".

وأشار التقرير الذي أرسلته المنظمة إلى البرلمان المغربي إلى أنّ مشروع القانون تشوبه نقاط ضعف عديدة، منها ما يتعلق بالمادة الأولى التي تنص على "الوقاية من الإعاقة وتشخيصها والتوعية بضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الإصابة بها". وقال إنّ هذه المادة توحي أنّ "الوقاية والتشخيص هدفان للقانون، وهو ما لا يساهم في ضمان حقوق الأشخاص المعوقين". وطالبت المنظمة بتعديلها من خلال التركيز على "ضمان احترام حقوق الأشخاص المعوقين وحمايتها وتطبيقها بشكل كامل بصفتها الأسمى، مع ضرورة تكييف المجتمع لضمان اندماج هذه الفئة".

من جهتها، تقول عضوة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** سمية العمراني لـ"العربي الجديد" إنّ "المجلس قدم رأيه للبرلمان المغربي، وأبدى ملاحظات كثيرة على مشروع القانون من حيث تعريف الإعاقة. فهو يحتاج إلى تفصيل أكثر وتعريف التمييز الحاصل بحق الأشخاص المعوقين الذي جاء ناقصاً ولا يتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، ووصول هذه الفئة إلى الحقوق الأساسية خصوصاً التعليم والصحة والعمل والتأهيل". وتتابع: "كذلك هناك ملاحظات تتعلق بكلفة الإعاقة، بمعنى أنّ الطفل المعوّق ستختلف تكاليفه في التدريس والتأهيل بالوقت عن الطفل غير المعوق. وغالباً ما تتولى الأسر المغربية تلك النفقات، وهنا طالبنا البرلمان بتوضيح هذه المسألة".

وتضيف العمراني: "يعتبر هذا القانون خطوة متقدمة في المغرب، فهو يعترف بملاءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تطبيق عدم التمييز. ومع ذلك، من الأجدى مراجعة كافة القوانين، لسنا بحاجة إلى قانون إنما إلى عملية تنضج فيها كافة القوانين".

ومن المواد الأخرى التي طالب التقرير بتعديلها المادة التاسعة عشرة، فيتمّ الاعتراف بأهلية الأشخاص المعوقين الكاملة في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، وتيسير ممارستهم الحقوق تلك، بعدما نصّ المشروع على أنّ هذه الأهلية يجب أن تكون وفق شروط يحددها القانون.

وكذلك المادة 12 التي أشار إلى أنّها تعزز من استمرار عزل الأطفال المعوقين ذهنياً وغيرهم، وتغذية النظرة الدونية للإعاقة. وعبرت "هيومن رايتش ووتش" عن قلقها من أن يفسر القانون في صيغته الحالية على أنه يقيد حصول الأطفال المعوقين على تعليم عادل ودامج، خصوصاً المعوقين ذهنياً.

كما أوصت في تقريرها بضمان إشراك الأشخاص المعوقين والمنظمات التي تمثلهم في صياغة القانون وتبنيه وتنفيذه ومراقبته.

ولمعالجة النقاط التي تحدد مصير 5.12 في المائة من سكان المغرب وفق إحصائيات 2004، توضح العمراني أنّ "منظمات المجتمع المدني ومجلس حقوق الإنسان قدمت مقترحات لمجلس المستشارين؛ وهي قيد الدراسة الآن من طرف الغرفة الثانية في البرلمان".

بدوره، يقول الناشط المكفوف حاتم بنعلي، وهو خريج جامعي يدافع عن حقوق الأشخاص المعوقين إنّ وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية "لم تعدّ استراتيجية لصرف ميزانية من صندوق التماسك الاجتماعي بما يضمن حقوق الأشخاص المعوقين، الأمر الذي دعا المنظمات الحقوقية إلى الاعتراض على هذا القانون". ويضيف: "تتكبد الدولة نفقات تعليم وتكوين وتوفير ضمان صحي وخدمات أخرى لهذه الفئة من دون الاستفادة من طاقاتها بعد التخرج. هناك تمييز بحق الأشخاص المعوقين في مجتمع ما زال ينظر إليهم نظرة الشفقة".

http://www.alaraby.co.uk/society/2015/10/31/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%86

ماء العنين تكشف خلفيات موقف العدالة والتنمية من توصية الإرث

خالد فاتيحي

أكدت أمينة ماء العنينين، النائبة البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية، أن موقف حزب "المصباح" من توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** التي دعت إلى مساواة المرأة بالرجل في الإرث، جاء للتذكير بضرورة احترام الدستور والمؤسسات، وخاصة مضمون الفصل 19 الذي يؤطر المساواة بين المرأة والرجل ضمن أحكام الدستور نفسه والثوابت الدينية والوطنية.

ورفضت ماء العينين، وصف موقف العدالة والتنمية بـ"المتشنج"، إزاء هذه القضية، مشيرة إلى أن مثل هذه القضايا التي تنتج عن سياقات مختلفة وتعتريها حساسية كبيرة لابد من أن تحظى بتوافق مختلف مكونات المشهد المغربي من فاعلين حقوقيين ومجتمع مدني. واستدلت على ذلك بمقترح قانون كانت تقدمت به وزارة العدل والحريات، يتعلق بتمديد آجال دعوة ثبوت الزوجية، حين دعا المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، البرلمانيين في ما يخص مدونة الأسرة إلى تبني مقاربة توافقية، لافتة إلى أن الاختصاص الدستوري كان يمنح الأغلبية تمرير التي التعديلات التي تريد.

وأكدت ماء العنين، التي حلت ضيفة على برنامج "حديث العواصم" الذي بثته قناة "فرنس 24" عشية اليوم الأحد فاتح نونبر الجاري، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو يدعو إلى التشاور في قضية الإرث، كان عليه استحضار مبادئ اتفاقية باريس التي تأسس عليها، والتي تنص على ضرورة احترام التعددية ومراعاة الاختلافات الدينية والثقافية والفكرية الموجودة في المجتمع.

وأوضحت القيادية بحزب العدالة والتنمية، أن كل القضايا الكبرى سواء الحقوقية منها أو الثقافية أو الدينية المجتمعية ،أجريت حولها استشارات كبيرة، حيث ساقت ماء العنين، مثالين على احترام التعدية وتوسيع الاستشارة، الأول يتعلق بالنقاش الذي كان قد طرحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع البنوك التشاركية، والمثال الثاني، هو إشكالية لغة التدريس والمرجعيات المعتمدة، الذي أثير على مستوى المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

وبعد أن شددت على أن هذه المقاربة التشاركية، التي تستحضر كل الحساسيات المغربية المتعددة المشارب، لم يتم اعتمادها في إثارة موضوع الإرث، حيث لم تحظ بأي توافق حتى داخل مكونات هيئة مجلس حقوق الإنسان، قالت إن" مشكلتنا مع المنهج المعتمد من قبل هذه المؤسسة الوطنية، في إصدار مثل هكذا توصية"، مشيرة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كمؤسسة دستورية رسمية تهتم بالمجال الحقوقي، ليس من حقه إصدار توصية بهذا الحجم، من دون فتح نقاش موسع.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB

الزمزمي يدلي بدلوه في قضية التساوي في الإرث !!!

بعد الجدل الذي صاحب قضية تساوي الرجل و المرأة في الإرث بعد توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بذلك، خرج الشيخ عبد الباري الزمزمي ليقول أن المخرج الفقهي من هذه التوصية هو أن يمنح الأب لابنته وابنه عطاء واحدا في حياته وبالتساوي.

و وفق ما نقلته وسائل إعلامية عن رئيس جمعية فقه النوازل، فإنه على الأب أن لا يترك تركته من بعده لأنها تأخذ مسار الإرث، مبرزا أن ذلك هو المخرج للتوصية باعتبار أن الشريعة الإسلامية أمرت بالعدل بين الأبناء في العطاء، حسب قول الشيخ.

http://www.noonpresse.com/content/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D9%84%D9%88%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB

زعيم حزب اليمين المتطرف بإيطاليا يدعو وزراء بلاده للاقتداء بالمغرب

– الرباط – خاص دعا ماتيو سالفيني زعيم حزب رابطة الشمال بإطاليا وزراء بلاده للاقتداء بالمغرب في معالجته لقضايا الهجرة. وقال سالفيني في تصريح صحفي عقب ختام زيارته نهاية الأسبوع الجاري للمغرب، إن «رئيس مجلس الوزراء ماتيو رينتسي ووزير الداخلية أنجيلينو ألفانو، يجب عليهما زيارة الرباط من أجل الاستفادة من المدرسة المغربية في مجال الهجرة، التي تعد مثال جيدا، يمكن الاقتداء به وتعميمه على دول إفريقيا»، مؤكدا أن المسؤولين المغاربة مستعدين للتعاون مع إيطاليا لإيجاد حلول واقعية لظاهرة الهجرة». وأكد سالفيني أن حزبه، الذي ينهج سياسة متشددة اتجاه الهجرة غير الشرعية، يؤمن بأن معالجة قضية الهجرة تقتضي التنقل إلى إفريقيا للتباحث معها ومساعدة المهاجرين في بلدانهم للحيلولة دون قدومهم إلى أوروبا، مضيفا أن المغرب نجح في تعاطيه مع الظاهرة. واعتبر سالفيني أن «الهجرة هي مشكلة الثلاثين سنة القادمة، والمغرب أطلق برامج دولية في هذا الشأن، لكن إيطاليا غير حاضرة فيها»، مضيفا أن «أول تقارب بين الدولتين في هذا المجال خلقه حزب رابطة الشمال، وسيكون مسارا حافلا بالتعاون».
وحضي ماتيو سالفيني باستقبال كل من رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب المغربي وأنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، كما التقى أيضا **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، قبل أن يتوجه إلى مدينة تطوان، للقاء إلياس العمري، رئيس جهة طنجة تطوان. هشام الفرجي

http://sofapress.com/Maroc//92261.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، تشارك السجناء احتفالات الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، في إطار الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، يوم ثقافيا وترفيهيا بمؤسسة السجن المحلي بالعيون، يوم الأحد 1 نونبر 2015.

وافتتح هذا اليوم بإحداث ولوجيات بمقر السجن، حتى تصبح المؤسسة السجنية ولوجة للأشخاص ذوي إعاقة، بإشراف من السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون، والسيد مدير السجن المحلي بالعيون، ورئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون.

نظمت كذلك في إطار فعاليات هذا اليوم، مباراة لكرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، وبموازاتها، جرت ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون، أطرتها عضوات للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، وعرفت تفاعلا وتحفيزا لنزيلات السجن للبدء من جديد وإعادة الاندماج داخل المجتمع، بعد الإفراج عنهن.

وفي نفس السياق، وتحت شعار "كتاب لكل نزيل" تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء هاته المؤسسة السجنية، بغية الرقي بثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.

وخلال حفل غنائي أحياه المهاجرين ونزلاء بالسجن، وحضره نزيلات ونزلاء السجن، وفعاليات مدنية مهمتة، تم توزيع جوائز على المشاركين في مباراة كرة القدم المنظمة بالسجن.

وذكر، السيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، خلال الحفل، أن هذه المبادرة تأتي دائما في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن، وتروم إلى مشاركة السجين الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، واعتبرها كذلك مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان والتسامح داخل المؤسسة السجنية.

وستسمر فعاليات الأبواب المفتوحة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، إلى غاية السادس من نونبر، وستعرف تنظيم معارض كتب مفتوحة بمقر اللجنة الجهوية وبمقر مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، و ورشات ولقاءات تواصلية في مجال حقوق الإنسان، وزيارات وأنشطة أخرى.

http://saharascoop.com/news5221.html

بيان الشبكة المغربية الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية حول مضمون التقرير الموضوعاتي حول "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صوت إعمال غايات وأهداف"، الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تلقت الشبكة المغربية الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية بارتياح كبير مضمون التقرير الموضوعاتي حول "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صوت إعمال غايات وأهداف"، الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 20 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

وبعد الاطلاع على ملخص التقرير سجلت الشبكة ما يلي:

-تثمن الشبكة مضمون التقرير الموضوعاتي وتعتبره خطوة جريئة في اتجاه تفعيل الدستور الجديد وإقرار المساواة والمناصفة وفتح باب الاجتهاد بعيدا عن التعصب والاختزال ، و في اتجاه بناء المجتمع الحداثي .

-تعتبر التقرير إنجازا مهما في شموليته ومنسجما مع روح الدستور ومضمونه خاصة ما يتعلق بالزواج والإرث والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. طبقا للفصل 19 من الدستور المغربي والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"...

-تؤكد على ضرورة مساندة وصيانة وتفعيل هذا المكتسب الذي يرفع حيفا مجحفا في حق المرأة المغربية وينتصر لقيم الحرية والمساواة ومطالب الحركة النسائية والديمقراطية والمدنية.

-تهنيء جميع مكونات الحركة النسائية والحقوقية بالمغرب بهذا المنجز وتعتبر نتائجه جزءا من نضالاتها وكفاحها الدائمين.

-تعلن انخراطها في كافة المبادرات الداعمة لهذا الإنجاز بهدف فتح نقاش موضوعي عام حول مضمون التقرير وشرح مضامينه و الدفاع عنها .

http://achewa9e3.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84/

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان تندد بالهجوم على تقرير مجلس اليزمي وتدعو الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان تندد بالهجوم على تقرير مجلس اليزمي وتدعو الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية

بعد النقاش الذي أثارته توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تضمنت في جزء منها "المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة"، دخلت "الهيئة المغربية لحقوق الإنسان"، على الخط وثمنت ما تضمنه تقرير مجلس اليزمي في توصيته واعتبرته مطلب ينسجم ومطالب الحركة النسائية وما أقره دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان أكدت في بيانها الذي يتفور موقع "شنوطرا" على نسخة منه على ضرورة إعمال جميع التوصيات الواردة في التقرير تفعيلا إعمالا لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور في الفصل التاسع عشر منه والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

ونددت الهيئة الحقوقية ما أسمتها "الحملة الشرسة التي خاضتها بعض المواقف المناهضة التي استهدفت التقرير، والتي لم تخل من أساليب التجريح والتشهير والاستهداف الملحوظ للمرجعية الحداثية وللقيم الكونية لحقوق الإنسان". وعبرت عن استغرابها التام من "اختزال التقرير والموقف منه من قبل بعض التعبيرات المجتمعية والإعلامية في توصية واحدة يتعلق جزء منها بالمساواة في الإرث، والتركيز عليها دون غيرها من المضامين والتوصيات التي يبلغ مجموعها 97 توصية تهم أوضاع المرأة ووضعية حقوقها على كافة المستويات".

وفي هذا السياق دعت الهيئة الحقوقية عبر بيانها حكومة بنكيران إلى الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال تعزيز واحترام المساواة الفعلية بين الجنسين، منبهين إلى مخاطر أي منحى تراجعي أو اختزالي محتمل في ما يتصل بحقوق النساء بشكل خاص، وبوضعية الحقوق والحريات بصفة عامة.

http://www.chnotra.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/item/46319-2015-11-01-13-16-13.html

تغطية «هوية بريس» حول الإرث تثير «الأحداث» وتدفعها إلى الاستعانة بالديالمي

نبيل غزال

التغطية التي أعدها موقع «هوية بريس» حول التوصية التي **أعلنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في تقريره الموضوعاتي يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015 بخصوص الإرث؛ لم تكن لتمر دون أن تثير غضب كثير من الاستئصاليين، على اعتبار أنها استضافت عددا من الوجوه البارزة، وحاول معدوها أن يناقشوا الأفكار والمرجعية التي يصدر عنها المطالبون بتغيير حُكم العليم الخبير.

فلم يمض وقت كبير على نشر مقاطع مرئية على الجريدة الإلكترونية المذكورة حتى خصصت يومية «الأحداث» في عددها رقم 5733 الصادر يوم الجمعة 30 أكتوبر ورقة حولها، وركزت على وجهين فحسب ممن شارك في النقاش، وهما الشيخ حسن الكتاني، والأستاذ إبراهيم الطالب مدير أسبوعية السبيل.

واعتبر المنبر ذي المرجعية العلمانية أنه «من بين 97 توصية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تهم وضعية المساواة والمناصفة في المغرب.. وحدها التوصية التاسعة التي أشارت إلى المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث.. تمكنت من إثارة غضب المنتقدين الذين اعتبروا مسألة الحديث عن الإرث تتجاوز اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لارتباطها بثوابت دينية لا تقبل فتح باب الاجتهاد».

فالإرث بالنسبة لهم، كما هو الشأن بالنسبة لغيره من الأحكام القطعية، يجب أن يخضع للاجتهاد العلماني الذي يجعل المصلحة تعلو على النصوص الشرعية.. ويدعو إلى قراءة جديدة للنصوص الشرعية تتجاوز الإنتاج التراثي الذي مرَّ عليه أربعة عشر قرناً.. ولم يعد يواكب عصرنا اليوم.

ولأجل تهريب هذه الأفكار داخل المجتمع، استعان المنبر المذكور بمتطرف مهووس بالجنس، لا يجيد كثيرا النفاق الذي يتقنه آخرون من بني نحلته، فأوجب على المغاربة مباشرة أن يكفوا «عن إنتاج اللامساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء باسم إنصاف غير منصف (اليوم)؛ والذي لم يكن أبدا منصفا».

فالباحث الجنساني عبد الصمد الديالمي حاول ابتداء توظيف تاريخانية النصوص ليقنع القراء بأن حكم الله تعالى في الإرث كان يصلح لزمن من سبقنا لا لزماننا، إلا أنه لم يستطع أن يخفي قناعاته وما جاش به صدره؛ فصرح بعد أن ارتفعت نسبة الأدرينالين في جسده أن حكم الله تعالى لم يكن أبدا منصفا؛ وقال: «من الواجب أن نكف عن إعادة إنتاج اللامساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء باسم إنصاف غير منصف اليوم، والذي لم يكن أبدا منصفا».

تعالى الله عما الظالمون علوا كبيرا.

وللإشارة فإن منبر الأحداث الذي نشر تصريح الديالمي الخطير؛ قد فرح طاقم منبره الإلكتروني فرحا شديدا وتأثروا غاية التأثر، حين أقدم مصطفى المنوزي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف على زيارة مكتب عدلين وقرر تقسيم تركته بين أفراد أسرته بخلاف ما ورد في القرآن، فعنونوا للخبر بـ«رائع ومؤثر.. مصطفى المنوزي يساوي بين بناته وأبنائه في الإرث».

إذا كانت أغلبية المجتمع المغربي؛ كما نرى ونتابع؛ تتأثر حين تعيش لحظات إيمانية، وتكون قريبة من الوحي ومما أمر الله به، فإن هناك جزرا معزولة عن هذا المجتمع تتأثر لا أقول حين تبتعد عن أمر الله فحسب، بل حين تعطله وتقنع الناس بهذا التعطيل.

ولله في خلقه شؤون..

http://howiyapress.com/index.php?option=com_content&view=article&id=14274

الزمزمي يدعو الآباء لمنح الإبن والبنت عطاء واحدا في الإرث

قال الشيخ عبد الباري الزمزمي، رئيس جمعية فقه النوازل، أن "المخرج الفقهي من النقاش الذي أثارته توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المناصفة بين الرجل والمرأة في الإرث، هو أن يمنح الأب لابنته وابنه عطاء واحدا في حياته وبالتساوي، ولا يترك تركته من بعده لأنها تأخذ مسار الإرث.

الزمزمي برر اعتقاده بأن "هذا هو المخرج الفقهي للسجال الذي فتحته توصية مجلس اليزمي، على اعتبار أن توجيهات الشريعة الإسلامية واضحة، حيث أمرت بالعدل بين الأبناء في العطاء، معتبرا أن هذا المخرج الفقهي سيتفادى به رد الأحكام الشرعية والطعن في النصوص. حسب ما أورته أسبوعية الأيام في عددها الأخير.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8/

نضالات تصعيدية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص

خلال صباح هذا اليوم عقدت التنسيقية الوطنية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص اجتماعها رقم 19 **امام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان** بحضورالمنسق الوطني للتنسيقية العوني عاطف وعضوي المكتب انجيمي احمد وممثل الشمال وباقي الاعضاء المعتصمين والمستشار الحقوقي الاستاذ محمد حقيقي.

وقد تم النقاش حول المعتصم والمعتصمين والآليات التي يجب اتخاذها ازاء المراسلة الموجهة لوزير الداخلية وتماطل تفعيل اتفاقية 31 شتنبر الذي تم الاتفاق فيه على الحلول المحلية بما يرضي الضحايا بالعيش الكريم و يصون كرامتهم دون تمييز أو اقصاء.

وبعد نقاش حاد تم الاتفاق في الاخير على القيام بنضالات تصعيدية ابتداء من الاسبوع القادم بإضراب انداري عن الطعام لمدة 24 ساعة وبعد هذا الاضراب سيتم منح المجلس الوطني مهلة 48 ساعة وان لم يستجب لمطالبهم التي تم الاتفاق عليها بحضور المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الذي تدخل من أجل رفع الاضراب عن الطعام مقابل الحل المحلي.

http://www.marocanbae.com/10/3551.html

بنكيران يدعو اليزمي الى التراجع عن تصريحه بخصوص المساواة في الإرث

عبد الله السباعي

دعا رئيس الحكومة عبد الالاه بنكيران ادريس اليزمي رجيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الى التراجع عن دعوته للمساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، حتى لا تحدث ''فتنة'' على حد تعبيره.

وقال بنكيران خلال استصافته في برنامج خاص على قناة ميدي 1 تي ليلة الخميس، ان القرآن صريح في مسألة الإرث بين الذكر والأنثى وأن هذا شرع الله، متسائلا:''هل يريد اليزمي أن يزرع الفتنة بين صفوف المغاربة، فاش عينو؟''

وأوضح بنكيران أنه اذا اراد اليزمي ان يجتهد (فقهيا) فعليه ان ياتي بالدليل و''انذاك يمكن الاستماع اليه''، مضيفا:''أما ان ينطلق من مرجعية أخرى مخالفة للدستور ولدين المغاربة'' فهذا يعتبر غير مقبول، يقول رئيس الحكومة. وأشار أيضا الى ان الملك الراحل الحسن الثاني عندما كان يقابل ممثلي الاتحاد الاوروبي بخصوص حقوق الإنسان كان يقول لهم: لاتنسوا ان المغرب بلد مسلم''، فأدى هذا الى '' الاستقرار الذي يعيشه المغرب''.

واعتبر بنكيران ان الدول (العربية) التي وافقت على كل دعوات الاتحاد الاوروبي وخاصة في ما يتعلق بمسالة الإرث، تعيش اليوم مصيرا اخرا، لا ''نريد ان يعيشه المغرب''، يقول رئيس الحكومة.

http://www.anbaelyoum.com/%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D8%B1/

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، تشارك السجناء احتفالات الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، في إطار الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، يوم ثقافيا وترفيهيا بمؤسسة السجن المحلي بالعيون، يوم الأحد 1 نونبر 2015.

وافتتح هذا اليوم بإحداث ولوجيات بمقر السجن، حتى تصبح المؤسسة السجنية ولوجة للأشخاص ذوي إعاقة، بإشراف من السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، والوكيل

العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون، والسيد مدير السجن المحلي بالعيون، ورئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون.نظمت كذلك في إطار فعاليات هذا اليوم، مباراة لكرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، وبموازاتها، جرت ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون، أطرتها عضوات للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، وعرفت تفاعلا وتحفيزا لنزيلات السجن للبدء من جديد وإعادة الاندماج داخل المجتمع، بعد الإفراج عنهن.وفي نفس السياق، وتحت شعار "كتاب لكل نزيل" تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء هاته المؤسسة السجنية، بغية الرقي بثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.وخلال حفل غنائي أحياه المهاجرين ونزلاء بالسجن، وحضره نزيلات ونزلاء السجن، وفعاليات مدنية مهمتة، تم توزيع جوائز على المشاركين في

مباراة كرة القدم المنظمة بالسجن.وذكر، السيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، خلال الحفل، أن هذه المبادرة تأتي دائما في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن، وتروم إلى مشاركة السجين الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، واعتبرها كذلك مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان والتسامح داخل المؤسسة السجنية.وستسمر فعاليات الأبواب المفتوحة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، إلى غاية السادس من نونبر، وستعرف تنظيم معارض كتب مفتوحة بمقر اللجنة الجهوية وبمقر مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، وورشات ولقاءات تواصلية في مجال حقوق الإنسان، وزيارات وأنشطة أخرى.

http://anaharnewsmaroc.com/?p=4927

هؤلاء رؤساء ووزراء مغاربة استقبلوا زعيم حزب معاد للاسلام والأجانب امس

عمر محموسة ل"ماذا جرى"

استقبل رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب المغربي وأنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وإلياس العمري رئيس جهة نجة تطوان الحسيمة ، –استقبلوا" على التوالي "ماتيو سالفيني" زعيم حزب "لا ليغا نورد –رابطة الشمال"، اليميني المتطرف.

وتأتي زيارة "ماتيو" إلى المغرب قصد """التباحث مع المسؤولين المغاربة حول موضوع الهجرة،وموضوع تقديم المساعدة للمهاجرين في بلدانهم بدل انتظار وصولهم إلى أوروبا، وهو ما أعلنه السياسي الايطالي عبر صفحته الشخصية بالفيسبوك.

وكان مايتو قد عارض في السابق وبشكل كبير الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوربي بخصوص إستراد المنتوجات الفلاحية المغربية، وذلك لمنافستها الشرسة للحوامض، التي تنتجها جزيرة صقلية الإيطالية، حيث اشتهر في ذلك بجملة قال فيها "لن أسمح لنفسي بأن ينمو ابني وهو يتغدى على البرتقال المغربي عوض نظيره الصقّلّي".

http://www.madajara.com/30411.html

مصباح : رئيس الحكومة هو الذي يثير الفتنة و يحرض ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان

خالد مصباح

من يثير الفتنة فعلا؟!!!!!!!! يتم خلال هذه الايام الهجوم بشكل غير مبرر على مؤسسة وطنية كبيرة عززت البناء المؤسساتي ببلادنا ،وأصبحت لها مكانة أساسية على المستوى البناء المؤسساتي ألا و هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يدخل ضمن المؤسسات الوطنية وفق القواعد النموذجية لإعلان باريس، والتي تعنى بالنهوض و تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها و إثراء الفكر و الحوار حول الديمقراطية و حقوق الإنسان و العمل على القيام بدورها في ملائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان .حيث صنفت في الدرجة "أ" من طرف الهيئات الدولية المشهود لها بالكفاءة و المهنية والحياد، نظرا للدينامية المتواصلة التي يشتغل بها و المصداقية التي يتمتع بها وطنيا وجهويا و دوليا. وفي الوقت الذي من المفروض فيه التجاوب الإيجابي و الفاعل من طرف الفاعلين خاصة الحكومة و البرلمان الذي يعمل البعض من مكونات الأغلبية الحكومية الحالية بقيادة رئيس الحكومة التحريض على هذه المؤسسة الوطنية وعلى مسؤوليها والتطاول على اختصاصاتها المخولة بموجب ظهير التأسيس.فمن يثير الفتنة فعلا هل هو المجلس الوطني الذي يوصي بمناقشة قضايا أصبحت تطرح نفسها بإلحاح في ظل النسق الدستوري و الحقوقي و يحيلها على المعنيين بها للعمل على بلورة رأئ حولها ام رئيس الحكومة وأعضاء من حزبه الذين ينصبون انفسهم أوصياء على المجتمع وقضاياه الحيوية؟ و الذين جندوا كل إمكانياتهم للنيل منها ومن مسؤوليها بدل التجاوب الإيجابي والفعال مع ارءها وتوصياتها وبالتالي عليهم ان يحسموا الأمر بشكل واضح. هل هم مع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ام لا والى اين يريدون اي يصلوا بنا من خلال هذا المنطق؟وانذاك سيتدبر المجتمع وهيئاته الوطنية أمر مستقبل هذا البلد والخيارات الاستراتيجية للوطن. اننا أمام هذا الوضع المقلق لا يسعنا إلا أن نستغرب لمثل هكذا هجوم وتحريض ضد مؤسسة وطنية لم تقم إلا بدورها فقط في إثراء الفكر والحوار حول قضايا تهم جوهر حقوق الإنسان والتحديات الحقوقية المطروحة على بلادنا.

http://www.choalapress.com/%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9

عبقرية إدريس

إحاطة - ظهر الزميل يوسف بلهايسي متمكنا من ملفاته خلال اللقاء التلفزيوني الذي جمعه برئيس الحكومة على قناة ميدي 1 تيفي. في وقت سلك فيه عبد الإله ابن كيران درب التعويم وترديد الإسطوانة المشروخة لـ"الإخوان" في العدالة والتنمية بخصوص: التحكم.. والجهات النافذة.. وابتزاز الدولة بمقولة إنقاذ البلاد من ويلات الربيع العربي.. والمظلومية.. ماتايخليوناش نخدمو...

وبدل أن تكون الإجابات واضحة ومباشرة حول إشكالات بعينها، مثل الصراع حول صندوق النهوض بالعالم القروي، كانت المسألة مجرد كلمات فضفاضة وتعويم ظهرت من خلاله الحكومة وكأنها عشيرة تحكمها العلاقات العاطفية والوصاية الأبيسية: فلان اعزيز عليا ... وراه فكرني ونسيت .. ماكانتش فراسي.. وكلت ليه سير الله يهنيك.. وكأننا نتحدث عن سوء فهم عائلي ضيق، وليس صداما إشكاليا يخص ميزانية بلد يضم أكثر من 33 مليون مغربي.

لكن بعيدا عن الخطابات الشعبوية لابن كيران، برزت فجأة طبيعته الحقيقية عندما تعلق الأمر بقضية المساواة في الارث التي أطلقها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكانت كلماته قاسية تجاه رجل كبير اسمه ادريس اليزمي لأنه مختلف، مباشر، ويطرح الأسئلة الحقيقية دون شعبوية أو مطامع سياسية.

إذا أردنا أن نجرد اليزمي من كل إرثه النضالي والعمل الجبار الذي قام ويقوم به الرجل، فيكفي أن نعترف له بعبقرية تجريد حزب العدالة والتنمية من أصباغ الشعارات الرنانة حول القبول بالاختلاف، والاستماع للآخر، والاعتدال ... وكشفه عن الوجه الحقيقي لابنكيران وكل العشيرة التي طالبته بالاعتذار عن ممارسة التفكير وتقديم المقترحات..

فكيف يمكن لمن يشتكي من التحكم السياسي المزعوم أن يمارس التحكم الفكري المباشر؟

الكتاني لليوم 24 : المساواة في الإرث مطلب العلمانيين المقلدين للغرب

المامون خلقي

مازالت التوصية التي أقرها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في تقريريه الموضوعاتي بخصوص المساواة والمناصفة في المغرب، حول تعديل مدونة الأسرة، خصوصا مسألة المساواة في الإرث، تثير نقاشا حادا بين صفوف مختلف التوجهات السياسية والدينية..

في نفس السياق، قال الشيخ السلفي، حسن الكتاني، أن مطلب مجلس اليزمي مطلب مصادم لكتاب الله و لقطعيات الشريعة الإسلامية التي لا يمكن لمسلم التنازل عليها، بحسبه.

و إعتبر، الكتاني، في تصريح لليوم 24 ، على هامش المؤتمر العالمي لتدبر القرآن، أن مطلب المساواة في الإرث، هو مطلب الحداثيين و اليساريين و العلمانيين في المغرب و هو تقليد لإخوانهم في الغرب، على حد تعبير الكتاني.

و هاجم الكتاني، كل من يحاول اتهام الاسلام بظلمه للمرأة، معتبرا كل من يحاول ذلك لا يفقه قانون الإرث في الإسلام الذي أعز و أنصف المرأة بعكس الغرب الذي لم يعطي المرأة أي شيء، يضيف الكتاني.

http://www.seekpress.com/article-60715.htm

بنكيران يتهم اليازمي والعماري بـ«إثارة الفتنة» ويغازل الاستقلال والاتحاد

النعمان اليعلاويهاجم رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليازمي، متهما إياه بمحاولة «إثارة الفتنة من خلال التوصية بالمساواة في الإرث خلافا لما شرع الله تعالى»، على حد تعبير بنكيران، مضيفا أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يريد أن يثير الفتنة في البلاد»، داعيا اليازمي إلى أن يعتذر للشعب، حيث قال إن «على إدريس اليازمي أن يعتذر»، موضحا أن «موقف حزب العدالة والتنمية من هذه التوصية واضح ونعتبر أن هذا الأمر تجاوز لدستور المملكة ومحاولة لجر البلاد للمجهول كما وقع في بلدان إسلامية اختارت التخلي عن المبادئ الإسلامية والتشبث بالحريات والحقوق المعلنة من طرف الغرب، وهي اليوم تعيش إضرابات»، على حد تعبير بنكيران.

وفي سياق الهجوم أيضا، اتهم بنكيران، خلال لقاء صحفي خاص على قناة «ميدي1 تيفي»، أمس (الخميس)، ناب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، إلياس العماري، بإثارة الفتنة من خلال إعلان تضامنه مع المحتجين ضد شركة «أماندیس» وقراره عدم أداء الفاتورة «وهو الأمر الذي أعطى المبرر والذريعة حتى لمن لم تكن لهم مشاكل مع الشركة من أجل رفض أداء فواتيرهم»، على حد تعبير بنكيران، الذي قال إن اللجنة التي شكلتها وزارة الداخلية للتعاطي مع شكايات المواطنين ضد الشركة الفرنسية وجدت اختلالات ونبهت إليها، و«لا يمكن إلغاء العقد مع الشركة لأن هذا الأمر سيكون مكلفا بالنسبة لنا»، حسب بنكيران.

ولم يفلت بنكيران لقاءه المباشر لبعث رسائل الود والغزل إلى غريميه في المعارضة، حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، حيث قال إن هناك تقاربا بين العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وإن كان يصعب الحديث عن توافق مع الاستقلال، كاشفا أن «خروج حزب الاستقلال من الحكومة في نسختها الأولى لم يكن سهلا أبدا، واليوم هناك تغيرات في الحزب ولا يطرح لدينا سؤال التوافق»، يقول بنكيران، مشددا على أنه لم يسبق له أن هاجم حزب الاستقلال بسوء، مشددا على أن «حزب الاستقلال يعرف تغيرات وقد فك ارتباطه بمشروع التحكم الذي هو حزب الأصالة والمعاصرة، كما أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو الآخر يتململ وينتقد أيضا مشروع التحكم».

وفي الشأن الحكومي الداخلي والأزمة التي أثارتها المادة 30 من مشروع قانون مالية 2016، قال بنكيران إنه طوى الأمر منذ المجلس الحكومي السابق، موضحا أن «الأمر بالصرف في صندوق التنمية القروية يعود لوزير الفلاحة والصيد البحري، عزيز أخنوش»، فيما كشف بنكيران أن «هذه الأزمة هي الأعنف في تاريخ الحكومة، ولا يمكن أن أصر على قرار سيؤثر على استقرار الحكومة»، يقول المتحدث ذاته، مضيفا أن هناك قياديين في الحزب يقومون بتصريحات ما يجر الانتقادات له وللحزب، فيما أوضح أنه وافق لمحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، وعزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، على مقاضاة جريدة «أخبار اليوم».

وتحدث بنكيران أيضا عن القضايا الاجتماعية وقال إن إضراب طلبة كليات الطب والصيدلة «غير مفهوم»، على اعتبار أن الخدمة المدنية الإجبارية لم يتم إقرارها بعد، موضحا أن «هذا الأمر أكدناه للطلبة في لقائنا معهم»، حسب بنكيران، الذي أوضح من جانب آخر أن الحكومة ستعمل على تمرير إصلاح صندوق التقاعد، وذلك من خلال الرفع من سن التقاعد إلى 63 سنة مع جعله اختياريا على أن يتم احتساب أجر الأعوام الثمانية الأخيرة عوض أحسن أجر المعمول بها اليوم، وبدل سن 60 المحدد في القانون الحالي، مشيرا بخصوص صندوق المقاصة إلى أن الحكومة تخلصت فيه من المحروقات، وستعمل على رفع الدعم تدريجيا عن السكر، فيما «نحن نتخلص من دعم الدقيق تدريجيا».

http://www.berhil.com/35172.html

صلاح الوديع.. على اليازمي أن يعتذر قبل فوات الأوان !

بعث الشاعر صلاح الوديع رسالة إلى **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تحبل بالحكم والعبر والرسائل إلى من يهمه الأمر، إليكم نص الرسالة.

عزيزي إدريس اليازمي، رجاءً إعتذرْ... اعتذرْ يا إدريس، لا تضيع وقتنا. اعتذر عما فعلت ولا تنصت لمحمود درويش، بل أنصت لرئيس حكومتنا، فهو ينتظر اعتذارك. أنت أضعت الكثير من الفرص كان عليك أن تعتذر خلالها. أنت لم تعتذر لمن طاردوك واعتقلوك وأدخلوك الكومبليكس وعذّبوك ما شاء لك الطغيان. ولم تعتذر يوم غافلت الحراس وهربت بجلدك إلى مليلية المحتلة لتنجو من المطاردين خلال السنوات السود، ولم تعتذر عما فعلت مع العمال المهاجرين خلال ثلاثة عقود من تأطير وتوجيه وتضامن، ولم تعتذر عن كونك من أوائل من تبنى منظومة حقوق الإنسان. ولم تعتذر عما اقترفته يداك من كفاح لتنتصر قضية حقوق الإنسان في العالم كله يوم أصبحتَ أمينا عاما لمنظمة عالمية. ولم تعتذر عن الانتاج المعرفي الذي حرصت على إنجازه من أجل إغناء البحث حول قضية الهجرة... لم تعتذر للحكومة الفرنسية عندما رفضت طلب الجنسية الفرنسية بإباء رغم أنها عُرضت عليك، واحتفظت بجنسيتك المغربية فقط لا غير رغم أنك أقمت بينهم ثلاثة عقود بأكملها، ولم تتصرف مثل بعض إسلاميينا الذين لا يتورعون عن طلب جنسية « الكفار الملحدين » والتبجح بها. ثم إنك لم تعتذر عن مشاركتك في هيئة الإنصاف والمصالحة الذي كانت محطة نموذجية في تاريخ المغرب الحديث، يا للهول... صديقي من فضلك أذعن لسياسة التحكم في العقول والأفئدة حتى ترعوي عن التفكر والتدبر، ألم تعلم حفظك الله من كل مكروه، ما جرى لآخرين مثلك تجرؤوا على السؤال والتفكير، وما قاسوه على يد أدعياء الدفاع عن المقدسات؟ ألم تعلم ما جرى للغزالي وابن رشد والأصفهاني؟ لقد أحرقت كتبهم... ألم تعلم ما جرى للمعري؟ لقد حُبس... ألم تعلم ما جرى للفارابي والرازي؟ لقد كُفرا... وابن الفارض؟ لقد تم تكفيره وطاردوه في كل مكان... ألم تعلم ما جرى لابن حيان؟ لقد سفك دمه... ألم تعلم ما جرى للطبري؟ لقد قتل... ألم تعلم ما جرى للحلاج؟ لقد صلب... ألم تعلم ما جرى للسهروردي والجعد ابن ابراهيم؟ لقد ذبحا... أما ما جرى لابن المقفع فيتجاوز كل وصف: لقد طبخت أوصاله وأعطيته ليأكل منها قبل أن يسلم الروح... اعتذر يا صديقي. واحمد الله أنك محمي بحقوق الإنسان قبل مجلسه، وإلا لوقع ما لا يحمد عقباه. فاعتذر قبل فوات الأوان.

زيارة زعيم "رابطة الشمال" للرباط تُخلّف استياء مغاربةٍ بإيطاليا

أثارت الزيارة التي قام بها مؤخرا زعيم حزب رابطة الشمال الإيطالي، مَاتْيُو سَالْفِيني، للمغرب ردود فعل وسط أفراد الجالية المغربية بإيطاليا، حيث لم يتقبل العديد منهم كيف يستقبل بالأحضان والشاي مَنْ رَبَط جميع المآسي والمشاكل التي تتخبط فيها إيطاليا بالمغرب والمغاربة.

معظم الانتقادات انصبت على حجم ونوعية الإستقبالات التي حضي بها في أقل من 24 ساعة من الزيارة التي قادته، مساء يوم الخميس الأخير، للمغرب، انطلاقا من رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، أنيس بيرو، **ومرورا برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي**، ثم انتهاء بالإستقبال الكبير، كما وصفته صحيفة "الكوريير ديلا سيرا"، من قبل رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة، إلياس العمري.

وتوجه النصيب الأكبر من الانتقادات إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، باستقباله لرئيس حزب عمل، بشهادة القضاء الإيطالي، على تمرير العديد من القوانين العنصرية كل مرة تتاح له الفرصة بالوصول إلى مصدر القرار.

نعيمة دوضاغ، الفاعلة الجمعوية بمدينة بريشا، رأت أن ما قام به إدريس اليزمي يعد صفعة قوية لجميع الهيئات الحقوقية الإيطالية، لذا لم يكن اختيار سالفيني، تضيف دوضاغ في اتصال مع هسبريس، لصورة لقائه مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لكي يؤرخ بها لزيارته للمغرب على مواقع التواصل الاجتماعي اعتباطيا، فاليزمي، ترى دوضاغ، قدم هدية ثمينة لرئيس الحزب الذي جعل من معاداة الأجانب قضيته الأولى، مستغربة غياب مثل هذه الوقائع عن مناضل حقوقي من حجم اليزمي، على حد تعبيرها.

وأضافت أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان بامكانه العودة إلى أصغر منظمة حقوقية بإيطاليا حتى يكتشف مدى القضايا الحقوقية التي تورط فيها حزبه، والذي يواصل لحدود الساعة بمختلف الجماعات التي يسيرها ممارسة سياسته العنصرية تجاه الأجانب، والتي استدعت تدخل القضاء الإيطالي في كثير من الأحيان، إضافة إلى أن العديد من قادة الحزب أدانهم القضاء بصفة نهائية في قضايا العنصرية.

وقد جلب نشر صورة استقبال اليزمي لسالفيني بمكتبه العديد من التعليقات التي رأت هذه الخطوة بمثابة تبرئة حزب "لاليغا" من العنصرية، بينما تساءل البعض، بشكل تهكمي، عن وضعية حقوق الإنسان في بلد يستقبل فيه رئيس مجلسه الوطني لحقوق الإنسان زعيم حزب عنصري.

وحتى الذين تجنبوا التعليق عن قرار المغرب استقبال "سالفيني"، عكس دولة نيجريا التي لم يرغب أي مسؤول أو سياسي فيها أن يستقبله، تمنوا أن يغير فعلا زعيم حزب "لاليغا" من مواقفه وينفتح على حضارات وشعوب أخرى، حيث "هنأ" النائب البرلماني الإيطالي ذو الأصول المغربية، خالد شوقي، زعيم رابطة الشمال في صورة تهكمية "باكتشافه الماء الساخن وإشادته بالمجهودات التي يبذلها المغرب"، متمنيا أن يكف حقيقة عما أسماه بالبروبغاندا التي كان يصف من خلالها دولا مثل المغرب على أنها دول تعيش في فقر مدقع.

يشار إلى أن حزب رابطة الشمال جعل من قضية معاداة الأجانب، خاصة المسلمين منهم، قضيته الأساسية، ورغم تعرضه لضربة داخلية قوية بتورط زعيمه التاريخي الذي كان يدعو إلى فصل شمال إيطاليا عن جنوبه في قضايا فساد مالي، إلا أنه (الحزب) سرعان ما استرجع شعبيته مع زعيمه الحالي "سالفيني"، الذي جعل من معاداة مصالح المغرب في الإنتخابات الأوربية الأخيرة محورا أساسيا، خاصة انتقاده للإتفاق الفلاحي للمغرب مع الاتحاد الأوربي، الذي اعتبره سبب كل الأزمات التي أصابت الفلاحة بالجنوب الإيطالي.

كما أن سالفيني يسعى بجميع الوسائل للوقوف ضد حصول المسلمين على أماكن العبادة الخاصة بهم، حيث نظم، في السنة الماضية، تظاهرة بمدينة ميلانو لوقف ما أسماه بـ "الغزو الإسلامي" لإيطاليا، وذلك على إثر قرار بلدية ميلانو الترخيص لبناء مسجدين بالمدينة.

http://nilenetonline.com/arab-maghreb/morocco/67048-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%AA%D9%8F%D8%AE%D9%84%D9%91%D9%90%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D9%8D-%D8%A8%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7.html

الـ :CNDHلا سياسة ممنهجة للتعذيب في المغرب والحالات المسجلة فردية

قال عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة، **إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان** يعتبر أن حالات ادعاءات التعذيب في المغرب تبقى فردية، ولا تعكس سياسة ممنهجة لدى الدولة في هذا الباب.

أزريع، الذي كان يتحدث، صبيحة اليوم الاثنين، خلال ورشة حول ''النهج القائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون: المعايير والتحديات'' في الرباط، أبرز أن ''الحالات المتعلقة بادعاءات التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وحتى بعد التأكد منها، لا علاقة لها بسياسة ممنهجة، وإنما ممارسات فردية تتبرأ منها المؤسسات''، على حد تعبيره. وأكد عضو الـ ''CNDHأن هذا الأمر ''يدل على شعور المسؤولين بأهمية هذا الموضوع، وما تشكله هذه الممارسات الفردية من ردود دولية سلبية''.

وتابع أزريع أن تجاوز هذه الممارسات يبقى من مسؤولية المندوبية العامة لإدارة السجون، مثمنا في الوقت نفسه ''جهودها الرامية إلى حث موظفيها على تجنب خرق القوانين ذات الصلة''.

وعبر رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة، عن ''جاهزية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتعاون لتجاوز الصعوبات والمعيقات المتعلقة بهذا الموضوع''.

إلى ذلك، لفت المتحدث ذاته الانتباه إلى الإكراهات التي تواجه مندوبية التامك، منها ''تحديات البطء على المستوى التشريعي، فمن الضروري مراجعة قانون سير المؤسسات السجنية في المغرب وإخراج نصوص لتمكين المندوبية العامة لأداء مهامها على أحسن وجه''، يقول أزريع مشددا على ضرورة ''مراعاة هذه التشريعات للتطورات، التي عرفها المغرب ومصادقته على البروتوكول الاختياري الملحق المتعلق بمناهضة التعذيب''.

وفي الاتجاه نفسه، أشار أزريع إلى ضرورة رفع الامكانيات المتاحة للمندوبية ''الأمر الذي يعتبر من مسؤولية الحكومة، حيث لا يعقل محاسبة قطاع حول أمر حساس دون منحه الامكانيات الكافية''.

ومن جهته، شدد عز الدين بلماحي، المنسق العام لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، على أن ''الإشكال الذي يطرح في مسألة حقوق الإنسان بالنسبة إلى السجناء هو على مستوى الممارسة اليومية، وليس فيما يتعلق بالنصوص''، مشيرا إلى أن هذه الممارسات ترجع بالأساس إلى ''عدم الوعي أو التكوين، وفي حالات نادرة عدم الإقلاع عن ممارسات سادت في عشرات السنين''.

وفي هذا السياق، تحدث بلماحي عن بعض النقط السلبية في المؤسسات السجنية، والتي قد تحرم السجناء من الحصول على حقوقهم كاملة، من ضمنها ''وضع الأحداث في مؤسسات سجنية، والاكتظاظ، وهزالة الغلاف المالي المخصص لهذه المندوبية''.

وأوضح المتحدث ذاته أن'' الساكنة السجنية في المغرب لها خصائص، ولا يمكن مقارنتها بدول أخرى''، كالولايات المتحدة الأمريكية، التي تستطيع تصنيف السجناء حسب خطورتهم، بالنظر إلى كونها تتوفر على إمكانية الاطلاع على ملفات الشرطة ومتخصصين في هذا الميدان.

http://www.belbala.com/%D8%A7%D9%84%D9%80cndh-%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

إستقبال حافل لزعيم الحزب العنصري الإيطالي في المغرب

خصصت السلطات المغربية إستقبالا حافلا للسياسي الإيطالي Matteo Salvini زعيم حزبين من اليمين المتطرف بإيطاليا (*Lega Nord g Noi con Salvin*).

و يُعرف Mattero Salvini بمواقفه المعادية للإسلام و المهاجرين المغاربة في إيطاليا. و لم يمنع هذا من أن يتم خضُه بإستقبال رفيع المستوى حيث تم إستقباله في طنجة من طرف إدريس اليزمي, رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و رشيد الطالبي العلمي, رئيس مجلس النواب و كذلك إلياس العماري رئيس جهة طنجة-الحسيمة.

كما تم تغطية هذه الزيارة و الترويج لها بشكل كبير في نشرة الأخبار على التلفزة الرسمية المغربية التي أثنت على هذه الزيارة و باركتها بكونها "دبلوماسية موازية" من طرف أحزاب مثل حزب الأصالة و المعاصرة. و إدعت أن حزب Lega Nord يساند موقف المغرب في قضية الصحراء.

و يمتاز الملك محمد السادس بتوفره على علاقات ممتازة و إستثنائية مع مختلف أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا المعادية للإسلام و المهاجرين المغاربة. ففي فرنسا وظف محمد السادس السياسي الفرنسي عن حزب ال FN المثير للجدل Aymeric Chauprade في منصب مستشار له حول قضايا الساحل. كما أصدر, هذه السنة, Claude Martinez, أحد كوادر هذا الحزب المتطرف كتابا يمدح فيه الملك بعنوان "Le Roi Stabilisateur" تم الترويج له بقوة داخل المغرب حيث لا يمكن إيجاد عشرات النسخ منه في أي مكتبة بالبلاد.

https://anayir.com/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%84-%D9%84%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

تحالف مدني يصف تصريحات بنكيران حول الإرث ب"الإرهاب" الفكري

يدعو التحالف المدني من أجل تفعيل الفصل 19 من الدستور، الخاص بالمناصفة جميع المنظمات السياسية والمدنية الديمقراطية، إلى" رصّ الصفوف من أجل حماية المسار الديمقراطي ضدّ الهجوم الترهيبي لرئيس الحكومة ومن معه، وذلك من أجل استكمال البناء الديمقراطي ببلدنا، وإحقاق جميع الحقوق لجميع المواطنين والمواطنات".

جاءت هذه الدعوة بعد الحوار الذي أجرته قناة Medi1TV مع رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران مساء يوم الخميس الماضي، حيث تناول خلاله قضايا كثيرة، ومنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتوصية المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات بما في ذلك الإرث.

وعبر التحالف عن استغرابه للطريقة التي "تهجم بها رئيس الحكومة على مؤسسة دستورية متناسيا دوره وموقعه".

وأكد التحالف على أن" تصريحات رئيس الحكومة كما وردت على لسانه لا تمتّ بصلة للمسار الديمقراطي الذي قطعه المغرب، والذي راكم خلاله مكتسبات عديدة تحققت بعد تضحيات جسيمة، كما يتناقض مع التزامات الدولة المغربية"
واعتبر أن التصريحات "تعدّ إرهابا فكريا واضحا وسعيا إلى قمع المؤسسات والمجتمع المدني والتيارات السياسية والمدنية بالمغرب، من أجل منعها من فتح الحوار في القضايا التي تهمّ المجتمع، والتي تتعلق أساسا بأشكال الظلم التي تلحق النساء نتيجة القوانين التمييزية ضدّهن".
وذهبت إلي أنّ "التهجم على مؤسسة دستورية تجعل رئيس الحكومة بموقع نفسه فوق الدستور وفوق القوانين وخارج السياق المغربي"

ونبه إلى أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان اشتغل في تقريره وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، وفي إطار المبادئ التي أسّس بناء عليها، والتي يعرفها رئيس الحكومة ولم يسبق له أن شكك فيها"

وأكد على أن ذلك" يعني أن رئيس الحكومة يقبل بالمنطلقات والأسس القانونية ويرفض النتائج المترتبة عنها".
وشدد على أن "موقف رئيس الحكومة لتتناقض مع الدستور الذي ينص صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينصّ على تحقيق المناصفة"

وأوضح التحالف أن تلك مضامين تستند بنص الدستور على منظومة حقوق الإنسان الدولية التي اعتبرها الدستور المغربي "كلا غير قابل للتجزيء".
ولاحظ أن ما" عبر عنه رئيس الحكومة يتناقض مع الموقف الذي اتخذه حزبه بتوقيعه على البرتوكول الملحق باتفاقية "سيداو" قبل بضعة أسابيع، وهي الاتفاقية التي تنصّ صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في كل المجالات بدون استثناء".

http://www.medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/5276.html

السموني: توصية مجلس حقوق الإنسان حول الإرث "استفزاز غير مقبول"

عبد الرزاق العسلاني

وصف خالد الشرقاوي السموني، الرئيس السابق للمركز المغربي لحقوق الإنسان، **دعوات المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المساواة** في الإرث بين الرجل والمرأة بـ"الاستفزاز غير المقبول"، متوجها بالقول إلى اليزمي "حرام عليه هذا الأمر، فنحن لسنا في فرنسا حيث عاش ويعيش، وإنما وسط المغرب ذي الخصوصيات الدينية والثقافية".

وكشف السموني، أن الهدف من موقف إدريس اليزمي الأخير من الإرث هو إحراج حكومة العدالة والتنمية على أبواب السنة الأخيرة من ولايتها الحالية، وبخاصة رئيسها ابن كيران، "وهو مخطئ في ذلك، لأن الأمر لا يرتبط بحكومة حزب العدالة والتنمية وإنما يتعلق بالشعب المغربي برمته، الرافض لأي مساس بشريعته".

واعتبر السموني، توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأخيرة بخصوص الإرث "مفاجئة وغريبة، وتفتقد للمشروعية القانونية والمجتمعية، بعد انتهاء ولاية هذا المجلس في 20 شتنبر الماضي"، مضيفا أن "المجتمع المغربي متدين بطبعه وملتزم بكتابه القرآن الكريم الذي حدد بنص قطعي مقتضيات الإرث".

ودعا السموني الجهات التي تدفع بهذا الطرح، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى "تعميق النقاش، والاهتمام أولا بمجموعة من الحقوق الأخرى التي لازالت تحتاج إلى تقوية، أما القضايا التي تطرح خلافات وشرخا في المجتمع، فالأولى تجنبها، بعيدا عن المزايدات السياسية".

http://assif.ma/ar/permalink/3554.html

تخليدا لذكرى المسيرة الخضراء.. تنظيم أبواب مفتوحة بالعيون لنشر ثقافة حقوق الإنسان ما بين 1 و6 نونبر المقبل

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، أبوابا مفتوحة ولقاءات تحسيسية لفائدة المواطنات والمواطنين، بعدد من الفضاءات بمدينة العيون من فاتح إلى السادس نونبر المقبل.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه الأبواب المفتوحة، التي ستعرف مشاركة العديد من الفاعلين المدنيين وبعض القطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الابواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

وسيحتضن مقر اللجنة معرضا مفتوحا للإصدارات الحقوقية، وعرض فيلم للتعريف بمهام اللجنة ومنجزاتها، وتقديم إصدارات ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تعنى بمختلف القضايا الحقوقية، وتنظيم ورشة تكوينية في مجال التربية على حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ أعضاء أندية التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وسيتم بمقر جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، عرض المنجزات المشتركة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة والجمعية في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، بغية التحسيس بحقوق هذه الفئة من المجتمع.

وبالمؤسسة السجنية، سيتم تنظيم يوم ثقافي وترفيهي لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، سيتم خلاله إحداث ولوجيات للأشخاص ذوي الإعاقة بمقر السجن المحلي بالعيون، وورشة تواصلية حول حقوق المرأة لفائدة نزيلات السجن، ومباراة لكرة القدم بين نزلاء من السجن المحلي بالعيون، ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون بالاضافة الى تنظيم أمسية موسيقية لتوزيع الجوائز على الفائزين، وتوزيع وثائق ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار " كتاب لكل نزيل".

وسيتم بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، تنظيم ورشة تكوينية في مجال التربية على حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ أعضاء أندية التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

http://www.dakhlatoday.com/article.php?news=723

نداء وشكاية من معتقل الرأي زكريا بوغرارة بسجن تيفلت إلى المسئولين

المطالبة برفع الظلم وضمان محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية وإحضار الشهود كشرط أساسي

في حالة عدم التدخل ورفع الظلم يطالب بوغرارة بإسقاط الجنسية المغربية عنه

نداء وشكاية إلى السادة:

عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة المغربية

مصطفى الرميد وزير العدل والحريات

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تحية طيبة وبعد

يتقدم المرصد الإعلامي الإسلامي – هيئة حقوقية إعلامية تهتم بالسجناء والمعتقلين – نيابة عن المعتقل زكريا بوغرارة المعتقل في سجن تيفلت بإيصال شكواه إليكم لأن إدارة سجن تيفلت تحول دون وصول شكاياته المباشرة إليكم وقال: ''بعد تدهور صحتي ومعاناتي من فقدان القدرة على تحريك أطرافي السفلى إثر الأزمة القلبية التي ألمت بي مؤخراً . . أناشدكم التدخل وإيصال شكايتي إلى كلا من السادة :

عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة المغربية

مصطفى الرميد وزير العدل والحريات

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وقد تمثلت أهم مطالب معتقل الرأي زكريا بوغرارة – الذي يعاني من فقدان القدرة على تحريك أطرافه السفلى بعد الأزمة القلبية التي ألمت به واستدعت نقله للمستشفى وهزال شديد وتدهور خطير في صحته- في ضمان المحاكمة العادلة وفق المعايير الدولية وإحضار الشهود كشرط أساسي . . ويناشدكم التدخل لرفع الظلم عنه حيث أن محاكمته لم تتم وفق المعايير الدوليّة وفقاً لما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وما يطابقها من مواد قانونية في الدستور المغربي والقوانين المغربية.

وأخبرنا أنه يتم وضع العراقيل أمام وصول المراسلات التي يخطها إليكم وإلى الجهات المعنية ، منوّها إلى أن إدارة السجن تتعمّد تمزيق الشكايات ورميها في سلة المهملات لتكريس واقع يؤكد أن سجن تيفلت معادل للمقابر الجماعية .

وفي موقف محزن ومؤلم يعبر عن مدى الظلم والإجحاف والانتهاكات الذي يتعرض لها بوغرارة فهو مظلوم في بلده الذي من المفترض أن يكون موطن الدفء والحرية والكرامة ليصل به القول أنه في حال لم يتم انصافه ورفع الظلم عنه فهو يطالب بإسقاط الجنسية المغربية عنه.

ويذكر المرصد الإعلامي الإسلامي بضرورة توفير محاكمة عادلة والتي أشار اليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي المحاكمة التي تتضمن احترام الاجراءات أثناء تطبيق القوانين والتي تحاط بها عدد من الضمانات من شأنها أن تجعل المحاكمة عادلة، مثل علنية المحاكمة والمساواة بين الخصوم في الدعوى وغيرها من الضمانات.

من الجدير بالذكر أن الانتهاكات الصارخة في السجون المغربية في ظل تجاهل مندوبية السجون لكل احتجاجات المعتقلين الإسلاميين ومطالبهم وشكاويهم التي يمنع وصولها مدراء السجون إلى المسئولين في المملكة . . ويعيش المعتقلون الإسلاميون انتهاكات وأوضاع مهينة ورهيبة جداً ، مردّها إلى السياسة التعسفية الممنهجة التي تُدبّر خلف الستار وتنفّذها المندوبية العامة لإدارة السجون من أجل قهر المعتقلين الإسلاميين وعائلاتهم.

وفي الأخير : يناشد المرصد الإعلامي الإسلامي السلطات المغربية سرعة التدخل لرفع الظلم عن زكريا بوغرارة وكافة السجناء والمعتقلين في السجون المغربية.

http://tournews.biz/egypt/%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%B2%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7/

رضا الشامي يعبر عن موقفه من المساواة في الإرث وينتقد بنكيران

اصطف الوزير السابق والبرلماني عن حزب "الاتحاد الاشتراكي"، أحمد رضا

الشامي، في صف المناصرين للمساواة في الإرث بين المرأة والرجل، وهي التوصية التي جاء بها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وأثارت جدلا واسعا بالمغرب في الأيام القليلة الماضية.

وعبر الشامي عن موقفه من خلال تغريدة له، عبر صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، إذ كتب وزير التكنولوجيا السابق، "موقف فريق الاتحاد الاشتراكي في البرلمان من المساواة في الإرث بين المرأة والرجل كان واضحا". فقبل أن يخرج المجلس بتوصيته كان عدد من القياديين الاتحاديين، ومن بينهم إدريس لشكر الكاتب الأول للحزب، قد دعوا إلى المساواة في الإرث ما أدى إلى تكفيرهم من طرف بعض الشيوخ المتطرفين.

البرلماني الاتحادي خصص تغريدة أخرى للموضوع عبر "تويتر"، توجه فيها إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، منتقدا طلبه بأن يعتذر إدريس الأزمي رئيس المجلس عن توصية المساواة.

وكتب الشامي تعليقا على طلب بنكيران قائلا "أخطأ بنكيران عندما طلب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يعتذر عن توصية المساواة في الإرث" قبل أن يتابع، "قد أكون غير متفق مع الأمر إلا أن النقاش حوله عليه أن يكون مفتوحا".

http://www.747news.com/politique/18763.html

يعد أشهر معارض سياسي مغربي قضية بن بركة تعود في الذكرى الخمسين لاختطافه

عادت قضية أشهر معارض سياسي مغربي، المهدي بن بركة، لتطرح بقوة على الساحتين الإعلامية بمناسبة الذكرى الخمسين لاختطافه و اغتياله، إذ خيم طيفه من خلال استحضار سياسي و حقوقي كبيرين .أحد رفاق بن بركة الوزير الأول السابق، عبد الرحمان اليوسفي، وتخليدا لذكرى مرور نصف قرن على اختطاف أحد أعند معارضي العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني نظم مساء الجمعة تظاهرة بالمكتبة الوطنية بالرباط بحضور شخصيات ذات وزن من بينها وزير الخارجية الجزائري الأسبق و الدبلوماسي الأممي الأخضر الإبراهيمي.و قد أكد الإبراهيمي في تدخل له بهذه المناسبة أن علاقات كفاح و صداقة قوية كانت تربطه بالزعيم المغيب مشيرا إلى انه كان آخر من التقى بن بركة في القاهرة قبل أن يتوجه إلى جنيف ثم باريس حيث أختطف في ال 29 أكتوبر 1965 .و في بحر الأسبوع الماضي برمج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية –أسسه المهدي بن بركة– وسط العاصمة المغربية الرباط معرضا لصور الزعيم المختطف. لكن سلطات مدينة الرباط تحركت باستعمال القوة العمومية لمنع المعرض المستخرج أساسا من أرشيف جريدة الحزب، حسب ما ذكرته مصادر صحفية.و كانت الذكرى التي أحياها الاتحاد الاشتراكي مناسبة لعدد من النشطاء الحقوقيين، ليجددوا مطالبهم بالكشف عن الحقيقة الكامنة وراء اختفاء المهدي بن بركة، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وأجمع المتدخلون الممثلون للجمعيات الحقوقية بالمغرب، على الدور الناقص ل"هيئة الإنصاف و المصالحة" إذ لازالت حالت أخرى للاختفاء القسري، لم يتم بعد كشف الحقيقة عنها، أبرزها قضية المهدي بن بركة.الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إدريس لشكر، خلال كلمة ألقاها بالمناسبة **ذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعد بتسليم تقرير حول الاختطاف القصري للاتحادي المهدي بن بركة**، "بعد مضي خمسين سنة من السرية والغموض حول مقتله".و كان مصدر مسؤول من المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أشار إلى أن تقريرا مفصلا سينشر في غضون شهري نوفمبر و ديسمبر المقبلين يتعلق "بالحالات السبع التي بقيت عالقة من تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة ". و عما تحمله معطيات التقرير من معطيات جديدة بخصوص ملف بن بركة، قال المصدر أن التقرير "يتضمن خلاصات عمل المجلس بصفته وريثا لهيئة الإنصاف و المصالحة. و على الجميع أن لا ينسى أن الملف مفتوح لدى القضاء الفرنسي". كما دخلت قضية القيادي الاتحادي، مهدي بن بركة، مجلس النواب من خلال السؤال الشفوي الذي طرحه حزب الأصالة و المعاصرة على وزير العدل و الحريات مصطفى الرميد حول مصير بن بركة.وقال الرميد في معرض رده "على حد علمي القضاء لا يتوفر على ملف مفتوح بهذا الموضوع"، مشيرا إلى أن "هيئة الإنصاف و المصالحة هي التي خول لها فتح هذا الملف" وهي بدورها خولت للمجلس الوطني لحقوق الإنسان "مهمة البحث و التحري والوصول إلى الحقيقة".وأضاف أن قضية القيادي الاتحادي كانت ضمن ما تناولته الهيئة بعد تأسيسها. ولم تصل فيها إلى الخبر اليقين ضمن 66 حالة بقيت مجهولة المصير فأوكلتها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي انتهى إلى كشف معظم هذه الحالات باستثناء سبع منها حالة بن بركة. وفي تعقيب عن رد الوزير قال نائب من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و هو الحزب الذي أسسه المهدي بن بركة ان القضية مرت عليها خمسون سنة "عرفت الانتظار الحارق و المؤلم للأسرة الكبيرة و الصغيرة و مسلسلا من المصالحات يجب ان يقع تتويجه بالكشف عن الحقيقة كاملة بخصوص اختطاف بن بركة في 29 أكتوبر 1965 بباريس. كما عبرت عن تطلعها لوفاء المجلس بوعده و إعلان تقريره عن القضية مع نهاية السنة. من جهته دعا حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في بيان له الدولة الفرنسية إلى كشف الحقيقة كاملة و رفع السرية عن ملف اختطاف بن بركة.وأعلن الحزب "انخراطه ومشاركته مع كل الديمقراطيين في دينامية إحياء الذكرى ال50 لاختطاف بن بركة وجعلها مناسبة للتنديد بكل الجرائم السياسية"، معربا عن أمله في أن تظهر الحقيقة كاملة، "حول الملف اللغز الذي لازال يعتبر سرا من أسرار الدولة".واعتبر أن المسؤولية المباشرة في هذه القضية "هي للدولة المغربية ونظيرتها الفرنسية...".

http://www.elitihadonline.com/monde/64017-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%81%D9%87.html

Dix ans après le discours royal du 6 novembre 2005, où en sont les droits des MRE ?

Deuxième partie

Un recul gouvernemental : « l'approche progressive »

17746/1-4

Par Abdelkrim Belguendouz*

Or à peine sept mois après le discours du 6 novembre 2005 (voir l'article publié hier), et alors qu'on était encore à quinze mois de l'échéance législative (septembre 2007), un revirement gouvernemental spectaculaire et inattendu a eu lieu, motivé officiellement comme à l'occasion des législatives de 2002 pour des raisons « techniques », « organisationnels » ou « logistiques », les départements concernés ne pouvant pas être prêts aux échéances requises.

Dans cet esprit, à l'issue de la dernière réunion de concertation concernant la révision du code électoral, tenue le 16 juin 2006 à Rabat avec les partis formant la coalition gouvernementale, et alors que la question du vote et de l'éligibilité des MRE n'avait jamais été abordée auparavant au sein de cette commission, un communiqué a été publié par le département de l'intérieur, n'étant pas le fruit d'un compromis positif et rassembleur, mais l'expression d'un recul et d'une véritable régression politique.

>> Page 4

Dix ans après le discours royal du 6 novembre 2005, où en sont les droits des MRE ?

Deuxième partie

Un recul gouvernemental : « l'approche progressive »

>>>

La démarche « évolutive »

Ce communiqué avance la nécessité d'appliquer le point suivant:

« Adopter une approche progressive pour mettre en œuvre les mécanismes relatifs à la représentativité des Marocains résidant à l'étranger et ce, en accordant la priorité à la structuration du Conseil supérieur des Marocains résidant à l'étranger, d'une part, et en instituant les règles juridiques qui permettront aux nouvelles générations de notre communauté résidant à l'étranger de s'inscrire sur les listes électorales nationales pour garantir leurs droits de voter et de se porter candidats aux élection locales ou nationales, d'autre part ».

Au lieu de chercher, dans une démarche programmatique et opérationnelle, à trouver remède et solution aux aspects pratiques, logistiques et organisationnels, le gouvernement de l'époque n'a-t-il pas décrété « l'impossibilité » technique d'organiser les élections à l'extérieur et le caractère impraticable de la formule, sans apporter de démonstration convaincante de cette impossibilité ? Est-il concevable de priver un citoyen d'un droit aussi fondamental que le droit de vote, sous prétexte qu'il est difficile d'organiser des élections à l'étranger ?

Peut-on raisonnablement retirer dans la pratique ce droit politique essentiel pour des raisons logistiques et matérielles? En d'autres termes et en référence à l'Etat de droit, les carences logistiques et les arguments techniques peuvent-ils fonder légitimement l'exclusion des urnes des citoyens marocains à l'étranger et la privation de leurs droits politiques constitutionnels prévus par la constitution marocaine révisée de 1996 (articles 5 et 8), qui fut adoptée par un référendum auquel les MRE avaient participé ...?

Fortes déceptions

Parmi les explications qui ont été données à ce revirement gouvernemental, citons celles de l'ex Parti National Démocrate (PND), qui s'était, après le discours royal du 6 novembre 2005, le plus impliqué auprès de l'émigration en prévision des législatives de 2007. C'est ainsi qu'une forte délégation de sa direction s'est déplacée en Italie, en Belgique, en France et aux Pays-Bas en avril-mai 2006, tout comme d'autres partis comme le PJD, l'Istiqlal, le RNI, le PPS avaient fait de même auprès de la communauté marocaine à l'étranger.

Dans un communiqué de son bureau politique, le PND estimait que les missions effectuées auprès des MRE : « entrent dans le cadre de sa mission nationale d'encadrement des citoyens comme le prévoit la constitution » (Voir « Annidal Addimocrati » du 5 mai 2006).

Dès lors, la déception ressentie n'est que plus forte. Son secrétaire général déclarait à propos de ce communiqué du 16 juin 2006: « C'est une grande catastrophe et un écart par rapport aux orientations royales qui avaient appelé à la nécessité de la représentation des émigrés au sein de l'institution parlementaire. A l'occasion d'une tournée effectuée par le parti, j'ai remarqué combien les MRE tenaient à participer à ces élections que certains partis veulent s'accaparer ». (Abdellah Kadiri « la majorité dictatoriale contredit la volonté royale ». Déclaration à « Al Ousbouia Al jadida » n° 82, du 29 juin au 6 juillet 2006).

La peur des résultats des urnes

Une semaine plus tard, l'enjeu et la raison de ce revirement gouvernemental sont affichés par le même dirigeant (Abdallah Kadiri): « la parole de S.M le Roi doit être respectée. Rien ne justifie la mise à l'écart des MRE, sauf la peur du verdict des urnes ». (Cité par N.Jouhari in « le code du plus fort » Maroc Hebdo International n° 706 du 7 au 13 Juillet 2006. Voir également « qui a intérêt à exclure la communauté marocaine à l'étranger ? » Article central paru dans « Annidal addimocrati » du 30 juin 2006).

Conformément à cette « approche progressive », la législation électorale pour les législatives 2007, présentée par la suite par le gouvernement et entérinée par le parlement, n'a prévu ni droit de vote, ni éligibilité à partir des circonscriptions électorales législatives de l'étranger et ce, en dépit des amendements favorables à ces aspects, déposés par le PJD et le PSU au sein de la Chambre des Représentants et par le groupe syndical CDT au sein de la Chambre des Conseillers.

L'échéance législative du 25 novembre 2011, survenue pourtant au lendemain de l'adoption de la Constitution rénovée par referendum du 1er juillet 2011, a été également un « raté », le gouvernement de l'époque ayant prétexté que les élections ont été devancées d'un an, au lieu de se dérouler comme prévu en 2012. Pour les MRE, le vote a été cantonné à l'intérieur du Maroc, par une présence physique ou par le biais de la procuration à partir du pays d'accueil, procédure qui a connu un revers cinglant !

Une démarche « progressive » qui doit aboutir

Le discours royal devant, à notre sens, garder son honorabilité, précisons ici que la «démarche progressive» retenue par le gouvernement le 16 juin 2006, ne signifie nullement un abandon, une remise en cause ou une suppression de la décision royale prise le 6 novembre 2005. Dans cet esprit, la démarche progressive suppose qu'il y ait une suite, un échéancier précis, que des mesures soient prises, en étudiant la manière de faciliter et d'aménager la possibilité d'exercer à partir de l'étranger ce droit de vote et d'éligibilité. Elle suppose la définition du mode d'emploi et l'avancée concrète dans l'action organisationnelle, afin que les raisons techniques, logistiques et matérielles avancées auparavant pour justifier le report de l'application de la décision royale, soient résolues et dépassées.

Cela veut dire qu'une fois les mesures complémentaires prises, notamment l'établissement des listes électorales à l'étranger et la réalisation d'un découpage rationnel des circonscriptions législatives à l'étranger, on change le code électoral en cours pour permettre le vote à l'étranger au niveau législatif. De même que l'on modifiera la loi organique concernant la Chambre des Représentants pour créer des circonscriptions électorales à l'étranger et l'on pourra alors rattraper le retard.

Dans cet esprit, il ne s'agit pas seulement de renforcer le sentiment d'appartenance des MRE au Maroc, mais de créer également les conditions de l'exercice d'une citoyenneté pleine et entière, tout en tenant compte de la spécificité de la situation des Marocains vivant à l'extérieur du territoire national.

Interpellation du gouvernement Benkirane

Le CCME ayant failli à l'une de ses principales missions, en ne présentant pas au Roi un avis consultatif en la matière, et le gouvernement Benkirane n'ayant pas pris d'initiative législative dans ce domaine, des groupes parlementaires à la Chambre des Représentants en l'occurrence ceux de l'USFP, de l'Istiqlal et du PJD ont pris leurs responsabilités, en déposant des amendements à la loi organique de la Chambre des Représentants tendant à permettre la députation des MRE. La discussion avait commencé fin 2014 sur ces trois propositions de lois, mais depuis plusieurs mois, le débat n'a pas repris, faute de volonté politique du gouvernement.

A l'occasion du 10ème anniversaire du discours royal fondateur du 6 novembre 2015, on souhaite vivement que la situation soit débloquée.

L'interpellation concerne présentement d'une part l'exécution par le gouvernement Benkirane en général et le ministère de l'Intérieur en particulier, chargé de la gestion du dossier électoral sur tous ses volets, des deux premières décisions annoncées le 6 novembre 2005 liées au droit de vote et d'éligibilité des Marocains à l'étranger et d'autre part, la nécessaire claire et urgente visibilité pour les élections législatives 2016 de la représentation parlementaire des citoyens marocains à l'étranger.

Où en est le gouvernement dans la démarche dite progressive, évolutive ou graduelle ? Quelles sont les mesures qui ont déjà été prises et leur évaluation politique ? De même, quel est le point de la situation par rapport à l'échéance 2016 et ce qui doit être entrepris d'ici là au plan technique, organisationnel, juridique et en matière de sensibilisation et de communication ? L'objectif est que toutes les DECISIONS royales soient entièrement exécutées, permettant aux citoyens marocains à l'étranger de bénéficier par rapport au Maroc, non pas de droits partiels ou amputés, mais de l'intégralité de leurs droits politiques et d'être représentés à la chambre des députés, conformément à l'article 17 de la Constitution rénovée de 2011, qui a besoin sur ce plan là, d'une interprétation foncièrement démocratique.

Insistons pour dire que la communauté marocaine à l'étranger, tout en étant ouverte bien entendu à son environnement immédiat dans les pays d'accueil, est d'abord et fondamentalement une question nationale et non un problème purement franco-français, néerlando-hollandais, canado-canadien. ou euro-européen, au point d'abandonner dans la pratique à ces parties, le sort des Marocains résidant à l'étranger.

Enjeu stratégique

Rappelons à ce propos l'enjeu crucial et stratégique relevé magistralement il y a une trentaine d'années par feu Hassan II qui déclarait le 29 novembre 1985 à Paris, devant des membres de la communauté marocaine résidant à l'étranger, en présence du président de la République François Mitterrand :

« En bien restez Marocains, restez Marocains, parce que toujours dans la paix et la concorde, moi-même ou ceux qui me succéderont, pourront avoir un jour besoin de refaire une Marche Verte. Et bien, je veux qu'au nom de tous les Marocains vivant à l'étranger, pas seulement en France ou à Paris, vous me fassiez le serment que tous les jeunes Marocains qui seront nées en terre étrangères seront dédiés, dès leurs berceaux, aux marches que l'histoire leur interposera. Si telle est votre réponse, je peux dormir tranquille ».

Dans la lignée hassanienne, outre les décisions du 6 novembre 2005, d'autres engagements ont été pris. C'est ainsi qu'à l'occasion du 59ème anniversaire de la « Révolution du Roi et du Peuple », dont les citoyens marocains à l'étranger font partie intégrante, le Roi Mohammed VI a pris l'engagement solennel le 20 août 2012, d'impliquer étroitement les jeunes Marocains à l'étranger qui sont nos « compatriotes » « à la construction du Maroc de demain », ce qui signifie à notre sens, la participation à l'édification du pays non seulement au plan économique, social et culturel, mais également au plan politique et démocratique.

Ceci veut dire que la nationalité marocaine – qui ne se perd pas- n'est pas seulement une question juridique, mais qu'elle a une dimension politique et une portée sociétale et stratégique. Ce n'est pas une simple écriture sur un passeport ou sur une carte d'identité, mais elle renvoie notamment à un ensemble de valeurs qui doivent être cultivées, entretenues et intériorisées pour se construire, être perpétuées et maintenir les liens fondamentaux avec le pays.

Une vision à bannir

La nationalité suppose notamment que tous les devoirs mais également tous les droits des citoyens marocains à l'étranger soient reconnus et puisent être exercés par rapport au Maroc, y compris le droit de vote et d'éligibilité parlementaire, sans appréhension quelconque des résultats des urnes. On n'organise pas des élections uniquement lorsqu'on est sûrs à l'avance des résultats et qu'on maîtrise la situation ! Cette vision est à bannir !

Dans ce domaine, la proposition du président du CNDH dans son rapport au parlement (16 juin 2014), de remplacer pour les MRE au niveau des législatives 2016 le vote par procuration par le vote électronique ou le vote par correspondance vers les circonscriptions électorales législatives au Maroc, ne fait que perpétuer le problème. De notre point de vue, cette proposition est irrecevable.

A notre sens, la réelle alternative pour les prochaines élections législatives de 2016 est d'organiser les élections à partir des circonscriptions électorales législatives de l'étranger, comme déjà décidé par le discours royal du 6 novembre 2005.

Un souhait

Devant l'action d'opposition systématique blocage des responsables du CCME et l'attitude de tergiversation du gouvernement Benkirane qui fuit ses responsabilités constitutionnelles, la solution du problème est à entrevoir à notre sens au niveau de la terme volonté politique de l'Etat, en terme d'arbitrage royal, qui permettrait de recadrer l'action publique en la matière. L'œuvre de Réconciliation nationale lancée en direction des citoyens marocains à l'étranger, mériterait d'être parachevée. Cette souhaitable initiative de la plus haute autorité du pays, viendrait compléter l'initiative royale audacieuse de septembre 2013, consistant à mettre en place une nouvelle politique migratoire humaniste en direction des étrangers au Maroc.

*Universitaire à Rabat
Chercheur spécialisé en migration

Moudawana: dix ans de lacunes juridiques en dix points

C'est au sein de siège de l'ADFM à Rabat, qu'une poignée de journalistes se sont réunis la semaine dernière à l'occasion d'une conférence organisée par le réseau national Anaruz des centres d'écoute des femmes victimes de violences.

Une conférence placée sous le thème des « lacunes juridiques dans le code de la famille et leurs effets sur les femmes et les enfants » et qui avait pour message l'urgence d'une révision en profondeur du code de la Moudawana devenu aujourd'hui une porte ouverte à de nombreux abus contre les femmes. Une conférence marquée par les témoignages de femmes qui ont accepté de briser le silence sur leur calvaire.

- Article 349 : héritage par voie de « taâsib »

Alors que le dernier rapport du **Conseil national des droits de l'homme** a relancé le débat autour de l'épineuse question de l'héritage, sujet qui creuse le clivage entre modernistes d'un côté et conservateurs de l'autre, le réseau Anaruz pour sa part n'hésite pas à prendre position et demande une parfaite égalité, avec tout du moins l'abolition urgente de l'héritage par voie de « taâsib ». Une règle qui prive les filles qui n'ont pas de frère d'une partie de l'héritage de leurs parents, au profit de frères, sœurs, oncles, tantes ou cousins du parent décédé. A noter que d'autres pays musulman ont franchit le pas de cette abolition comme en Tunisie et en Irak. « Pour comprendre cette situation, il faut enlever la dimension idéologique et voir la réalité : au moment où l'époux décède dans des familles où il n'y a que des filles, et que ce dernier ne laisse qu'une maison, ses propres frères qui possèdent eux-mêmes leur propres maisons et leurs épargnes hériteront directement. Les frères de l'époux viennent alors prendre leur part de l'héritage, vendent la maisons aux enchères et dispersent dans le même temps toute la famille du défunt », explique Maître Almou.

- Article 39 : Mariage entre musulman et non-musulman

L'article 39 du Code de la famille écarte d'emblée toute possibilité de mariage entre musulman et non-musulman, sauf pour les hommes, à conditions que la future épouse soit chrétienne ou juive. Ainsi, le texte prohibe « le mariage d'une musulmane avec un non-musulman et le mariage d'un musulman avec une non-musulmane, sauf si elle appartient aux gens du Livre ». L'avocat dénonce pour sa part un contournement de la Loi. « L'application de cet article pose problème dans le sens où lorsqu'une musulmane marocaine rencontre un européen non-musulman, il peut rapidement annoncer sa conversion vers l'Islam pour l'épouser, or le fait qu'une personne abandonne sa croyance en raison d'une relation avec une femme pose des questions », indique-t-il.

- Article 332 : Héritage entre musulman et non-musulman

Sur ce point l'article 332 du Code de la famille se veut clair : « Il n'y a pas de successibilité entre un musulman et un non-musulman ». Un texte qui pose cependant une réelle problématique selon Maître Almou. « En pratique, un Marocain qui s'est marié avec une française installée au Maroc qui dispose de biens immobiliers ou d'une entreprise, et avec laquelle il a des enfants, cette dernière décède, la question qui se pose : qui va pouvoir hérité de ses biens ? Personne, selon la loi son mari ne pourra pas hériter parce qu'il est musulman, de même ses enfants ne pourront pas hériter parce qu'ils sont également considérés musulmans », relève-t-il. De même la femme non-musulmane est évincée de l'héritage, une règle qui fait l'objet de nombreux débats au sein de la doctrine marocaine. Privé d'héritage sous prétexte qu'elle n'est pas de confession musulmane, l'épouse se voit pourtant contrainte à respecter le cadre religieux imposé par la Moudawana sous prétexte qu'elle est ou sera la mère d'enfants considérés comme musulmans par la législation marocaine.

- Article 156 : Rapports sexuels « par erreur » durant les fiançailles

Autre incohérence relevée par le réseau Anaruz, l'article 156 du Code la famille qui stipule que « si les fiançailles ont eu lieu et qu'il y ait eu consentement mutuel, mais que des circonstances impérieuses ont empêché de dresser l'acte de mariage et que des signes de grossesse apparaissent chez la fiancée, cette grossesse est imputée au fiancé pour rapports sexuels par erreur ». Le législateur a soumis à cette filiation certaines conditions, d'une part la reconnaissance et l'approbation des fiançailles par les deux familles, et le cas échéant par le tuteur matrimonial de la fiancée, d'autre part l'établissement de la grossesse durant les fiançailles et enfin les deux fiancés doivent reconnaître que la grossesse est de leur fait. Une forme de tolérance pragmatique qui vient pourtant contredire le Code pénal, souligne Maître Almou. « Cet article reconnaît une relation sexuelle entre les fiancées. Quant au Code Pénal, dans ce cadre il ne concorde par avec la Moudawana puisque toute relation sexuelle hors mariage est punie d'emprisonnement », souligne l'avocat.

- Article 32 : Le Sadaq ou la dot

Au Maroc, le Sadaq est une condition de validité de la réalisation du mariage. Si le versement de ce Sadaq n'est pas prévu, le mariage est considéré nul. Si le Sadaq n'est pas versé, l'union peut être rompue. Le législateur précise que la dot implique de la part du mari « le désir de contracter le mariage, de fonder une famille stable et de raffermir les fondements de l'affection et la cohabition entre conjoints ». Il ajoute par ailleurs que le fondement légal de la dot réside dans sa valeur morale et non sa valeur matérielle. Il ne serait donc pas question de désir de jouissance du corps de la femme. « Pourtant quand on s'intéresse aux articles qui traitent du Sadaq en cas de divorce judiciaire, la Moudawana définit le Sadaq comme une contrepartie de la jouissance sexuelle de l'époux », relève Maître Almou. L'article 32 énonce en effet, que si l'intégralité de la dot est acquise à l'épouse en cas de consommation du mariage ou bien de décès de l'époux avant cette consommation, en cas de divorce sous contrôle judiciaire avant la consommation du mariage, l'épouse a seulement droit à la moitié du Sadaq fixé.

- Article 20 et 21 : Mariage des mineurs

Un peu plus de dix ans après l'adoption de la nouvelle Moudawana, le nombre de mariages des moins de 18 ans ne semble pas avoir diminué. Plus de 102 000 unions de filles mineures ont en effet été célébrées au Maroc, entre 2004 et 2014, selon le dernier recensement réalisé par le Haut commissariat au plan. Des chiffres qui s'expliquent par la mauvaise utilisation des juges des articles 20 et 21 du Code de la famille, dénoncent de nombreuses associations féministes. Quoique interdit par la loi, le mariage des mineurs est en effet soumis à dérogation. L'article 20 établit que le juge de la famille chargé du mariage peut autoriser l'union du garçon et de la fille « avant l'âge de la capacité matrimoniale prévu par décision motivée précisant l'intérêt et les motifs justifiant ce mariage », sans pour autant préciser d'âge minimal. De même « le mariage du mineur n'est subordonné qu'à l'approbation de son représentant légal », ajoute l'article 21. « Le mariage des mineurs doit être purement et simplement interdit, ce qu'il défend ne représente pas la société et ne lui porte aucun intérêt, il ne représente que la société dans sa propension à violer le corps des mineurs », dénonce pour sa part le réseau Anaruz.

- Article 45 : Polygamie

Si pour beaucoup la polygamie semble être une réalité oubliée, au Maroc, le combat des femmes contre la pratique polygamique est loin d'être terminé. La nouvelle Moudawana a en effet adopté une solution pour le moins ambiguë en la matière. Sans couper les ponts avec le droit musulman, elle a essayé d'assortir la polygamie de certaines conditions pour limiter sa pratique. « Si la loi impose que l'époux a besoin de l'accord de sa femme, elle indique également que la polygamie est un droit légitime du mari pour qu'il ne tombe pas dans l'adultère », indique Maître Almou. « L'article 45, dernier paragraphe, représente un type d'extorsion et de menace pour la femme puisqu'il agite le spectre du divorce pour raison de discorde (Chiqaq) dans le cas où elle refuse de donner son autorisation », ajoute l'avocat avant de poursuivre « il y a des femmes qui maintiennent leur refus jusqu'au dernier moment puis quand elles savent que cet article va être appliqué, elles préfèrent abandonner en choisissant ce qu'elles pensent leur être le moins dommageable ».

- Article 146 et 148 : Filiation parentale

Une autre lacune illustrée par la Moudawana, selon le réseau féministe, réside dans l'article 146 du Code de la famille. « Il ne défend pas les droits de l'enfant, notamment son droit naturel à être affilié à son père. De fait, l'article 146 établit la distinctions des enfants légitimes et illégitimes », précise Maître Almou. A noter que la filiation paternelle découle des rapports conjugaux, de l'aveu du père, des rapports sexuels par erreur (Choubha). « C'est une Loi qui punit l'enfant d'un crime qu'il n'a pas commis. Il y a des jugements judiciaires où le tribunal a demandé des tests ADN qui ont prouvé la filiation paternelle biologique entre l'enfant et son père, pourtant le tribunal s'est prononcé contre, la relation étant considérée comme une relation de zina (fornication) condamnée par le Code pénal, privant ainsi l'enfant de filiation paternelle.

C'est là l'une des causes du nombre d'avortements et d'abandon des enfants », conclut l'avocat.

- Article 236 : Droits de garde et tutelle légale (Hadana et wilaya)

Bien que le code la famille confie automatiquement le droit de garde des enfants à la mère en cas de divorce, elle n'en demeure pas moins soumise à plusieurs obligations envers le père, reconnu comme tuteur légal des enfants. « La Moudwana distribue les rôles entre le père et la mère de façon traditionnelle, en cas de divorce, la hadana soit la garde de l'enfant qui se réfère aux soins matériels et physiques de l'enfant est attribuée à la femme tandis que la wilaya (tutelle légale) revient à l'homme et comprend la gestion du futur des enfants ». Une distribution des rôles source de souffrances pour de nombreuses femmes. « Si une mère qui a la garde de son enfant souhaite le changer d'établissement scolaire, l'inscrire dans un club sportif, partir à l'étranger etc., elle devra obtenir la permission de l'ex-mari, ce qui donne régulièrement lieu à des chantages et des pressions de la part de l'homme », constate le réseau Anaruz.

- Article 49 : Répartitions des biens entre les divorcés

Disposition phare du Code de la famille, la question du partage des biens continue de faire couler beaucoup d'encre. L'article 49 dispose clairement que les deux conjoints peuvent gérer conjointement tous les biens acquis par le ménage. De même « un contrat subséquent à l'acte de mariage définit les modalités de la mise en valeur du partage des biens. Il est du devoir des magistrats compétents lors de l'établissement du contrat de mariage d'insister auprès des jeunes mariés pour signer le document en question ». Pourtant, plus de dix ans après son adoption, son application tarde à suivre. Or en l'absence de contrat, le Tribunal se réfère aux règles générales de preuves. « Dans ce cas, on considère que l'origine des biens appartient à l'époux et la charge des preuves revient à la femme. Ce qui pose un réel problème pour les femmes au foyer par exemple puisque la justice ne considère par cela comme un travail productif. Un jugement rendu à Kenitra a même considéré que les tâches domestiques et la gestion des enfants relevaient des devoirs de l'épouse, ce qui n'existe même pas dans la Moudawana! L'épouse doit ainsi prouver qu'elle avait un travail productif qui participait à la vie du ménage », alerte Maître Almou qui plaide pour une solution déjà adoptée en Tunisie, soit que la constitution des biens est le fait des deux conjoints et, qu'en cas de divorce, la femme ne saurait être lésée dans la répartition du patrimoine commun. « L'époux ou l'épouse qui contredira cela devra alors le prouver », conclut l'avocat.

http://telquel.ma/2015/10/31/moudawana-dix-ans-lacunes-juridiques-en-dix-points_1468449

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بالقاهرة حول مدونتين نموذجيتين لقواعد سلوك رجال الأمن والموظفين العموميين في الوطن العربي

القاهرة في 30 أكتوبر 2015/ومع/ شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بأمينه العام السيد محمد الصبار، أمس الخميس، بالقاهرة، في اجتماع خصص لتدارس وإبداء الرأي في وثيقة " المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين" التي أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب . وتم خلال هذا الاجتماع ،الذي نظمه،المجلس القومى لحقوق الإنسان بمصر بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة الدول العربية، بحث ومناقشة مضامين المدونة، من خلال جلستين، تناولت الأولى التي ترأسها السيد الصبار، موضوع (المدونة النموذية لقواعد سلوك رجال الأمن العربي) ، بينما تناولت الثانية التي ترأسها محسن عوض، عضو المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر، موضوع "المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العمومين". وشهد الاجتماع الذي شارك فيه خبراء من المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تقديم مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتفعيل المدونتين (المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب)، وفقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذى عقد بالدوحة في نونبر 2014. وكان لقاء الدوحة قد حث في إعلانه الختامي الدول العربية على اعتماد مدونات سلوك للأجهزة الأمنية والموظفين العموميين تراعي الالتزام بحقوق الإنسان، كما دعا إلى تنظيم لقاء بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية في الدول العربية لتقييم ومراجعة المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين واقتراح الوسائل الكفيلة بتفعيلهما. وتنص المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي على أن يحترم رجال الأمن "أثناء قيامهم بواجباتهم، للكرامة الإنسانية وأن يحمونها ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها ". كما تشير إلى وجوب امتناع رجل الأمن "عن القيام بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الأشكال الأخرى للإساءة، جسدية كانت أو نفسية أو أن يحرض عليه أو يتغاضى عنه". أما المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة سنة 2004 من لدن مجلس وزارء الداخلية العرب فتسعى إلى تحقيق حسن أداء الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد. وقال السيد محمد الصبار في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن هذا الاجتماع أعد مذكرة في هذا الشأن لرفعها لاجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب الذي سيجتمع في تونس يوم الإثنين القادم. د/حب ان

Le CNDH participe à une réunion au Caire autour de deux Codes de conduite arabes des agents de police et des fonctionnaires publics

Le Caire – Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), représenté par son secrétaire général Mohamed Sebbar, a pris part, jeudi au Caire, à une réunion consacrée à l'examen d'un Code de conduite modèle de l'agent de police arabe et d'un code arabe des règles de conduite des fonctionnaires publics, élaborés par le Conseil des ministres arabes de l'Intérieur.

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/cndh-participe-reunion-au-caire-autour-codes-conduite-arabes-agents-police-fonctionnaires-publics/

سياسي إيطالي معروف بعدائه للإسلام والمهاجرين يلتقي مسؤولين مغاربة

قام ماتيو سالفيني زعيم حزب رابطة الشمال الإيطالي، اليميني المتطرف، بزيارة إلى المغرب التقى خلالها العديد من المسؤولين المغاربة، حيث تباحث معهم في موضوع الهجرة، وكذا مسأله "تقديم المساعدة للمهاجرين في بلدانهم بدل انتظار وصولهم إلى أوروبا".

وحظي الزعيم الإيطالي اليميني المعروف بعدائه للإسلام والمهاجرين باستقبال من طرف كل من رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة أنيس بيرو، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي**، ورئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة، إلياس العمري.

ولم تمر هذه الزيارة دون أن تثير الكثير من الجدل والانتقادات، خصوصا وأن حزب رابطة الشمال الإيطالي معروف بمعاداته للمهاجرين ومعارضته للاتفاقات المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي بخصوص استيراد المنتجات الفلاحية المغربية.

http://ar.yabiladi.com/articles/details/39842/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.html

Le Maroc doit garantir l'égalité femmes-hommes en matière d'héritage

(Rabat, Paris) Le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** du Maroc a récemment recommandé aux autorités d'amender les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage afin d'accorder aux femmes les mêmes droits que les hommes. Nos organisations soutiennent pleinement cette recommandation et appellent le Maroc à l'appliquer sans délai.

Les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage sont discriminatoires et particulièrement défavorables d'une part aux enfants de sexe féminin et d'autre part au conjoint survivant. L'homme reçoit le double de la part reçue par une femme. Dans son rapport sur l'état de l'égalité et de la parité au Maroc du 20 octobre 2015, le CNDH a pris acte du caractère inégalitaire de ces règles, qui selon lui « participent à augmenter la vulnérabilité des filles et des femmes à la pauvreté ». Il a constaté que « Dépourvues de capacités sociales, de nombreuses femmes cèdent leur part de la succession à un parent de sexe masculin sous prétexte de conserver la propriété au sein de la famille, ou sont victimes de certaines pratiques coutumières visant à les déposséder de leur héritage ou de la terre ».

Malgré la réforme du Code de la famille en 2004 qui a touché un seul point dans le système successoral, plusieurs autres dispositions demeurent inégalitaires, notamment la succession entre un musulman et un non-musulman, et ce en violation de la Constitution marocaine et des textes internationaux ratifiés par le Maroc, dont la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Afin que le Maroc se conforme enfin à ses obligations constitutionnelles et internationales, le CNDH a donc recommandé aux autorités de réviser la législation successorale pour « que l'égalité et l'équité soient rétablies en faveur du veuf/veuve et des descendants des deux sexes ».

« La recommandation du CNDH relative à l'héritage constitue une nouvelle avancée dans la lutte pour l'égalité et la parité. Les autorités marocaines doivent saisir cette occasion pour consolider les acquis des femmes marocaines. »

Karim Lahidji, président de la FIDH

Le parti islamiste au pouvoir depuis 2011, le PJD, a déjà exprimé son opposition à cette recommandation. Lors d'un rassemblement organisé en octobre sous la présidence d'Abdelilah Benkirane, le parti a qualifié les recommandations du CNDH d'irresponsables.

« La position exprimée par le CNDH constitue un signe de progrès pour toutes les Marocaines et tous les Marocains. Se pencher sur la mise en œuvre de la recommandation constituera une autre étape dans la conquête de l'égalité et de la parité. »

https://www.fidh.org/fr/themes/droits-des-femmes/le-maroc-doit-garantir-l-egalite-femmes-hommes-en-matiere-d-heritage

Eh, les médias français, vous savez ce qui se passe au Sahara Occidental ?

Sahraouis, la double peine

En ces temps de vagues de migrants venant de la terrible marmite moyen-orientale, l'Europe, et la France en particulier, ignore ce qui se passe au Sahara Occidental. « Un conflit oublié » comme disent, ou pensent seulement, la plupart des journalistes.

C'est vrai que le désert est propice au silence. Sous le ciel nocturne où brillent tant d'étoiles, en temps normal, on n'a envie que de siroter quelques verres de thé, de s'allonger en se tenant la tête dans la main, le coude appuyé sur un tapis, rêvant d'hier ou de demain.

Mais le peuple sahraoui n'a pas fait le choix de ce silence : c'est l'effet d'un engrenage mortifère.

Double actualité

Aujourd'hui, il y a pourtant une double actualité, totalement ignorée ici :

1) Dans les camps de réfugiés sahraouis installés depuis 1976 en Algérie, au sud de Tindouf (quelque 150 000 personnes y vivent grâce à l'aide humanitaire internationale), depuis une dizaine de jours (depuis le 16 octobre exactement), des pluies diluviennes ravagent les habitations de terre (adobe), les toiles de tente, et, de manière générale, tout ce qui se trouve à l'intérieur (nourriture, articles ménagers, matelas, vêtements…). Les agences de l'ONU et les ONG présentes sur place estiment à 25 000 le nombre de personnes qui n'ont plus d'abri. Les maisons qui ne sont pas encore écroulées risquent de le faire dans les heures ou les jours qui viennent. Les vivres ont été trempés ; il n'y a plus de réserve d'eau potable.

inondation dans les camps de réfugiés

inondation dans les camps de réfugiés © DR

Les appels à la solidarité fusent de toutes parts. Les réponses généreuses et rapides n'émanent pas de n'importe quels acteurs : le gouvernement italien, qui annonce un don d'urgence de 200 000 euros à l'UNHCR pour lutter contre les conséquences de ces inondations ; la Commission de l'Union Africaine, qui offre 200 000 dollars pour soutenir les réfugiés sahraouis ; la Principauté des Asturies, qui prépare une aide d'urgence de 50 000 euros. Mais rien* du gouvernement central espagnol – qui s'est débarrassé du Sahara Occidental en novembre 1975, alors qu'il avait la charge de sa décolonisation, en le donnant au Maroc contre quelques revenus du phosphate (et accessoirement à la Mauritanie qui laissera tomber l'affaire dès 1979). Rien du gouvernement français – qui a beaucoup soutenu le Maroc dans sa politique d'annexion du Sahara : avec des armes du temps de Valéry Giscard d'Estaing, avec des pressions au Conseil de sécurité du temps de Jacques Chirac et de Nicolas Sarkozy ; du temps de François Hollande, on n'est pas bien sûr… En tous cas le représentant de la France à l'ONU, en avril 2015 encore, soutenait la proposition marocaine d'autonomie que le royaume veut imposer à la place du droit du peuple sahraoui à disposer de lui-même.

2) L'autre actualité, c'est ce qui se passe dans la partie du Sahara Occidental occupée par le Maroc.

Répression Dakhla octobre 2015

Toutes les manifestations, pacifiques, en faveur de l'autodétermination y sont systématiquement et souvent violemment réprimées. Les jeunes en particulier sont arrêtés, mis en prison, et ils peuvent y rester des mois sans être jugés. La période actuelle – derniers jours d'octobre et premiers jours de novembre2015 – est particulièrement tendue ; les sources locales, par les réseaux sociaux, signalent que les villes du Sahara occupé – El Aïoun, Smara, Boujdour, Dakhla – sont soumises à un véritable état de siège militaire, assorti de descentes dans les maisons et autres traitements brutaux. Une patrouille de police est déployée dans chaque rue, où déambulent également de nombreux membres des forces auxiliaires et des services secrets habillés en civil. En effet, la visite du roi du Maroc est imminente. Il doit venir à El Aïoun pour prononcer un discours marquant le 40e anniversaire de la « Marche Verte ». On voit comme tout cela se passe dans un climat apaisé ! Il n'y a pourtant jamais eu d'attentat terroriste au Sahara. Les activistes sahraouis luttent uniquement de manière pacifique.

Cette actualité décrit la double peine à laquelle sont soumis les Sahraouis : la précarité, la dépendance vis-à-vis de l'aide internationale, l'absence de ressources et de possibilités de développement économique dans les camps de réfugiés en Algérie, d'une part ; d'autre part, dans la partie du Sahara occupée par le Maroc, une répression qui peut aller très loin – des jeunes sont morts en prison tel Hassanna Louali à Dakhla en septembre 2014, et les allégations de torture sont très nombreuses –, une répression qui traduit l'état de soumission dans lequel le royaume prétend tenir ce pays et ce peuple.

Car, dans l'un et l'autre cas, il s'agit bien d'un même peuple.

La situation actuelle

Construit par le Maroc pendant la guerre qui l'a opposé au Front Polisario (1976-1991), un « mur » de remblais de sable – long de 2700 km, parsemé de miradors, cerné de barbelés et de champs de mines anti-personnel qui font toujours des victimes, surveillé par plusieurs dizaines de milliers de soldats marocains – s'étire en oblique du nord-est au sud-ouest, séparant le Sahara Occidental en deux morceaux inégaux. À l'ouest, la partie annexée par le Maroc, qui longe l'Atlantique très poissonneux à cette latitude, représente plus des 2/3 du territoire ; à l'est, le tiers restant correspond aux territoires libérés par le Front Polisario, qui y a installé le siège de la république sahraouie (République Arabe Sahraouie Démocratique, RASD).

Côté occupé par le Maroc, c'est le Sahara utile, avec la pêche, le gisement de phosphates de Bou Craâ, les productives cultures sous serre de la région de Dakhla, et les possibles gisements de pétrole offshore que plusieurs multinationale explorent ou se promettent d'explorer, tel Total. La population, de quelque 500 000 personnes, y est désormais à 80 % d'origine marocaine, le royaume ayant incité les gens du nord, avec des salaires attractifs (et pour les entreprises des exonérations de taxes et d'impôts), à venir s'installer au Sahara. Les 20 % restant sont des Sahraouis, seuls habitants légitimes selon les Conventions de Genève auxquelles le Maroc est Partie depuis plusieurs années, mais aussi le Front Polisario depuis juin 2015… Aux termes de ces Conventions, « les transferts de ressortissants civils de la puissance occupante dans le

territoire occupé, qu'ils soient forcés ou volontaires, sont interdits » !

De l'autre côté du mur, à l'Est, se trouvent les territoires de la République Sahraouie, quadrillés par l'armée de libération, parcourus par des troupeaux de chèvres et de chameaux, selon le mode de vie nomade traditionnel, avec pour centre administratif Tifariti.

Mais, en raison de l'état de guerre suspendue – le cessez-le-feu de 1991 dure depuis 25 ans, et la paix n'est toujours pas signée –et de la grande difficulté d'approvisionnement – le « mur » empêche tout accès aux ressources et aux lieux de vie qui se trouvent à l'ouest –, en raison de tout cela, les populations civiles qui ont fui sous les bombardements marocains en 1976 restent très majoritairement dans les camps de réfugiés établis en Algérie, dans la région de Tindouf.

Deux mondes donc. Des populations coupées de leurs richesses naturelles, alors que de l'autre côté vivent de ces richesses le Maroc, son monarque, des potentats locaux, mais aussi des multinationales, des entreprises franco-marocaines comme celles qui commercialisent en France les tomates cerises des marques « Azura », « Idyl » ou « Etoile du sud », l'Union européenne elle-même avec des dizaines de bateaux de pêche qui sont autorisés, sans le dire, à jeter leurs filets dans les eaux du Sahara Occidental au titre d'un accord difficilement passé au Parlement européen.

Désormais pourtant, le Front Polisario, Partie aux Conventions de Genève depuis juin 2015, est reconnu dans ce cadre comme seul représentant légitime du peuple sahraoui : cela implique qu'aucune exploitation des ressources naturelles existant sur le territoire et dans les zones côtières du Sahara Occidental ne peut se faire en droit sans son accord. Quelques entreprises étrangères vont devoir revoir leurs contrats…

Éternel statu quo ?

Un peu d'histoire. À la fin de 1975, Hassan II, très mal en point sur le plan intérieur après deux tentatives de coup d'État, reprend habilement à son compte les revendications nationalistes du parti de l'Istiqlal. Celui-ci rêvait d'un « Grand Maroc » qui, à défaut d'aller jusqu'au fleuve Sénégal – de mauvaise grâce, le Royaume avait dû reconnaître l'indépendance de la Mauritanie en 1969 –, engloberait donc le Sahara Occidental jusqu'alors colonisé par l'Espagne. Hassan II organise une grosse opération de « com », la dite « Marche verte », où 350 000 Marocains amenés en train, en car, payés et nourris, marchent « pacifiquement » dans le désert pour réclamer le Sahara, alors que les régiments de l'armée royale sont massés à la frontière et pénètrent déjà sur le territoire. Après ce sera l'invasion, la fuite des populations civiles : plusieurs dizaines de milliers de femmes, d'enfants, de vieillards cherchant refuge à l'Est, poursuivis et bombardés pour certains au napalm et au phosphore blanc, comme les Américains le font à l'époque au Vietnam… Les hommes rejoignent alors massivement les rangs du Front Polisario, le mouvement de libération sahraoui qui avait pris les armes contre le colonisateur espagnol depuis 1973, et qui combat désormais les armées marocaines. La guerre, meurtrière, durera 16 ans, jusqu'à ce que, sous l'égide de l'ONU et de l'OUA

(aujourd'hui Union Africaine), un cessez-le-feu soit signé en 1991 entre le Maroc et le Front Polisario, assorti d'un Plan de Paix qui prévoit la mise en œuvre sous quelques mois d'un référendum d'autodétermination (avec au choix l'indépendance ou le rattachement au Maroc).

Le cessez-le-feu tient toujours aujourd'hui. Mais le référendum n'a pas eu lieu : le Maroc a dressé tous les obstacles possibles pour l'empêcher, multipliant les recours devant la commission d'identification des votants, et finissant, au tournant des années 2000, par refuser de continuer à l'envisager. L'envoyé personnel du Secrétaire général de l'ONU pour le Sahara Occidental, James Baker, après 7 ans de bons et loyaux services, a fini par rendre son tablier en 2004.

Depuis, bien que le droit à l'autodétermination du peuple sahraoui soit toujours à l'agenda de l'ONU, le statu quo règne. La mission onusienne sur place, la MINURSO, laisse le Maroc faire ce que bon lui semble, allant jusqu'à accepter des plaques d'immatriculation marocaines sur ses propres véhicules...

Et le régime marocain montre patte blanche de tous côtés. Il signe les Conventions internationales contre la torture et contre les disparitions forcées, mais leur mise en application concrète se fait toujours attendre. Il crée un Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), mais celui-ci, entièrement nommé par le Palais royal, ne peut agir en organe indépendant.

Les issues possibles

Un sursaut de la communauté internationale ? L'ONU a l'entière responsabilité de la décolonisation du territoire du Sahara Occidental, qu'elle reconnaît comme non autonome, ce qui signe le droit de son peuple à disposer de lui-même. Le Maroc n'est même pas reconnu par elle comme puissance « administrante », ce qui lui imposerait de rendre des comptes régulièrement sur sa gestion du territoire. En fait, c'est une puissance occupante, mais l'ONU l'a dit il y a longtemps et ne le répète plus. Le Maroc n'est donc rien. En tous cas pas, comme il le prétend haut et fort, un pays souverain au Sahara Occidental. Aucun pays au monde, même parmi ses plus proches amis, n'a reconnu sa souveraineté sur le territoire. Peut-on avoir situation plus confuse ?

Qu'est-ce qui pourrait faire bouger les choses aujourd'hui, alors que l'immobilisme règne depuis plus de 10 ans ?

Sans doute l'Union africaine (UA), dont la République sahraouie, la RASD, est membre de plein droit depuis 1984 (alors que le Maroc s'en est retiré à cette occasion). Déjà, l'Organisation de l'Unité africaine avait été à l'initiative, aux côtés d l'ONU, du Plan de paix de 1991. Et surtout, depuis 2014, l'UA fait entendre sa voix sur le Sahara : elle a nommé un envoyé spécial pour ce territoire, Joachim Chissano, ancien président mozambicain, elle a édicté un avis juridique sur le pillage de ses ressources naturelles, et elle mène

dernièrement au sein de l'Assemblée générale de l'ONU une forte campagne pour que la date du référendum d'autodétermination soit fixée …

Aura-t-elle la force suffisante pour faire bouger les poids lourds du Conseil de sécurité que sont les États-Unis, mais surtout la France, qui parraine le Maroc depuis fort longtemps ? Il y a bien la crainte d'une explosion du djihadisme dans la jeunesse sahraouie des camps. Mais jusqu'à maintenant, ce danger n'est pas avéré. Les jeunes pensent à autre chose, comme nous le verrons plus loin.

Et, il faut bien le dire, le Front Polisario avec l'appui de l'Algérie constitue un véritable glacis qui protège d'AQMI et d'autres djihadistes le Sahara Occidental occupé et le Maroc lui-même.

Il n'empêche, à ne rien faire avancer, le risque de dérapage incontrôlé existe.

Ce qui serait sensé à cette étape, ce serait de vraiment négocier – pas de faire semblant en déniant le droit à l'autodétermination du peuple sahraoui, qui est de toute façon inaliénable** selon la charte des Nations Unies. L'autonomie sous souveraineté marocaine n'est pas ce droit, c'est un faux nez. Sauf si ce sont les Sahraouis qui choisissent cette option au cours d'un vote…

Le F. Polisario, pour sa part, a ouvert depuis longtemps les perspectives d'une vraie collaboration avec le Maroc en cas d'indépendance. Il a tout misé depuis 25 ans sur la voie diplomatique. Pas une arme n'a claqué depuis 1991. Et les activistes des territoires occupés – telle Aminatou Haidar, et quoique cela ne la laisse pas tranquille car les jeunes générations manquent de raisons d'espérer – sont résolument pacifistes.

Reprise de la lutte armée ? Les jeunes n'ont plus de patience en effet. Ceux qui sont nés dans les campements, qui ne connaissent pas d'autre réalité que celle-ci, ou la vie en diaspora, ne croient plus à la résolution du problème par la diplomatie. Ils n'ont plus foi en la communauté internationale, malgré ses déclarations de principe. Mais leur désir fondamental reste le même que celui de leurs aînés : pouvoir rentrer au pays, quitter l'inhospitalière hamada pour voir les plages et l'océan.

Ce n'est pas le djihad qui les tente, en tous cas pas ceux que j'ai entendus, ni ceux interviewés par le journaliste de Público dans Necesitamos un líder que nos lleve a la guerra frente a Marruecos (« Nous avons besoin d'un leader qui nous emmène à la guerre contre le Maroc »), paru en avril 2015. C'est la lutte armée. Et la lutte armée, pour eux et pour l'instant, ce n'est pas aller se faire exploser contre un bâtiment ou dans un lieu symbolisant le Maroc, c'est pousser pour que l'armée de libération sahraouie reprenne la guerre, avec l'accord du Front Polisario donc, et s'y joindre. Car ils veulent l'unité, pas les actions individuelles qui ne mènent à rien…

Mais en même temps, la pression dans la cocotte-minute est forte. Elle pourrait exploser. À la remarque du

journaliste de Público qui souligne quelle folie ce serait que des jeunes des camps de réfugiés cherchent à s'affronter avec la 5e armée la plus puissante du monde arabe, l'un d'eux répond : « Tu dois comprendre que cela m'est égal de perdre cette vie. Je ne l'aime pas. Elle ne sert à rien. »

Le même ajoute: « Je fais partie de ceux qui ne croient pas à la paix. En fait, ce que nous vivons actuellement, ce n'est pas la paix. C'est la guerre. Il n'y a pas de morts, mais survivre ici, c'est déjà démontrer que nous ne nous rendons pas. »

Sans l'utopie de ne plus être un jour des réfugiés, comment pourraient-ils-elles –surtout elles –se lever le matin, prendre le petit-déjeuner de pain et de thé, ranger la tente, et s'asseoir pour attendre, chaque jour ?? C'est pour cela qu'ils ne sont pas vraiment « installés », que leurs maisons sont en adobe, pas en béton armé.

Les inondations d'aujourd'hui dessinent d'ailleurs un paradoxe : alors qu'il s'agit d'un très grand désastre matériel, avec des milliers de familles touchées, d'innombrables destructions, des pénuries, des risques de dénutrition et d'épidémies, elles ne suscitent pas tant l'effroi qu'un énorme élan de solidarité entre réfugiés. Les familles habitant plus en hauteur recueillent celles du bas, là où le flot a tout emporté. On se serre à vingt ou plus sous une tente faite pour dix. On partage les vivres. On retrousse ses manches pour aider à déblayer. Une réfugiée d'un certain âge déclare : « Ça nous est égal si tout est inondé. Nous voulons seulement l'indépendance et notre terre. »

C'est même le règne de la bonne humeur, comme le montre la photo ci-dessous d'une femme qui apporte du pain dans un coin du camp. Un poète improvisé le clame : « La vie n'est pas attendre que la tempête passe, c'est apprendre à danser sous la pluie ! »

Un souvenir personnel me revient : il y a trois ans, des activistes des territoires occupés du Sahara Occidental étaient venus témoigner ici, en France. L'un d'eux, qui avait été abondamment torturé par des policiers marocains, venait d'en terminer le récit devant des représentants du Secours populaire français. Nous avions tous été bouleversés, les larmes aux yeux. En sortant, il bavardait en riant avec une autre jeune activiste sahraouie. Surprise, je leur demandai comment ils faisaient pour rire aussitôt après l'évocation de telles horreurs. Elle me répondit : « Mais c'est la lutte qui nous donne l'espoir !! » Et la bonne humeur donc…

Conclusion provisoire

Il y a quelque chose à tirer de cela. On ne peut pas laisser tant de dignité, tant de « vertu »*** (j'ose le mot) sans y répondre. On n'est pas dans un conflit inextricable comme au Moyen Orient. Il ne s'agit pas de casser le Maroc, mais seulement de l'amener, dans l'intérêt bien compris de son peuple et de son régime, à

respecter le droit inaliénable du peuple sahraoui à s'autodéterminer, et de négocier ses intérêts économiques et stratégiques avec les représentants du F. Polisario (qui sont prêts à cela).

* : Rectification : hier 31 octobre, le gouvernement espagnol a fait savoir, lors de la visite du secrétaire général de l'ONU Ban Ki-Moon en Espagne, qu'il verserait 200 000 euros pour les réfugiés sahraouis en passant par le Haut-Commissariat aux Réfugiés (HCR).

** : Coïncidence, Ban Ki-Moon vient juste de rappeler à Barcelone que seuls les peuples des territoires non autonomes ont le droit de disposer d'eux-mêmes aux yeux de l'ONU ; les territoires faisant partie d'un État comme la Catalogne font ce qu'ils veulent, mais cela ne relève pas des Nations Unies.

*** : Il y a bien sûr des défauts au F. POLISARIO. D'ailleurs certains les critiquent vertement sur les réseaux sociaux : autoritarisme passé ou actuel, tribalisme, corruption… Cela existe sans aucun doute. Mais les principes et la volonté politique générale – libération, émancipation, égalité des hommes et des femmes – restent valides, respectables, et surtout ne représentent aucune menace pour les pays et les peuples de la région…

http://blogs.mediapart.fr/blog/niko/011115/eh-les-medias-francais-vous-savez-ce-qui-se-passe-au-sahara-occidental

Héritage: pour Abdelilah Benkirane, Driss el Yazami veut créer la "fitna"

Selon le Premier ministre marocain, Abdelilah Benkirane, l'égalité entre la femme et l'homme en matière d'héritage, une recommandation du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), est une hérésie.

Invité jeudi soir sur la chaîne Medi1TV, M. Benkirane a rejeté cette recommandation en se basant sur un verset coranique et a accusé le président du CNDH, Driss el Yazami, de créer la "fitna" (le chaos) et de "jeter l'huile sur le feu".

Il a également appelé à M. El Yazami à "retirer" sa recommandation et de "s'en excuser". "Qu'on nous dise qu'on ne veut plus du Coran !", s'est écrié. Or, la nouvelle Constitution marocaine stipule l'égalité des droite entre l'homme et la femme.

Interrogé sur les problèmes que rencontre la majorité gouvernementale notamment ceux concernant les coalitions scellées lors des dernières électorales régionales et communales, il a indiqué que l'équipe gouvernementale vivait en "harmonie", tout en reconnaissant que la question des coalitions avait posé des problèmes.

Evoquant le débat sur l'article 30 du Projet de Loi de Finances (PLF) 2016, le chef du gouvernement a affirmé que "le dossier a été définitivement clos". Cet article stipule notamment que le ministre de l'Agriculture et de la Pêche maritime est l'ordonnateur du Fonds de développement rural et des zones montagneuses, auquel a été allouée une enveloppe budgétaire de 55 milliards de dirhams pour la période 2016-2020.

Après avoir souligné que certains différends auxquels fait face la majorité gouvernementale ne sont pas différents de ceux que connaît "une même famille", M. Benkirane s'est interrogé "s'il était dans l'intérêt du Maroc, qui est à 11 mois, tout au plus, des prochaines législatives, que ce gouvernement continue et termine son mandat de manière normale, ou non?".

"Que le gouvernement termine son mandat sert l'intérêt du pays, sa stabilité et son image dans le monde", a-t-il dit dans ce sens, formant le vœu que rien ne survienne pour l'en empêcher.

Sur le plan économique, le chef du gouvernement a mis l'accent sur l'importance des efforts de l'exécutif qui ont permis plusieurs réalisations dont la réduction du déficit budgétaire de 7,7 % du produit intérieur brut, quand l'actuel gouvernement avait pris ses fonctions, à 4,3 % cette année, avec une prévision de 3,5 % en 2016.

S'agissant de la réforme de la caisse de compensation, M. Benkirane a rappelé la réduction de la dotation

budgétaire allouée à cette caisse à 15,5 milliards de dirhams selon le PLF 2016.

Après avoir mis en avant les résultats réalisés grâce à la levée des subventions aux hydrocarbures, le chef du gouvernement a indiqué que le sucre sera également concerné de manière progressive par cette mesure, dégageant ainsi une économie de 2 milliards de dirhams qui seront alloués au secteur de la Santé et au Fonds de cohésion sociale.

Sur la réforme des régimes de retraite, M. Benkirane a affirmé que malgré les mesures "douloureuses" imposées par la réforme, "nulle autre alternative" ne se présente afin de ne pas se retrouver dans une crise, soulignant que l'on se dirige vers l'augmentation de l'âge de retraite à 63 ans.

Pour ce qui est du service sanitaire obligatoire, M. Benkirane a souligné qu'il s'agissait d'un projet de loi soumis à la discussion et au débat entre les différentes parties intéressées afin de trouver un terrain d'entente avant son adoption, s'interrogeant dans ce sens sur les motifs de la poursuite de la grève des étudiants alors que le dialogue reste ouvert sur ce sujet et que rien n'a été décidé dans ce sens.

http://www.atlasinfo.fr/Heritage-pour-Abdelilah-Benkirane-Driss-el-Yazami-veut-creer-la-fitna_a66388.html

La délégation interministérielle aux Droits de l'Homme assurera la coordination de l'action des politiques publiques en la matière (M. El Haiba)

La nouvelle délégation interministérielle aux droits de l'Homme assurera le suivi et la coordination de l'action des départements gouvernementaux concernés et des politiques publiques en matière de défense et de promotion de ces droits, a indiqué Mahjoub El Haiba.

Dans une déclaration à la presse, M. El Haiba, nommé vendredi par SM le Roi Mohammed VI délégué interministériel aux droits de l'Homme, a souligné que la délégation oeuvrera, conformément aux Hautes orientations royales, en faveur de la promotion du dialogue et des différents types de coopération et de partenariat, aux niveaux interne et externe, avec toutes les autorités et les associations nationales, et avec les institutions onusiennes concernées et l'ensemble des structures et autres organisations, régionales et internationales, gouvernementales et non gouvernementales.

La création de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, de l'institution du Médiateur et du **Conseil national des Droits de l'Homme**, s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre de la réforme institutionnelle globale vouée essentiellement à doter le Maroc d'un dispositif national des droits de l'Homme cohérent, moderne et efficient pour la préservation de la dignité du citoyen, et la protection et la promotion de ses droits, en harmonie avec les standards internationaux en la matière.

http://www.maghress.com/fr/mapfr/22585

Journées portes ouvertes de la Commission régionale des droits de l'Homme à Laâyoune

- La Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara a donné, dimanche à Laâyoune, le coup d'envoi de ses journées portes ouvertes pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, à l'occasion de la commémoration du 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte.

Selon ses initiateurs, cette manifestation, qui durera six jours, sera marquée par l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit des habitants de Laâyoune dans plusieurs espaces de la ville, avec la participation d'acteurs civils et de représentants des départements concernés par la promotion des valeurs et des principes des droits de l'Homme dans leur dimension universelle.

Elle sera également l'occasion de faire connaître davantage les missions du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales en matière de défense des droits humains en tant que véritable levier pour un développement intégré et durable.

Au programme de ces journées portes ouvertes, des sessions de formation au profit des élèves des établissements d'éducation, des activités socio-culturelles et sportives pour les pensionnaires de la prison locale et les immigrants subsahariens afin de les sensibiliser à leurs droits et leur faire connaître les missions et réalisations de la commission régionale au service des droits de l'Homme sur plus de quatre années.

A cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, a indiqué dans une déclaration à la presse que cette manifestation entre dans le cadre de la consécration dans la pratique de la culture et des principes des droits de l'Homme dans leur universalité, soulignant que la commission a contribué à la diffusion d'une nouvelle culture des droits de l'Homme auprès de la population de la région.

La commission, en sa qualité de mécanisme de contrôle et de défense des droits de l'Homme, œuvre pour le suivi de l'état des droits de l'Homme dans la région et la réalisation des programmes du CNDH et de ses projets dans ce sens, en étroite collaboration avec les acteurs concernés au niveau régional, a ajouté M. Salem Cherkaoui.

Cette manifestation, dont le coup d'envoi a été donné à la prison locale de Laâyoune, entre dans le cadre de l'interaction de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara avec les détenus, leur implication dans les festivités commémorant le 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte et la promotion des valeurs des droits de l'Homme à l'intérieur de cet établissement pénitentiaire, a-t-il fait savoir.

La cérémonie d'ouverture de ces journées portes ouvertes, à laquelle ont assisté plusieurs personnalités officielles et de la société civile, a été marquée par l'inauguration à l'intérieur de la prison locale de rampes d'accès pour les détenus à besoins spécifiques, l'organisation d'un match de football entre les détenus et des immigrants résidant à Laâyoune, d'un atelier de communication au profit des femmes pensionnaires de la prison et la distribution de livres et de publications traitant des droits des détenus. BS---TRA. MY.

http://www.medias24.com/map/map-16660-Journees-portes-ouvertes-de-la-Commission-regionale-des-droits-de-l-Homme-a-Laayoune.html